

C 2019/3

الدورة الحادية والأربعون

للمؤتمر

29-22 يونيو/حزيران 2019

الخطة المتوسطة الأجل

للفترة 2018-2021 (المراجعة)

وبرنامج العمل والميزانية

للفترة 2020-2021

المقدمان من المدير العام

منظمة الأغذية والزراعة

للأمم المتحدة

روما، 2019

الأوصاف المستخدمة في هذه المواد الإعلامية وطريقة عرضها لا تعبر عن أي رأي خاص لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالوضع القانوني أو التنموي لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو فيما يتعلق بسلطاتها أو بتعيين حدودها ونحومها.

جميع حقوق الطبع محفوظة. تشجع الفاو على إعادة إنتاج ونشر النصوص، والمنتجات الإعلامية، والبيانات المتوفرة عليه. ويمكن نسخ المحتوى، وطبعه، وتحميله بغرض الدراسات الخاصة، والأبحاث، والأهداف التعليمية، والاستخدام في منتجات أو خدمات غير تجارية إلا في حال تمت الإشارة إلى خلاف ذلك، وشرط الإشارة إلى أنّ منظمة الفاو هي المصدر، واحترام حقوق النشر، وعدم افتراض موافقة الفاو على آراء المستخدمين، وعلى المنتجات، أو الخدمات بأي شكل من الأشكال.

ينبغي توجيه طلبات الترجمة، وحقوق التصرف، وإعادة البيع، والاستخدامات التجارية الأخرى إلى العنوان التالي www.fao.org/contact-us/licence-request أو إلى copyright@fao.org.

وتتوفر منتجات الفاو المعلوماتية على موقع المنظمة (www.fao.org/publications)، ويمكن شراؤها على publications-sales@fao.org

تقديم المدير العام

الفنية ولجنتي البرنامج والمالية والمجلس بشأن مجالات العمل ذات الأولوية، تثبت وجود طلب متزايد للحصول على الخدمات الفنية للمنظمة من أجل تحقيق النتائج المنشودة. لكن لا بد من النظر إلى هذه الطلبات المتزايدة في سياق قدرة الأعضاء على زيادة اشتراكاتهم المقررة.

وعليه، يتمحور برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 حول مبادئ أربعة رئيسية هي:

(أ) المحافظة على ميزانية إسمية ثابتة من دون أي تغيير على مستوى الاشتراكات المقررة والاعتمادات الصافية في الميزانية مقارنة بالفترة 2018-2019.

(ب) وتحديد مجالات التركيز وإلغاء التركيز البرامجي في ضوء التطورات والتوجيهات المتاحة.

(ج) والحرص على تغطية جميع الزيادات في التكاليف من دون أن يؤثر ذلك سلبًا على العمل الفني للمنظمة .

(د) واستخدام ترتيبات إدارة البرامج المعمول بها حاليا للإسراع في تحقيق نتائج فعالة وقابلة للتحقق، خاصة على المستوى القطري.

وإنّ برنامج العمل والميزانية الذي أقترحه هو برنامج لا يزال يقدم دعمًا متشعبًا ومتعدد القطاعات للأعضاء في المنظمة بموازاة إيلاء عناية خاصة للجودة الفنية لعمل المنظمة والإحصاءات والقضايا المشتركة بين تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية.

وإنّ برنامج العمل والميزانية المقترح للفترة 2020-2021 هو برنامج واقعي وطموح في آنٍ معًا. فهو واقعي من حيث أنه يقترح ميزانية إسمية ثابتة بموازاة تغطية جميع الزيادات في التكاليف، بما في ذلك بالنسبة إلى الموظفين وارتفاع الحصة من كلفة الترتيبات الخاصة بنظام المنسق المقيم للأمم المتحدة. ويتضمّن الاقتراح أيضًا 4 ملايين

كان محور تركيزنا منذ سنة 2012 على إرساء أسس فعالة وكفؤة وموجهة نحو تحقيق النتائج لرؤية منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة) بشأن عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في الارتقاء بمستويات عيش الجميع بصورة مستدامة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولا تزال التحديات العالمية الماثلة أمام تحقيق هذه الرؤية موهنة. وهي تستوجب تضافر الجهود في سبيل معالجة جميع أشكال سوء التغذية وزيادة الإنتاج على نحو مستدام وتعزيز الحماية الاجتماعية وجعل النظم الغذائية أكثر شمولية وبناء القدرة على الصمود.

ولا تزال الإنجازات الدولية، على غرار جدول أعمال التنمية لعام 2030 واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، تحدد السياق الذي تعمل فيه المنظمة. فخطّة عام 2030 تجسّد روحية معالجة التحديات الراهنة بتعقيدها والإقرار بالحاجة إلى اتباع نهج متكاملة. وسوف يتعين على جميع أصحاب المصلحة الأخذ بطرق جديدة للعمل معًا، بما في ذلك التحول من المشاريع إلى السياسات والبرامج، ومن العمل المنفرد إلى تمكين الآخرين، ومن رصد الموارد إلى التمويل، ومن ملكية البيانات إلى الوصاية الموثوقة.

ولقد حافظ إطار النتائج في المنظمة على المبدأ الشامل المتمثل في اعتماد مقاصد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة لقياس التقدم المحرز على مستوى الأهداف الاستراتيجية. وسيساهم بالإجمال عمل المنظمة في الأجل المتوسط في تحقيق 36 مقصدًا لأهداف التنمية المستدامة التي تُقاس من خلال 45 مؤشرًا فريدًا لأهداف التنمية المستدامة.

ولا تزال الاتجاهات والتحديات والتطورات العالمية، إضافة إلى توجيهات المؤتمرات الإقليمية للمنظمة ولجانها

دولار أمريكي من الموارد التي أعيد تخصيصها للنهج الزراعية المبتكرة والمستدامة، بما في ذلك الابتكارات باستخدام تكنولوجيا المعلومات ولكافة جميع أشكال سوء التغذية، خاصة على المستوى القطري.

وبرنامج العمل والميزانية هو برنامج طموح من خلال اعتماده على مساهمات طوعية ملحوظة ومستمرة من جانب الأعضاء والشركاء الآخرين في الموارد، بموازاة مواصلة إبراز النتائج المحققة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية.

ولا زلنا نتبع نفس الترتيبات الخاصة بإدارة البرامج القائمة حاليًا حرصًا على الكفاءة والفعالية. وتشمل التحسينات الأخيرة التي وافق عليها المجلس الفصل على نحو واضح بين أدوار وظيفية إدارة البرامج التي تُعنى بإعداد البرامج الاستراتيجية وإدارتها ووظيفة الدعم للبرامج التي تدعم البرامج الاستراتيجية بشكل مباشر من خلال توفير الدعم للمشاريع على مستوى المنظمة، بما في ذلك حشد الموارد على أنواعها.

وقد تم استحداث وحدة صغيرة للرقابة والامتثال بغرض الحفاظ على الموارد التي عُهد بها إلى المنظمة وتحسين كفاءة عمليات المنظمة وفعاليتها. وإضافة إلى ذلك، من المقترح الفصل بين وظيفتي المسؤول عن الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم وتعزيزهما .

وقد تمثل العنصر الرئيسي في محور تركيزي على التغيير التحولي في المنظمة، اعتبارًا من عام 2012، في الحاجة إلى إرساء ذهنية القيمة مقابل المال داخل المنظمة. ونتيجة لذلك، فاقت قيمة الوفورات الناشئة عن زيادة الكفاءة 150 مليون دولار أمريكي ومن المتوقع تحقيق مبلغ إضافي قدره 27.8 مليون دولار أمريكي خلال فترة السنتين 2020-2021 .

لكنّ هذا أقصى ما يمكننا بلوغه في ظلّ الثبات في مستوى الاشتراكات المقرر للأعضاء. وتتسم المساهمات الطوعية بأهمية لتوسيع نطاق تغطية المنظمة بما يشمل جميع مجالات العمل ذات الصلة والطلبات المتزايدة على خدماتنا. وعليه، يتضمّن برنامج العمل المقترح لفترة السنتين في برنامج العمل والميزانية تقديرًا للمساهمات الطوعية على نطاق الهيكل البرامجي. ونحن لا نزال نعول على هذه المساهمات الطوعية للمساعدة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ برنامج العمل المتكامل ضمن إطار النتائج.

ولقد أرسينا معًا أساساً متيناً سنعمل انطلاقاً منه على مواجهة التحديات العديدة الماثلة أمام الأغذية والزراعة. ولن يكون باستطاعتنا تحقيق هدفنا المتمثل في القضاء على الجوع في العالم إلا من خلال التزامنا بالعمل الجماعي حاضراً ومستقبلاً.

جوزيه غورازيانو دا سيلفا

المدير العام

بيان المحتويات

الصفحة	
	تقاسم المدير العام
3	نطاق الوثيقة
5	الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 (المراجعة)
7	مقدمة
8	ألف- لمحة عامة عن التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها في قطاعي الأغذية والزراعة
10	باء- خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية
13	جيم- الإطار البرامجي للنتائج والرصد
17	دال- إطار النتائج والبرامج المقترحة للأهداف الاستراتيجية
21	برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021
22	ألف- السمات الرئيسية
22	النهج
23	أبرز النقاط المتصلة بالبرنامج والميزانية
31	البعد الإقليمي
33	مخصصات أبواب الميزانية ومصادر التمويل
36	باء- تحسين التنفيذ
36	ترتيبات التنفيذ
37	الهيكل التنظيمي
40	لمحة عامة عن الوظائف
41	الكفاءة والوفورات
43	جيم- الأبعاد المالية والمتعلقة بالميزانية
43	لمحة عامة عن الزيادات المتوقعة في التكاليف
46	عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة
48	موجز عن الاحتياجات
51	قرار لاعتماده من قبل المؤتمر
53	الملاحق
54	الملحق 1: البرامج وتوزيع الموارد في الفترة 2020-2021 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية
99	الملحق 2: إطار النتائج - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية
120	الملحق 3: الزيادات في التكاليف: المنهجية والتقدير
127	الملحق 4: السلامة المالية للمنظمة والسيولة والاحتياطي فيها
132	الملحق 5: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنواتج
135	الملحق 6: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم
136	الملحق 7: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات/المكتب
140	الملحق 8: اقتراح الميزانية بحسب الوحدات التنظيمية
146	الملحق 9: عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية
152	الملحق 10: الهيكل التنظيمي لمكاتب المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية
	الملحق على شبكة الويب
	الملحق 11: قائمة الدورات المقررة

نطاق الوثيقة

تعرض هذه الوثيقة الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 بعد استعراضهما من قبل المدير العام لكي ينظر فيهما المؤتمر ويوافق عليهما.

الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 (المراجعة)

وافق المؤتمر في يوليو/تموز 2017 على الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021. وهي تحدد الأهداف الاستراتيجية والنواتج التي سيسعى الأعضاء والمجتمع الدولي إلى تحقيقها بدعم من المنظمة ووفقاً للإطار الاستراتيجي المراجع.

وبناء على دورة التخطيط البرامجي المتبعة، تجري مراجعة الخطة المتوسطة الأجل بعد سنة التنفيذ الأولى ضمن إطارها الزمني الذي يمتدّ على أربع سنوات مع مراعاة أحدث الاتجاهات والتطورات والتوجيهات الصادرة عن الأجهزة الرئاسية خلال سنة 2018 والتجربة المكتسبة من تنفيذ أطر التخطيط والرصد المستندة إلى النتائج. وتؤكد عملية المراجعة على أطر النتائج وتحدد الدوافع السياسية الرئيسية خلال فترة السنتين المقبلة.

برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021

يعرض برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 الأولويات البرامجية وأطر النتائج (الأهداف والنواتج والمخرجات والمؤشرات والغايات) المحددة والمراجعة وفقاً للخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021، إلى جانب حساب التكاليف والاحتياجات من الموارد من الاشتراكات المقررة والمساهمات الطوعية لتمويل برنامج العمل.

ويحدد القسم عن السمات الرئيسية النهج المتبع لإعداد الميزانية ويسلّط الضوء على المجالات ذات الأولوية البرامجية، ومجالات سحب التركيز، والمواءمة تماشياً مع التوجهات الرئيسية في السياسات بالنسبة إلى فترة السنتين، بما في ذلك البعد الإقليمي، ويتيح لمحة عامة عن مخصصات الموارد ذات الصلة ومصادر تمويل برنامج العمل.

ويعرض القسم عن تحسين التنفيذ العناصر المرتبطة بترتيبات التنفيذ، والهيكلة التنظيمي، وتخصيص الوظائف، وأوجه الكفاءة من أجل تحسين تنفيذ برنامج العمل.

ويعرض القسم عن البعد المالي وبعد الميزانية الاحتياجات لتمويل برنامج العمل بشكل كامل، بما في ذلك زيادات التكاليف المتوقعة، ويحدد كذلك الاحتياجات اللازمة لتوفير الالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية. ويعرض مشروع قرار للمؤتمر للموافقة على برنامج العمل واعتمادات الميزانية لفترة السنتين الممولة من الاشتراكات المقررة.

وترد البرامج المفصلة ومخصصات الموارد، وأطر النتائج في الملحقين 1 و 2 بالنسبة إلى أبواب الميزانية البالغ عددها 14 بابًا (خمسة أهداف استراتيجية، والهدف 6، وأربعة أهداف وظيفية، وأربعة أبواب خاصة). وترد مزيد من التفاصيل عن الزيادات في التكاليف وعن الوضع المالي للمنظمة، بالإضافة إلى تفصيل اقتراح الميزانية بحسب الأبواب والنواتج، وبحسب الأقاليم والوحدات التنظيمية، في ثمانية ملاحق إضافية بالوثيقة. ويرد ضمن الملحق 11 على الويب جدول الاجتماعات المقررة.

وتم نشر هذه الوثيقة، والملاحق على الإنترنت، على موقع المنظمة الإلكتروني بلغات المنظمة كافة على العنوان

التالي www.fao.org/pwb.

الخطة المتوسطة الأجل
للفترة 2018 – 2021
(المراجعة)

مقدمة

- 1- تحدد الخطة المتوسطة الأجل الأهداف الاستراتيجية والمخرجات المنشودة بالنسبة إلى الأعضاء والمجتمع الدولي بدعم من المنظمة وطبقاً للإطار الاستراتيجي المراجع.¹ وتغطي الخطة المتوسطة الأجل فترة تمتد على أربع سنوات وتشكّل الأساس البرامجي وإطار النتائج لإعداد برنامج العمل والميزانية لفترة السنتين الذي يتضمن مخرجات ومؤشرات وغايات.
- 2- وعلى نحو ما دعت إليه النصوص الأساسية،² يسترشد عمل المنظمة بأكمله بإطار استراتيجي يعدّ لفترة تتراوح بين عشر وخمس عشرة سنة ويجري استعراضه كل أربع سنوات. وقد أنجز الاستعراض الثاني للإطار الاستراتيجي للمنظمة على أربع سنوات خلال الفترة 2016-2017 انطلاقاً من رؤية المنظمة وأهدافها العالمية (الإطار 1) وفي ضوء خطة عام 2030 وغيرها من التطورات العالمية الهامة والاتجاهات العالمية والإقليمية والتحديات الرئيسية في المجالات الواقعة ضمن نطاق ولاية المنظمة. ويوفر الإطار الاستراتيجي المراجع الأساس لإعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 التي تقوم المنظمة حالياً بتنفيذها.

الإطار 1: رؤية المنظمة وأهدافها العالمية

وتتمثل رؤية المنظمة في تحقيق "عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات المعيشة للجميع، وعلى الأخص أشد الناس فقراً، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً".

والأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء هي:

- (1) القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية تدريجياً بضمان عالم يحصل فيه الجميع في كل الأوقات على طعام مغذٍ وكافٍ وآمن يسد احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم، لكي يعيشوا حياة موفورة النشاط والصحة؛
- (2) القضاء على الفقر والمضي قدماً نحو تقدم الجميع اقتصادياً واجتماعياً، مع زيادة إنتاج الأغذية، والنهوض بالتنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛
- (3) إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بصورة مستدامة، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لمصلحة الأجيال الحاضرة والقادمة.

- 3- وتشمل مراجعة الخطة المتوسطة الأجل في نهاية السنة الأولى من التنفيذ ضمن إطارها الزمني الممتد على أربع سنوات ما يلي: (ألف) لمحة عامة عن التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها في قطاعي الأغذية والزراعة؛ (باء) خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية؛ (جيم) الإطار البرامجي للنتائج والرصد؛ (دال) إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية والمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

¹ الوثيقة C 2017/7

² قرار المؤتمر رقم 2009/10 في القسم ثانياً (واو) من النصوص الأساسية

ألف - لمحة عامة عن التحديات والإنجازات التي تم تحقيقها في قطاعي الأغذية والزراعة

4- وتم وضع الإطار الاستراتيجي المراجع عن طريق عملية تفكير استراتيجي تشاورية في عام 2016 مع مراعاة الاتجاهات العالمية والقطاعية والإقليمية في مجال التنمية الزراعية والتحديات الرئيسية التي من المتوقع أن تواجهها البلدان الأعضاء والأطراف الفاعلة في مجالي الأغذية والزراعة في الأجل المتوسط. وحدد الاستعراض والتحليل المتعلقين بالاتجاهات العالمية والإقليمية عشرة تحديات³ ماثلة أمام رؤية المنظمة التي تتمثل في تحقيق "عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية تساهم فيه الأغذية والزراعة في تحسين مستويات معيشة الجميع، وخصوصاً الفئات الأشد فقراً، بطريقة اقتصادية واجتماعية وبيئية مستدامة"، وترد التحديات هذه في ما يلي:

- 1- تحسين الإنتاجية الزراعية بصورة مستدامة لتلبية الطلب المتزايد؛
- 2- ضمان قاعدة مستدامة من الموارد الطبيعية؛
- 3- معالجة تغيّر المناخ واشتداد المخاطر الطبيعية؛
- 4- القضاء على الفقر المدقع والمستمر والحدّ من عدم المساواة؛
- 5- القضاء على الجوع وعلى جميع أشكال سوء التغذية؛
- 6- جعل نظم الأغذية أكثر كفاءةً وشمولية وقدرة على الصمود؛
- 7- تحسين فرص كسب الدخل في المناطق الريفية، ومعالجة الأسباب الكامنة وراء الهجرة؛
- 8- بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات الممتدة والكوارث والنزاعات؛
- 9- الوقاية من المخاطر العابرة للحدود والناشئة على الزراعة ونظم الأغذية؛
- 10- معالجة الحاجة إلى حوكمة متسقة وفعالة على الصعيدين الوطني والدولي.

5- ولا تزال الاتجاهات والتحديات العالمية التي يقوم عليها الإطار الاستراتيجي صالحة في نهاية سنة 2018. وتشكل هذه التحديات، بما في ذلك الاتجاهات والخصوصيات الإقليمية والقطاعية، المشاكل الإنمائية الرئيسية التي تواجهها البلدان والمجتمع الإنمائي. وقد شكّلت الأساس للإطار المفاهيمي ولنظرية التغيير في الأهداف الاستراتيجية الخمسة في سياق رؤية المنظمة وخصائصها ووظائفها الأساسية مع الأخذ في الحسبان الدعم القوي الذي تقدمه الأجهزة الرئاسية في المنظمة لضمان استمرارية التوجه الاستراتيجي للمنظمة.

6- وقد جرت مناقشة آخر التطورات والاتجاهات في دورات المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية ولجنة الأمن الغذائي العالمي خلال سنة 2018. وكانت لجنة البرنامج قد أخذت علماً في دورتها الخامسة والعشرين بعد المائة التي عُقدت في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2018 بالتطورات والمسائل المستجدة التي تؤثر على عمل المنظمة وأثنت على جدواها المستمرة في ظلّ الإطار الاستراتيجي للمنظمة وتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل للمنظمة للفترة 2018-2021⁴.

³ القسمان باء-2 وباء-3 من الوثيقة C 2017/7

⁴ الفقرة 3(هـ) من الوثيقة CL 160/3

7- وإنّ الإنجازات الملهمة التي حققتها الدبلوماسية الدولية - وفي طليعتها خطة عام 2030 من أجل التنمية المستدامة واتفاق باريس بشأن تغير المناخ - لا تزال تحدد سياق عمل المنظمة. وسعيًا إلى تحقيق التغير التحويلي اللازم لتنفيذ خطة عام 2030، سيتعيّن على أصحاب المصلحة كافة اعتماد أساليب عمل جديدة مشتركة بما في ذلك الانتقال من المشاريع إلى السياسات والبرامج من العمل الفردي إلى تمكين الآخرين ومن تأمين الأموال إلى التمويل ومن ملكية البيانات إلى الرعاية الموثوقة. وفي هذا السياق، يحدد القرار الصادر عن الجمعية العامة والذي اعتمد في مايو/أيار 2018⁵ عملية إصلاح طموحة وشاملة لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بما يساعد على ضمان أن تكون الأمم المتحدة شريكًا فعالاً وقادرًا على الاستجابة من أجل تنفيذ خطة عام 2030. وستواصل المنظمة تأدية دور فاعل في عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك لضمان مراعاة خصائص وكالات الأمم المتحدة المتخصصة على أكمل وجه.

8- وخلال الفترة 2017-2018، جرى على نحو أفضل تحديد توجّه الدعم الذي تقدّمه المنظمة للأعضاء فيها من خلال قرارات مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما قرار كورونيفيا بشأن العمل المشترك في مجال الزراعة ومجموعة القواعد الخاصة بتنفيذ اتفاق باريس. وسوف تؤثر بدورها التطورات الحالية والمقبلة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي بشكل مباشر على عمل المنظمة بعدما تمّ إطلاق عملية تحديد معالم الإطار الخاص بالتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 خلال المؤتمر الثالث عشر للأطراف وسيجري اعتماده خلال المؤتمر الرابع عشر للأطراف في سنة 2020.

9- وقد تمّت أيضًا مراعاة أول خطة استراتيجية للأمم المتحدة على الإطلاق الخاصة بالغابات (2017-2030) والإعلان عن عقد الأمم المتحدة للزراعة الأسرية (2019-2028) لدى مراجعة الخطة المتوسطة الأجل هذه وفي إعداد برنامج العمل والميزانية.

10- وأخيرًا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2018 إطار العمل الخاص بكلّ من الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية والاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وهما يدعوان إلى الاستفادة من منظومة الأمم المتحدة بصورة متسقة لدعم تطبيق الاتفاقيين.

باء- خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية

11- إن التحديات والتطورات محدّدة على نطاق واسع، ولا يمكن أن تتطرق إليها المنظمة بمفردها. وبهدف فهم التبعات على عمل المنظمة، ينبغي النظر إلى هذه التحديات في ظلّ خصائص المنظمة ووظائفها الأساسية وطريقة عملها.

الخصائص التنظيمية الأساسية لمنظمة الأغذية والزراعة

12- إن أهم الخصائص ومواطن القوة الأساسية لأي منظمة هي تلك المتأصلة فيها والتي تنفرد بها، والتي تحدّد سماتها التنظيمية الأساسية. وثمة خصائص أساسية متعددة متأصلة في منظمة الأغذية والزراعة وتمثل معًا ميزة تنفرد بها المنظمة:

(أ) فهي وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الأغذية والزراعة، المكلفة بمهمة شاملة من الأعضاء تتمثل في العمل عالميًا في ما يتعلق بجميع جوانب الأغذية والزراعة (بما في ذلك إدارة مصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، والأمن الغذائي والتغذية في سلسلة المساعدة الإنسانية والإنمائية بأكملها؛

(ب) وتتسم بوضعها الحكومي الدولي وبجيادها وبما لديها من سلطة توفير منتدى محايد يمكن فيه للدول أن تدعو كل منها الأخرى للحوار ولتبادل المعرفة؛

(ج) ولديها سلطة أن تطلب من أي دولة من الدول الأعضاء تقديم معلومات متصلة بغرض المنظمة؛

(د) وميزانيتها العادية مستمدة من الاشتراكات المقررة التي توفر كمية موارد مضمونة تمثل حدًا أدنى يمكن تخصيصها للأنشطة ذات الأولوية التي يتفق عليها الأعضاء في الأجهزة الرئاسية، وتكتملها مساهمات طوعية كبرى، تتزايد تعبئتها دعمًا للأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز معارف المنظمة وزيادة نطاق عملها؛

(هـ) ولديها موظفون يملكون طائفة واسعة من الخبرات في مختلف مجالات ولايتها ويعملون بطريقة متعددة التخصصات؛

(و) ولديها وجود على المستوى القطري تدعمه فرق خبراء إقليمية وعالمية، للاستجابة لطلبات البلدان والأقاليم.

الوظائف الأساسية

13- تُعرّف الوظائف الأساسية بأنها وسائل العمل الحاسمة التي يجب أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج. وبالتالي، تمثل أنواع التدخلات التي ستعطيها المنظمة الأولوية في خطة عملها. وهي مجالات من المتوقع أن تلعب المنظمة فيها دورًا قياديًا، ولكن ليس بالضرورة دورًا حصريًا. وفي مثل هذه الحالات يكون على المنظمة أن تعمل مع شركاء وأن تكتف جهودها لاستحداث شراكات استراتيجية وتفعيل هذه الشراكات.

(أ) تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية وتلك الخاصة بوضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات الفنية وغير ذلك. وسيتم تطوير هذا العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال آليات الحوكمة العالمية والحوار بشأن السياسات والدعم والمشورة، إلى جانب وضع السياسات اللازمة على المستوى القطري وتنمية القدرات المؤسسية لتنفيذها.

- (ب) تجميع وتحليل ورصد وتحسين النفاذ إلى البيانات والمعلومات في المجالات المتصلة بالمهمة المنوطة بالمنظمة. ويشمل ذلك تطوير المنظورات والاتجاهات والتوقعات العالمية والإقليمية وما يقترن بها من استجابة من قبل الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين (السياسات والتشريعات والإجراءات على سبيل المثال)، وتقديم الدعم المباشر للبلدان في مجال تنمية القدرات المؤسسية للاستجابة إلى التحديات التي تم تحديدها والخيارات الممكنة.
- (ج) تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية القطرية. تتواجد منظمة الأغذية والزراعة بوصفها منظمة حكومية دولية في وضع جيد بشكل خاص يسمح لها بمساعدة البلدان على المستويين الوطني والدولي في تنظيم أنشطة الحوار بشأن السياسات الموجهة لتحسين التفاهم حول القضايا الهامة وإبرام اتفاقات بين أصحاب المصلحة و/أو البلدان.
- (د) إسهام المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويين القطري والإقليمي لتحضير وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة. ويشمل ذلك إسهام المشورة والدعم للأنشطة الموجهة إلى تعزيز المؤسسات، وتنمية الموارد البشرية، وإسهام المشورة المباشرة لتنفيذ البرامج.
- (هـ) إسهام أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتنشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة. تحتاج المنظمة بوصفها منظمة معرفة إلى أن تكون في طليعة المعرفة والتكنولوجيا في جميع مجالات اختصاصها، وإلى أن تكون مصدرًا وأداة تنظيمية لدعم البلدان في استخدام المعارف والتكنولوجيات المتاحة لأغراض التنمية.
- (و) تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات والشركاء في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. أنيطت منظمة الأغذية والزراعة بولاية واسعة تشمل مشاكل التنمية الرئيسية التي يجب استهدافها من منظور واسع وشامل. ومع ذلك، ستركز المنظمة عملها على المجالات التي لديها كفاءة خاصة فيها، وسوف تنشئ شراكات قوية مع المنظمات الأخرى لتغطية الأعمال التكميلية المطلوبة الأخرى.
- (ز) الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة. وتحمل المنظمة مسؤولية رئيسية في توفير خدمات الاتصال والمعلومات في جميع مجالات اختصاصها إلى البلدان والمجتمع الإنمائي، وفي الدعوة بقوة بشأن مواقع الشركات في ما يتعلق بقضايا التنمية العاجلة وذات الصلة.

طريقة عمل المنظمة

14- تكفل الوظائف الأساسية، في جميع المجالات الواقعة ضمن نطاق ولاية المنظمة، تمتع البلدان على جميع مستويات التنمية، لا سيما أشد البلدان فقرًا، بفرصة الحصول على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها. ويقتضي ذلك من المنظمة أن تكون جهة لرسم السياسات العالمية والتيسير وعقد الشراكات والتنسيق فضلًا عن كونها جهة للمبادرة والإنجاز.

15- ولكي تتمكن من أداء هذه المهام، تقوم المنظمة بما يلي: (أ) التركيز على خبرتها ومعرفتها الفنية، والترويج للممارسات الجيدة المتاحة على المستوى القطري؛ (ب) الاضطلاع بدور قيادي عند ارتباط الأنشطة بالمهمة المنوطة بها؛ (ج) الاستفادة من قدرتها على إقامة شبكات للتعاون والشراكات. فضلاً عن ذلك، سيكون على المنظمة في بعض الحالات أن تعزز قدراتها في المجالين التنظيمي والخاص بالموارد البشرية على حد السواء حتى تكون قادرة على تنفيذ الوظائف الأساسية السبع على أكمل وجه، وبخاصة لتأكيد مكانتها بصفتها الهيئة العالمية الرئيسية المعنية بتوفير السلع العامة وتقديم المشورة بشأن السياسات في مجالات الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك والغابات.

16- وفي حين أن الوظائف الأساسية هي أهم الأدوات التي ستستند إليها المنظمة في تنظيم عملها وتطويره، يجسد كل من الأهداف الاستراتيجية الخمسة مشاكل التنمية حيث ستركز المنظمة عملها من خلال برامج الهدف الاستراتيجي. وبالتالي، سوف يتم تنفيذ تنظيم وتركيز عمل المنظمة ضمن كل هدف استراتيجي من خلال تطبيق الوظائف الأساسية السبعة.

17- وقد كان، منذ البداية، الهدف الشامل للإطار الاستراتيجي المراجع وترتيباته التنفيذية تطبيق المعرفة الفنية للمنظمة بقدر أكبر من الفعالية لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على الجوع والحد من الفقر وإنتاج الأغذية بصورة أكثر استدامة وتحقيق الاستدامة البيئية. ونتيجة لذلك، ينبغي على المنظمة أن تركز وتحدد الأولويات من جهودها وأن تعمل عبر التخصصات المختلفة ضمن شراكة مع آخرين لتتمكن من تعزيز فعاليتها.

18- وجرى تصميم الهيكل التنظيمي للمنظمة من أجل تيسير عملية قائمة على النتائج، وإنه يقوم بتنظيم وتحديد الطريقة التي تتفاعل بها مكوناتها مع بعضها البعض ومع البلدان والشركاء الآخرين. ومنذ بداية تنفيذ الإطار الاستراتيجي المراجع، بأهدافه الاستراتيجية المستعرضة، كانت الأمانة تدرك أن الأمر لن يتطلب تغييرات في الطريقة التي تعمل بها المنظمة فحسب، بل أيضاً في القدرة على تكييف الترتيبات الإدارية وتعديلها بهدف تحسين عملية تحقيق نتائج ملموسة وتسريعها.

19- ومنذ بدء التغيير التحولي خلال الفترة 2012-2013، تم اتباع طرق جديدة للعمل بما في ذلك الإطار الاستراتيجي المراجع الذي يركز على خمسة أهداف استراتيجية؛ وإطار التخطيط والرصد القائمين على النتائج في الخطة المتوسطة الأجل/برنامج العمل والميزانية؛ ونهج الإدارة القائم على مصفوفة لتحقيق نتائج محددة زمنياً على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية واتخاذ إجراءات إضافية لتعزيز ترتيبات الإدارة الداخلية وتحسين عملية تنفيذ البرامج.

20- وعلى وجه الخصوص، فإن المناصب المكرسة لقادة البرامج الاستراتيجية الخمسة والفرق الإدارية المصغرة التابعة لهم تدعم التصميم والتخطيط للبرامج والإدارة الاستراتيجية ورصد البرامج الاستراتيجية والتي تنفذها فرق تضم موظفين من المكاتب الميدانية والإدارات الفنية. كما أنّ الإدارات الفنية مسؤولة أيضاً عن ضمان التميز الفني للعمل المنجز، كما وعن الأنشطة الفنية على مستوى المنظمة وتوفير السلع العامة العالمية.

جيم - الإطار البرامجي للنتائج والرصد

21- تشمل عناصر إطار النتائج للمنظمة رؤية المنظمة، والأهداف العالمية الثلاثة، والأهداف الاستراتيجية الخمسة، وهدفًا سادسًا بشأن الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة، والوظائف الأساسية السبع كوسيلة لتحقيق النتائج، والأهداف الوظيفية الأربعة للبيئة التمكينية، كما هو مبين في الشكل 1.

الشكل 1: إطار النتائج في منظمة الأغذية والزراعة - المكونات الرئيسية

<p>رؤية منظمة الأغذية والزراعة</p> <p>عالم متحرر من الجوع وسوء التغذية يسهم فيه الغذاء والزراعة في تحسين مستويات حياة الجميع، وبخاصة من هم أشد فقرًا، بطريقة مستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.</p> <p>الأهداف العالمية الثلاثة للأعضاء</p> <ul style="list-style-type: none"> القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية للعمل تدريجياً على بناء عالم يحصل فيه الناس في جميع الأوقات على غذاء كافٍ وآمن ومغذٍ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم ليعيشوا حياةً مليئة النشاط والصحة؛ القضاء على الفقر ودفع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للجميع، بزيادة إنتاج الأغذية، وتحسين التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة؛ الإدارة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، بما في ذلك الأراضي، والمياه، والهواء، والمناخ، والموارد الوراثية، لصالح أجيال الحاضر والمستقبل. <p>الأهداف الاستراتيجية</p> <ol style="list-style-type: none"> المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية جعل الزراعة والغابات ومصائد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة الحد من الفقر في الريف تمكين نُظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات <p>الهدف الإضافي</p> <ol style="list-style-type: none"> الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) <p>الوظائف الأساسية</p> <ol style="list-style-type: none"> تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية ووضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك والمواصفات التقنية وغير ذلك تجميع البيانات والمعلومات وتحليلها ورصدها وتحسين فرص الحصول عليها في المجالات ذات الصلة باختصاصات المنظمة تيسير وتعزيز ودعم الحوار من أجل السياسات على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية إسداء المشورة ودعم تنمية القدرات على المستويات القطرية والإقليمية لتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والاستثمارات والبرامج القائمة على الأدلة أنشطة المشورة والدعم التي تجمع المعارف والتكنولوجيات والممارسات الجيدة وتشرها وتحسن من تطبيقها في مجالات اختصاص المنظمة تيسير إقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، بين الحكومات وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص الدعوة والاتصال على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية في مجالات اختصاص المنظمة. <p>الأهداف الوظيفية</p> <ul style="list-style-type: none"> التواصل تكنولوجيا المعلومات حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه الإدارة الكفؤة والفعالة

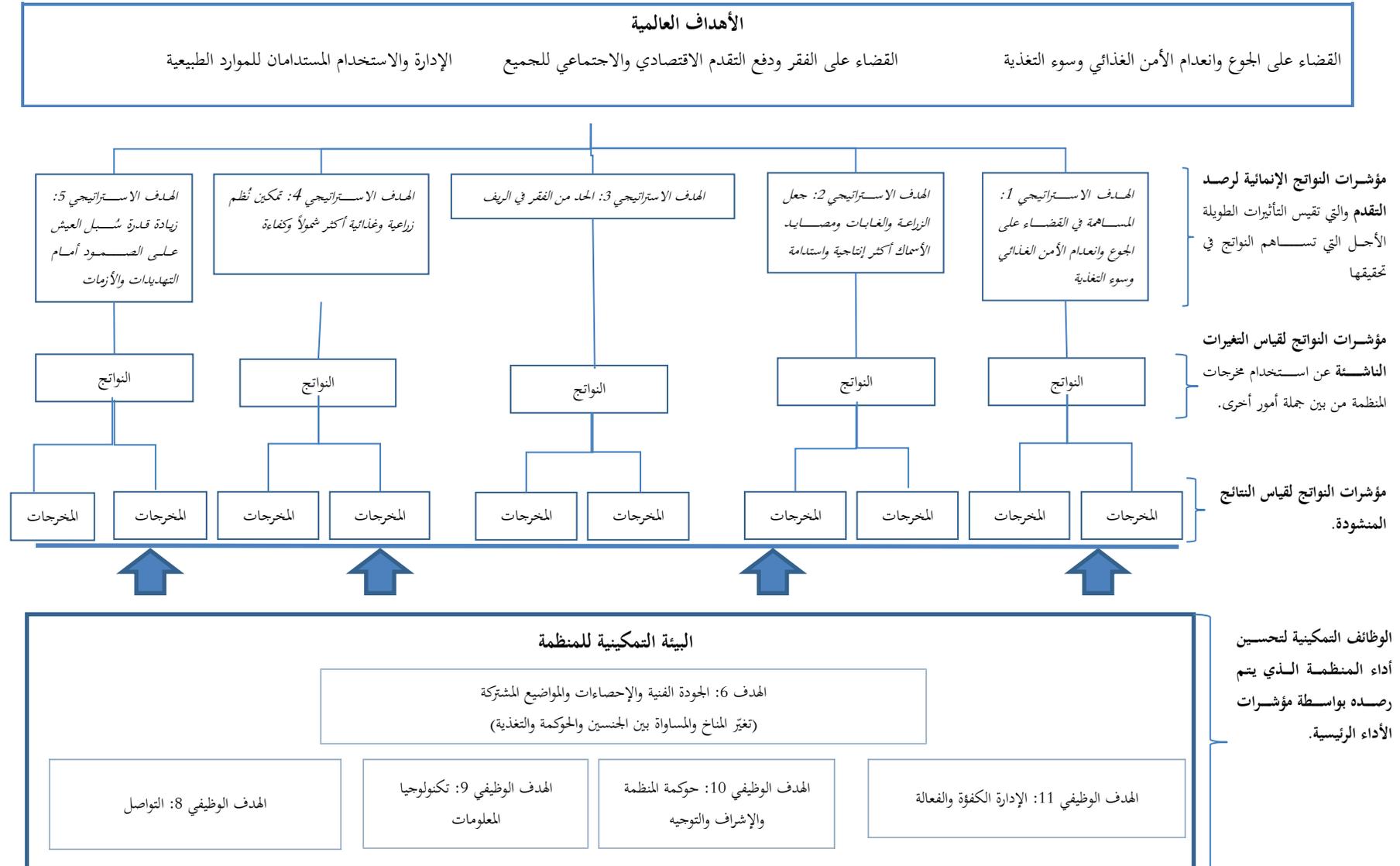
22- ويستند إطار النتائج في المنظمة إلى نموذج "سلسلة النتائج" الذي يربط بين الأهداف والمخرجات والنواتج كما هو مبين في الشكل 2. وتساهم ثلاثة مستويات من النتائج في تحقيق الأهداف العالمية للأعضاء:

- تحدد الأهداف الاستراتيجية نواتج التنمية في البلدان والأقاليم وعملياً. ومن المتوقع أن تتحقق على المدى الطويل من قبل الأعضاء وبمساهمات من المنظمة.
- تصف النواتج التغيرات في البيئة التمكينية القطرية أو الإقليمية أو العالمية، وفي القدرات المتاحة لتحقيق هدف استراتيجي محدد.
- تشكل المخرجات مساهمات المنظمة المباشرة في المخرجات. وهي تنجم عن تحقيق تدخلات المنظمة على المستويات القطرية والإقليمية والعالمية، باستخدام الموارد العادية والموارد من خارج الميزانية على حدّ سواء.

23- ويتيسر تحقيق النتائج بفضل ثلاثة عناصر إضافية تساعد على تركيز عمل المنظمة وجعله أكثر فعالية، على النحو المبين في الشكل 2:

- الهدف المتعلق بالجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية) التي تم دمجها في الأهداف الاستراتيجية.
- الوظائف الأساسية هي وسائل العمل الحاسمة التي ينبغي أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج.
- توفر الأهداف الوظيفية البيئة التمكينية لعمل المنظمة.

الشكل 2: نموذج سلسلة النتائج في منظمة الأغذية والزراعة



24- ويوجه إطار النتائج لمنظمة الأغذية والزراعة عمليتي التخطيط والرصد في عمل المنظمة. وقد جرى تصميم هذا الإطار من الأعلى إلى الأسفل من خلال تصميم النواتج اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الاستراتيجية والمخرجات للتوصل إلى كل ناتج. ويتم التخطيط للصلات التي تربطها بتحقيق النتائج وتنفيذها من الأسفل إلى الأعلى في ضوء الأولويات على المستويين الوطني والإقليمي. وتقع في صلب الإطار المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز على كل مستوى من مستويات سلسلة النتائج، مما يوفر الأساس لتقييم ورفع التقارير عن كيفية إسهام إجراءات المنظمة في التغييرات على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

25- ويمثل كل مستوى من إطار النتائج نوعًا مختلفًا من النتائج التي يجب تحقيقها، بدءًا مما تنتجه المنظمة (المخرجات) التي تساهم في التغييرات على المستوى القطري أو على نطاق أوسع (النواتج) والآثار التنموية الأوسع (الأهداف الاستراتيجية). وتشكل سلسلة النتائج هذه الصلة بين عمل المنظمة والمستويات المختلفة للنواتج التي تم تحقيقها. كما تدل على المنطق وراء هذه الروابط: إذا تم تحقيق منتجات/خدمات معينة للمنظمة على النحو المخطط له، فعندها سيتم تحقيق المخرج؛ وإذا تم تحقيق المخرجات وتم تأكيد الافتراضات، فعندها ينبغي أن يؤدي ذلك إلى النواتج المرجوة؛ وإذا تم تحقيق النواتج، فعندها تكون الظروف متوافرة لتحقيق الأثر التنموي المنشود من الهدف.

26- وترد في الشكل 3، مساءلة المنظمة والأعضاء والشركاء في التنمية على كل مستوى من النتائج، جنبًا إلى جنب مع وسائل لقياس التقدم المحرز.

الشكل 3: إطار الرصد في المنظمة - المساءلة والقياس

المساءلة والقياس	مستوى النتيجة
<ul style="list-style-type: none"> • مساهمة المنظمة المباشرة (من حيث العمليات والمنتجات والخدمات) في النواتج. وتمثل المخرجات الإنجازات الملموسة لتدخلات المنظمة الممولة من البرنامج العادي أو بموارد من خارج الميزانية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية. • تنتج المنظمة، وتراقب، وتخضع بصورة كاملة للمساءلة بشأن ما تنجزه: إسناد كامل. • المؤشرات والغايات الموضوعية لكل مخرج والتي تقاس سنويًا. 	المخرجات
<ul style="list-style-type: none"> • التغييرات في البيئة التمكينية على المستوى القطري أو العالمي والقدرات لتحقيق هدف استراتيجي محدد. • تؤثر منظمة الأغذية والزراعة على مستوى النواتج ولكنها لا تسيطر عليها تمامًا. وتحمل المنظمة بعض المساءلة، ولكن تحقيق الأهداف من مسؤولية جميع الشركاء - منظمة الأغذية والزراعة والدول الأعضاء والشركاء في التنمية. ويمكن أن تساهم المنظمة في التغييرات. • المؤشرات (بعضها مؤشرات أهداف التنمية المستدامة) التي يتم قياسها كل سنتين من خلال تقييم للمنظمة يشمل البيانات الثانوية، واستعراضًا لوثائق السياسات، ومسحًا لمجموعة من المجهين في عينة من البلدان لتقييم التقدم المحرز. 	النواتج
<ul style="list-style-type: none"> • الآثار التنموية على المستوى العالمي، في المجالات التي التزمت منظمة الأغذية والزراعة بتحقيق نتائج فيها (توفير خط واضح لبرنامج العمل الخاص بالمنظمة). • تساهم المنظمة بهذه النتائج الرفيعة المستوى والطويلة الأجل، ولكنها لا تسيطر عليها. ولا يوجد أي إسناد لأي كيان بمفرده، بل هي مساءلة جماعية. • تم اعتماد مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها لتتبع الاتجاهات العالمية على هذا المستوى وستقوم المنظمة برصدها (باستخدام مصادر البيانات الدولية). 	الأهداف الاستراتيجية

دال - إطار النتائج والبرامج المقترحة للأهداف الاستراتيجية

27- تشكل الاتجاهات والتحديات والتطورات المشار إليها في الإطار الاستراتيجي المراجع، والمفصلة في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021، محور التركيز الأساسي لإطار النتائج والبرامج الخاصة بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة على الالتزامات التي قطعها البلدان والمجتمع الدولي، لا سيما أهداف التنمية المستدامة الشاملة.

28- وتحدد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 السياق الذي ستعمل فيه المنظمة والبلدان الأعضاء من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وبلوغ المقاصد القطرية المحددة. وإضافة إلى ذلك، تسعى عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بناء على تفويض الجمعية العامة في القرار الصادر عنها في 31 مايو/أيار 2018⁶، إلى تعزيز موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وإعطائها هوية جماعية أقوى وأوضح كشريك موثوق ومتضامن وفعال للبلدان في إطار خطة عام 2030.

29- وتتمثل إحدى تحديات خطة عام 2030 في تخطي تفكير المنظمة الموارد التي تتحكم بها لوحدها لمعرفة كيف يمكنها تحفيز عمل الآخرين على نحو أكثر فعالية وبناء شراكات أساسية مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الوكالات التي توجد مقارها في روما ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. والمنظمة مدعوة أيضاً إلى مساعدة الحكومات والمؤسسات الإقليمية والعالمية على التعامل مع تعقيد الخطة الجديدة من خلال تبسيط المهام المعقدة التي حددتها لنفسها على شكل مشاكل منفصلة يمكن حلّها.

مراجعة الخطة المتوسطة الأجل

30- على نحو ما لحظه النظام الخاص بإعداد البرامج والميزانية والرصد المستند إلى النتائج بعد إصلاحه والذي استحدثه المؤتمر في عام 2009، تمت مراجعة الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 خلال سنة 2018 مع مراعاة الاتجاهات والتطورات في البيئة الخارجية والتوجيهات الصادرة عن المؤتمرات الإقليمية واللجان الفنية ولجنتي البرنامج والمالية والمجلس. وقد أبدت الأجهزة الرئاسية وشركاء المنظمة دعمهم الراسخ والمستمرّ خلال سنة 2018 للمضي قدماً في التوجه الاستراتيجي للمنظمة من أجل تحقيق الأثر الكامل المنشود من الإطار الاستراتيجي المراجع. وتشير السنة الأولى من تنفيذ إطار النتائج بحسب ما أفيد عنه في التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة لعام 2018⁷، إلى أنّ المنظمة على المسار الصحيح إلى حد كبير من أجل تحقيق المخرجات المخطط لها في عام 2019. وسيتم قياس النتائج على مستوى النواتج في نهاية سنة 2019. وسيتم الإبقاء على نموذج النتائج الإجمالي للفترة 2018-2019 مع إجراء بعض التنقيحات الطفيفة حرصاً على تعزيز ما أحرز من تقدّم حتى الآن.⁸

⁶ A/RES/72/279

⁷ الوثيقة PC 126/2 - FC 175/7

⁸ القسم الثاني من الوثيقة PC 124/2؛ والقسم الخامس من الوثيقة PC 125/2؛ والوثيقة FC 173/7

إدراج مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة

31- في سياق المضي قدماً في التوجه الاستراتيجي للمنظمة، حافظ إطار النتائج على المبدأ الشامل المتمثل في اعتماد مقاصد أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات ذات الصلة لقياس التقدم المحرز على صعيد الأهداف الاستراتيجية (حصرياً) وعلى مستوى النواتج (حسب المقتضى). وأُجريت بعض التنقيحات الإضافية في عملية إدماج مقاصد أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها في ضوء الدروس المستفادة من تنفيذ العام الأول من فترة السنتين.

32- وبالإجمال، سوف يساهم عمل المنظمة في تحقيق 36 مقصداً من مقاصد أهداف التنمية المستدامة التي تُقاس من خلال 45 مؤشرًا فريداً لأهداف التنمية المستدامة⁹ أدرجت ضمن إطار النتائج المقترح للفترة 2018-2021 في المنظمة على النحو الموجز في الشكل 4 والمبيّن في الملحق 2.

الشكل 4: مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المدرجة في إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية للفترة 2018-2021

 <p>الهدف الاستراتيجي 3 مؤشر واحد</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 3 3 مؤشرات</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 2 مؤشران اثنان</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 3 مؤشران اثنان الهدف الاستراتيجي 5 مؤشران اثنان</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 1 مؤشر واحد</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 1 4 مؤشرات الهدف الاستراتيجي 2 4 مؤشرات الهدف الاستراتيجي 3 مؤشر واحد الهدف الاستراتيجي 4 مؤشران اثنان الهدف الاستراتيجي 5 4 مؤشرات</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 3 7 مؤشرات الهدف الاستراتيجي 5 مؤشر واحد</p>
 <p>الهدف الاستراتيجي 4 مؤشر واحد</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 5 مؤشر واحد</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 2 6 مؤشرات الهدف الاستراتيجي 5 مؤشر واحد</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 2 3 مؤشرات الهدف الاستراتيجي 3 مؤشر واحد الهدف الاستراتيجي 4 مؤشر واحد</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 2 مؤشر واحد الهدف الاستراتيجي 3 مؤشر واحد الهدف الاستراتيجي 5 3 مؤشرات</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 4 مؤشر واحد</p>	 <p>الهدف الاستراتيجي 5 مؤشر واحد</p>

⁹ يُستخدم ما مجموعه 45 مؤشرًا فريداً عبر مختلف الأهداف الاستراتيجية، في حين يُستخدم اثنان منها مرتين.

زيادة التركيز وتحسين جودة سلسلة النتائج

33- أدت مراجعة مقاصد ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة وإدراجها والتنقيحات التي جرت على إطار نتائج الأهداف الاستراتيجية إلى زيادة التركيز على الأهداف الاستراتيجية وإلى تحسين جودة سلسلة نتائج النواتج والمخرجات.

مستوى الأهداف الاستراتيجية

34- الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية يستعين بخمسة مؤشرات للهدفين 2 و3 من أهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف الاستراتيجي لتتبع التقدم المحرز في مجال الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله.

35- الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة يستعين باثني عشر مؤشرًا مرتبطًا بالأهداف 2 و6 و14 و15 من أهداف التنمية المستدامة لتتبع التقدم المحرز على صعيد الإنتاجية المستدامة وتدهور البيئة والتكيف مع تغير المناخ والمحافظة على الموارد الوراثية. وإضافة إلى ذلك، سيجري تتبع أربع مؤشرات للأهداف 13 و14 و15 على مستوى النواتج.

36- الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف يستعين بتسعة مؤشرات خاصة بالأهداف 1 و2 و8 و10 و13 من أهداف التنمية المستدامة على مستوى الهدف الاستراتيجي وسبعة مؤشرات (للأهداف 1 و5 و8 و14) على مستوى النواتج لقياس مستوى الفقر والوصول إلى الموارد الإنتاجية والدخل، ومصادر دخل وفرص عمل لائقة، والمساواة بين الجنسين.

37- الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة يستعين بأربعة مؤشرات لأهداف التنمية المستدامة 2 و12 و17 على مستوى الهدف الاستراتيجي لتتبع التحسينات على صعيد كفاءة النظم الغذائية وشموليتها؛ فيما يُستعان بمؤشر خاص بأهداف التنمية المستدامة متعلق بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم على مستوى المخرجات.

38- الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سبل العيش على مقاومة التهديدات والأزمات يستعين بتسعة مؤشرات على مستوى الهدف الاستراتيجي خاصة بالأهداف 1 و2 و11 و13 و15 و16 لتتبع التحسينات في القدرة على الصمود والأمن الغذائي وعدد الأشخاص المتضررين من الكوارث، بالإضافة إلى أربعة مؤشرات لهدفي التنمية المستدامة 5 و13 على مستوى النواتج لتتبع تدابير الحد من المخاطر على المستويين القطري والأسري.

مستوى النواتج والمخرجات

39- تعكس النواتج التغييرات اللازمة على المستوى الوطني أو الاقليمي أو العالمي لتعزيز تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وهي ترتبط بالسياسات السليمة والمواتية والاستراتيجيات، وخطط الاستثمار، ومستويات الموارد والاستثمارات المخصصة، ومستوى وقدرات التنسيق، وتوفر المعلومات واستخدامها من أجل صنع القرارات التي يمكن تحسينها بواسطة مساهمات المنظمة.

40- وترد ضمن الملحق 2 النواتج العشرة الواردة في إطار النتائج للفترة 2018-2021. وتشمل العناوين بعض التغييرات الطفيفة خاصة لأغراض التوحيد أو التبسيط مع مراعاة الدروس المستفادة من تقييم النتائج في المنظمة لعام 2017.¹⁰

41- وتشكل المخرجات الإسهامات المباشرة للمنظمة في النواتج المحققة من خلال الوظائف الأساسية للمنظمة على المستوى القطري والاقليمي العالمي عبر استخدام مصادر التمويل كافة. وبحسب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية¹¹، فإن المخرجات تختصر "التغييرات التي تطرأ على مهارات الأفراد أو المؤسسات أو على قدراتهم وإمكاناتهم، أو توفر منتجات وخدمات جديدة نتيجة استكمال أنشطة في سياق تدخل تنموي يقع ضمن نطاق سيطرة المنظمة". ويتم الإبقاء على المخرجات وعددها 40 في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 كما هو مبين في الملحق 2.

الهدف 6 والمواضيع المشتركة

42- يسعى الهدف 6 إلى ضمان جودة المعارف والخدمات الفنية للمنظمة وتكاملها في ستة مجالات عمل رئيسية مشتركة مع الأهداف الاستراتيجية. ويعكس إطار النتائج للهدف 6 التحسينات المتوقعة التي تُقاس بواسطة مؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى القيادة الفنية، والإحصاءات، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية، وتغير المناخ. وجرى تعديل مؤشرات الأداء الرئيسية بالنسبة إلى الناتج 6-2 الإحصاءات لتحسين عملية رفع التقارير في المستقبل ومواءمتها على نحو أفضل مع مؤشر هدف التنمية المستدامة.¹²

¹⁰ القسم الثاني من الوثيقة PC 124/2 والقسم الخامس من الوثيقة PC 125/2

¹¹ تعريف المخرجات بحسب الدليل الإرشادي لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية حول الإدارة القائمة على النتائج

¹² الفقرة 26 من الوثيقة PC 125/2

برنامج العمل والميزانية
للفترة 2020-2021

ألف - السمات الرئيسية

النهج

- 43- يعرض برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 أولويات البرامج وإطار النتائج (الأهداف والنواتج والمخرجات والمؤشرات والغايات) التي حددت بالتماشي مع الإطار الاستراتيجي المراجع والخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 (المراجعة)؛ كما يعرض تحديداً كمياً لتكاليف جميع النواتج والالتزامات ذات الصلة، وحساباً لزيادات التكلفة ووفورات الكفاءة، ومخصصات للالتزامات الطويلة الأجل وللصناديق الاحتياطية، ومشروع قرار صادر عن المؤتمر للموافقة على برنامج العمل للفترة المالية وعلى الاعتمادات المرصودة في الميزانية.
- 44- وفي معرض إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، درس المدير العام الاتجاهات والتحديات والتطورات التي حددت في استعراض الإطار الاستراتيجي والتي لا تزال مجدية، بالإضافة إلى التوجيهات التي وردت من المؤتمرات الإقليمية للمنظمة واللجان الفنية ولجنتي البرنامج والمالية والمجلس بخصوص مجالات العمل ذات الأولوية. ويبرهن هذا السياق تصاعد الطلب على توفير الخدمات الفنية للمنظمة من أجل تحقيق النتائج في ظل القيود المفروضة على الموارد.
- 45- ولا يزال إطار النتائج الخاص بالأهداف الاستراتيجية للمنظمة يتيح بشكل فعال الرؤية والتركيز الضروريين لدعم البلدان من أجل تحقيق النتائج والمضي قدماً باتجاه مقاصد أهداف التنمية المستدامة.
- 46- وبالتالي، جرت صياغة برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 بالارتكاز على أربعة مبادئ رئيسية هي:
- (أ) الحفاظ على ميزانية إسمية ثابتة بدون أي تغييرات في مستوى الاشتراكات المقررة وصافي الاعتمادات المرصودة، مقارنةً بالفترة 2018-2019 (القسم ألف وجيم).
- (ب) تحديد مجالات التركيز وإلغاء التركيز البراجمي استناداً إلى المستجدات وإلى ما ورد من توجيهات (القسم ألف).
- (ج) الحرص على تغطية جميع التكاليف الإضافية من دون أن يؤثر ذلك سلباً على العمل الفني للمنظمة (القسم ألف وجيم).
- (د) الاستعانة بتدابير إدارة البرنامج المعتمدة حالياً لتسريع تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للإثبات، لا سيما على المستوى القطري (القسم باء).

أبرز النقاط المتصلة بالبرنامج والميزانية

47- يتواصل تنقيح برامج الأهداف الاستراتيجية وتعزيزها استنادًا إلى تحليل التطورات العالمية وبناء على ما ورد من توجيهات من الأجهزة الرئاسية للمنظمة والخبرة المكتسبة خلال فترة السنتين الماضية.¹³ وخلال الفترة 2020-2021، ترد في ما يلي مجالات التركيز البرامي الرئيسية بالنسبة إلى كل من البرامج الاستراتيجية ويجري تفصيلها ضمن الملحق 1.

التركيز البرامي

48- سوف يكتف البرنامج الاستراتيجي 1 الجهود الرامية إلى ربط السياسات والبرامج والاستثمارات على نحو أفضل من أجل الإسراع في تحسين التغذية والأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية والريفية المستدامة والمراعية للتغذية. وسوف يتمثل محور التركيز الرئيسي على خلق فهم مشترك أوضح وقاعدة أفضل من الأدلة بشأن مساهمة النظم الزراعية والغذائية كدوافع لمختلف أشكال سوء التغذية، بما في ذلك البدانة والأمراض المزمنة المتصلة بالنمط الغذائي، بالإضافة إلى ارتباطها بالدوافع الكامنة وراء تغير المناخ والتنوع البيولوجي. وسوف تساند المنظمة الحكومات والأطراف الفاعلة غير الحكومية للعمل بصورة منسقة ومركزة من أجل معالجة الأسباب الفورية والكامنة التي تبقى على من يعانون الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية عالقين في دوامة الحرمان المزمّن وتوفير الدعم لاتباع أنماط غذائية صحية من خلال نظم زراعية وغذائية مستدامة. ولا بد من توسيع نطاق الدعم المركز بقدر أكبر للاحتياجات القطرية المشار إليها؛ وسوف تولى عناية خاصة لتعزيز الشراكات من أجل تشجيع المبادلات بشأن القضايا المتصلة بتنفيذ السياسات على المستويات الإقليمية والإقليمية الفرعية والقطرية، بما في ذلك من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وسيتم تخصيص موارد إضافية بقيمة 1.5 ملايين دولار أمريكي لتعزيز الأنشطة الرامية إلى معالجة جميع أشكال سوء التغذية، لا سيما على المستويين الإقليمي والقطري وتشجيع النظم الغذائية المراعية للتغذية.

49- وسوف يركز البرنامج الاستراتيجي 2 على التوصل إلى تكامل أكبر وحوار فعال أكثر عبر مختلف القطاعات، مع إشراك أصحاب المصلحة لزيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام، ومواجهة تغير المناخ، والتنوع البيولوجي، وإدارة الموارد الطبيعية، وتدهور البيئة في قطاعات الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك في سياق المساواة بين الجنسين والنظم الغذائية المراعية للتغذية. وسيبقى الدعم لتعزيز قدرات البلدان من أجل تكييف الإنتاج الزراعي مع التأثيرات السلبية لتغير المناخ يحتل الصدارة. وستواصل الجهود المبذولة لوضع سياسات زراعية بيئية على المستوى الإقليمي تناول العلاقات المشتركة وأوجه التآزر والمقايضات بين القطاعات والمجالات المواضيعية. وستكتف المنظمة بدورها المساعدة التي تقدمها للبلدان من أجل تحويل الزراعة والنظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باستخدام مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة. وسوف يكون هناك حرص على توطيد الشراكات من أجل التعجيل في عملية التنفيذ الميداني واعتماد تكنولوجيات وممارسات ونهج مبتكرة تزيد بشكل مستدام الإنتاجية الزراعية، بالإضافة إلى الجهود المكثفة لتعزيز قدرات المنظمات العامة في مجال تنفيذ السياسات؛ بالإضافة إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة بقدر أكبر باعتبارهم شركاء؛ وحشد التمويل والاستثمارات ومواءمتها. وسوف تخصص موارد إضافية بقيمة مليون (1) دولار أمريكي لتوسيع نطاق الممارسات المبتكرة في مجال الأغذية والزراعة المستدامة.

¹³ الوثيقة C 2019/8 بعنوان تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2016-2017

50- ويدعم البرنامج الاستراتيجي 3 اتباع نهج واسع ومتعدد القطاعات للحد من الفقر ومعالجة دور الزراعة والموارد الطبيعية والقطاعات الأخرى في مجال التنمية. وتسعى المنظمة، من خلال التركيز المستمر على السياسات والاستراتيجيات المناصرة للفقراء على المستويين القطري والإقليمي، إلى الوصول إلى أشدّ الفقراء فقرًا، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجموعات المهمشة الأخرى من خلال استهداف مجموعة مختلفة من سبل العيش ومعالجة العوامل المشتركة التي تساهم في إحداث الفقر. وسوف تكثف المنظمة جهودها للتصدي للعوائق المستمرة التي تحول دون الحد من الفقر - وذلك بغية زيادة قدرة الفقراء في الأرياف على الحصول على الأصول الإنتاجية، مع التركيز بوجه خاص على احتياجات النساء والشباب؛ وتعزيز القدرات الفنية على المستوى القطري، بما في ذلك في مجال تحليل حالات الفقر والضعف في ظلّ المخاطر الناجمة عن الكوارث وتغير المناخ والنزاعات؛ وتصميم حزم متكاملة ومبتكرة للحماية الاجتماعية والإدماج الاقتصادي والتنمية الإقليمية والزراعة المستدامة وتنفيذها وتعميمها، في سياق البرامج والاستثمارات الوطنية؛ وتعزيز قاعدة الأدلة لدعم السياسات واكتساب فهم أفضل للترباط بين الحد من الفقر المدقع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية في سياقات قطرية مختلفة. وسوف تعزز المنظمة أيضًا عملية بناء القدرات للحرص على إدماج وتعميم الأبعاد المتصلة بالفقر على نحو أفضل في عمل المنظمة.

51- وسيواصل البرنامج الاستراتيجي 4 دعم التوصل إلى مزيد من الاتساق في النهج المتبع إزاء تطوير النظم الزراعية والغذائية من خلال مبادرات مصممة من أجل مواجهة تحديات محددة في النظم الغذائية، بما في ذلك تعزيز التجارة والاستثمارات؛ وتدعيم النظم الغذائية في المناطق الحضرية؛ وعمالة الشباب من خلال تطوير سلسلة القيمة؛ والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ واستخدام نهج "صحة واحدة" لمعالجة مسألة الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود والتهديد المتزايد الناجم عن مقاومة مضادات الميكروبات. أما على الصعيد القطري، فسيتم تنسيق هذه المبادرات ضمن إطار برامجي شامل في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ذات الصلة بما يعكس الحالات والاحتياجات المحددة للبلدان والتزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة والوفاء بمساهماتها المقررة وطنيًا المتعلقة بتغير المناخ. أما على المستويين العالمي والإقليمي، فسيواصل البرنامج الاستراتيجي 4 دعم مشاركة البلدان الفعلية في صياغة واعتماد معايير دولية لسلامة الأغذية وصحة الحيوان وصحة النبات؛ والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والإقليمية؛ والخطوط التوجيهية الطوعية. وسيتم تخصيص موارد إضافية بقيمة 1.0 مليون دولار أمريكي لتعميم الممارسات المبتكرة بالنسبة إلى النظم الزراعية والغذائية المستدامة ومبلغ 0.5 ملايين دولار أمريكي إضافي للنظم الغذائية المراعية للتغذية.

52- وسيواصل البرنامج الاستراتيجي 5 العمل لاستباق الأنواع الرئيسية من الصدمات والاستجابة لها - أي الأخطار الطبيعية والتهديدات على سلسلة الأغذية والنزاعات والأزمات الممتدة، تماشيًا مع الالتزامات السياسية العالمية، مع التركيز على مجالات رئيسية سبعة لسدّ الثغرات المشار إليها في التدخلات في حالات الضعف والاستجابة على نحو أفضل لطلبات البلدان والمجتمعات المحلية: الحد من مخاطر الكوارث والصمود في وجه المناخ؛ نظام إمبريس/"صحة واحدة"؛ المساهمة في السلام الدائم وتجنّب الحسائر والأضرار الناجمة عن الكوارث والأزمات؛ ونظم المعلومات عن المخاطر والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية المطلعة على المخاطر والقادرة على الاستجابة للصدمات وقدرة النظام الرعوي على الصمود.

53- وكما هو مبين أعلاه، جرى تخصيص موارد إضافية قدرها مليوني دولار أمريكي للهدفين الاستراتيجيين 2 و4 من أجل الابتكار. وفي إطار متابعة الندوة عن الابتكار الزراعي للمزارعين الأسريين في عام 2018 واستنادًا إلى الاحتياجات

والثغرات والفرص التي أشير إليها، سوف تعزز المنظمة مشاركتها، إلى جانب شركائها، كجهة ممكّنة للابتكار من أجل دعم المزارعين الأسريين في القطاعات الزراعية. وستشمل مجالات العمل دعم عمليات التشخيص في نظم الابتكار الوطنية والمساعدة على صياغة سياسات وطنية للابتكار ودعم تعميم الابتكارات الناجحة من خلال تشجيع الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين والاستثمارات. وسوف تُستخدم هذه الموارد الإضافية أيضًا للتركيز على أنواع جديدة من التكنولوجيا الرقمية التي بدأت في الوصول إلى نطاق الأغذية والزراعة، مما يولّد فرصًا جديدة لتحسين طرق إنتاج الأغذية وتخزينها وتحويلها وتسويقها. ويتيح الابتكار الرقمي أيضًا تحسين التخطيط والرصد وتعزيز القدرة على الصمود والقدرات في مجال الإنذار المبكر، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات سياسية صائبة قائمة على الأدلة لإدارة النظم الغذائية بالإجمال.

54- وإضافة إلى ما تقدم، تمّ تخصيص موارد إضافية بقيمة مليوني (2) دولار أمريكي للهدفين الاستراتيجيين 1 و4 من أجل زيادة الأنشطة التي تعالج جميع أشكال سوء التغذية ولتشجيع قيام نظم غذائية مراعية للتغذية مستدامة وقادرة على الصمود ومتنوعة. وسوف تولى عناية خاصة لمساهمة المنظمة في النظم الغذائية المستدامة التي تتيح فرصة اتباع نمط غذائي صحي للجميع وتساهم بالتالي في وضع حد لجميع أشكال سوء التغذية. وسيتركز العمل أيضًا على توسيع قاعدة الأدلة التي تقوم عليها المسارات بين الإجراءات الخاصة بالنظم الغذائية والنتائج على صعيد التغذية ولنقل الروابط الرئيسية من خلال رسائل بسيطة وجذابة وواضحة لصانعي السياسات.

55- وإضافة إلى ذلك، حرصًا على تماشي البرامج الاستراتيجية معًا ودعمًا للتنفيذ على المستوى القطري، سيتم تخصيص القسم الأكبر من موارد الحساب المتعدد الاختصاصات وقدرها 10 ملايين دولار أمريكي خلال فترة السنتين لقادة البرامج الاستراتيجية والإقليمية من أجل دعم المبادرات الإقليمية وعمل البرامج الاستراتيجية على المستوى القطري.

الموارد المخصصة للالتزامات تجاه الاتفاقيات والأجهزة التابعة للمعاهدات والمساواة بين الجنسين

56- تخضع التزامات المنظمة بتمويل مختلف الاتفاقيات والأجهزة التابعة للمعاهدات والترتيبات الحكومية الدولية، لإدارة رئيس الإدارة الفنية أو المكتب ذي الصلة، بالاشتراك مع الأمانة المعنية. أما الموارد التي تخص تلك الالتزامات والملاحظة في الميزانية والتي جرى تخصيصها كأشطة فنية مؤسسية ضمن الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة والهدف 6، فقد بقيت على مستواها الحالي البالغ مجموعه 22.3 مليون دولار أمريكي، كالتالي:

- (أ) 7.1 مليون دولار أمريكي لهيئة الدستور الغذائي (الهدف الاستراتيجي 4)؛
- (ب) 1.6 مليون دولار أمريكي للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة المبيدات وبشأن مخلفات المبيدات وبشأن مواصفات المبيدات (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛
- (ج) 5.9 مليون دولار أمريكي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛

- (د) 1.5 مليون دولار أمريكي لاتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (هـ) 2.0 مليون دولار أمريكي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهدف الاستراتيجي 2)؛
- (و) 1.9 مليون دولار أمريكي للأجهزة الأخرى المنشأة بموجب معاهدات عملاً بالمادة الرابعة عشرة لدستور المنظمة (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛
- (ز) 1.3 مليون دولار أمريكي للجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي حصة متساوية متفق عليها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (الهدف الاستراتيجي 1)؛
- (ح) 1.0 مليون دولار أمريكي للجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة والتي تستضيفها أمانة المنظمة منذ عام 2016 (الهدف 6).

57- فضلاً عن ذلك، فإن مستوى تمويل عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، قد أبقى عند مبلغ 21.8 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين، بحسب ما يرد في الملحق 1.

58- وإضافة إلى ما تقدّم، يلحظ برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 زيادة في المساهمة من الميزانية لترتيبات نشاطات التكاليف في الأمم المتحدة من 9.0 مليون دولار أمريكي إلى 14.1 مليون دولار أمريكي كما هو مبين أدناه.

- (أ) تم الإبقاء على المساهمات في آليات التنسيق المشتركة بين الوكالات والتي تبلغ قيمتها 2.2 مليون دولار أمريكي: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة؛ لجنة الخدمة المدنية الدولية؛ المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية؛ وحدة التفتيش المشتركة.
- (ب) تم الإبقاء على المساهمات في نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن والتي تبلغ قيمتها 2.5 ملايين دولار أمريكي: إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن؛ وثيقة تأمين الأمم المتحدة ضد الأفعال الكيدية.
- (ج) تمت زيادة المساهمة المخصصة لنظام المنسق المقيم للأمم المتحدة بمقدار أكثر من الضعف من 4.3 ملايين دولار أمريكي إلى 9.4 ملايين دولار أمريكي لتغطية الزيادة في حصة المنظمة من الكلفة في إطار عملية تصحيح وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

مجالات إلغاء التركيز وإعادة المواءمة الفنية

59- عمد قادة الإدارات الفنية، سعيًا إلى دعم تنفيذ خطط عمل البرامج الاستراتيجية، إلى تحديد مجالات إلغاء التركيز وإعادة المواءمة، ضمن حدود الموارد المتاحة، نتيجة تراجع الطلب على بعض مجالات العمل أو الخدمات الفنية وحرصًا على إبقاء التركيز الفني على المجالات ذات الأولوية القصوى.

60- وستلغي إدارة الزراعة وحماية المستهلك التركيز عن الأعمال التالية وستعيد مواءمتها كآلاتي:

- (أ) إعداد وإنتاج مجموعة أدوات تشخيصية للكشف عن داء المثقبيات نظراً إلى تطوّر التكنولوجيا المستخدمة واستعمالها من قبل مؤسسات أخرى.
- (ب) البحث والتطوير لتطبيق الأنسجة المتعددة الخلايا، بعدما بلغت هذه التكنولوجيا طوراً متقدماً من التطور.
- (ج) البحث والتطوير بشأن إدارة التربة المستندة إلى الفرشات الواقية في نظم إنتاج زراعي محددة.
- (د) دعم نظام إنتاج محاصيل منفردة مع إعادة تحويل التركيز نحو نظم إنتاج المحاصيل المتنوعة تماشياً مع مبادئ الأغذية والزراعة المستدامة.
- (هـ) استكمال التخلص من المخزونات البائدة من مبيدات الآفات وإدارة الحاويات الفارغة بما يتيح التركيز بقدر أكبر على تشجيع استراتيجيات الإدارة المتكاملة للآفات.

61- وسوف تلغي إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه التركيز في عملها وستعيد مواءمته بالنسبة إلى بصمة المياه نتيجة الفاقد والمهدر من الأغذية في سلاسل القيمة الغذائية وذلك بعدما استكملت الدراسة بشأن منهجيات تحديد كمية المياه الموجودة في المنتجات الغذائية التي يتم فقدانها أو هدرها في سلسلة القيمة الغذائية. وسيتولى عملية المتابعة شركاء يتمتعون بميزات مقارنة أعلى لإجراء هذا النوع من التحليل. وسيتركز عمل المنظمة في مجال المياه على زيادة إنتاجية المياه وتحسينها في النظم الزراعية والغذائية والمحاسبة المائية والتدقيق، وجودة المياه وسلامة الأغذية، وحوكمة المياه، والعلاقات الكامنة بين المياه وقطاعات أخرى، بما في ذلك نهج المحاور.

62- وستقوم إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بإلغاء التركيز وإعادة مواءمته وإعادة تركيزه على الأنشطة التالية:

- (أ) سيتم تخفيض العمل في مجال تنمية القدرات في مجال الدعم المؤسسي لمنظمات المزارعين والشركات الريفية الصغيرة والمزارعين الأسريين في مقابل التركيز على تحليل القيود الاقتصادية التي تؤثر على تنمية تلك الجهات الفاعلة وتوليد الأدلة لكي يسترشد بها صانعو السياسات بشأن الخيارات المتاحة لكسر تلك القيود.
- (ب) سيتم خفض التحليل النوعي لسلاسل القيمة لتحسين التوازن من خلال تحليل منظم أكثر لتوليد أدلة كمية عن حالات عدم الكفاءة على امتداد سلاسل القيمة بما يساعد على تطوير خيارات يمكن الاسترشاد بها لصنع القرارات الخاصة بالسياسات.
- (ج) في مجال المساواة بين الجنسين، سيتم إلغاء التركيز على إصدار أدلة توجيهية وأدوات أخرى ذات الصلة بما يتيح التركيز على الخدمات الاستشارية الفنية لتنفيذها بشكل فعال.
- (د) بعد استكمال مجموعة متكاملة من الحصص التدريبية الإلكترونية في مجالات مواضيعية فرعية متعلقة بالتنمية الريفية اللاحقة، بما في ذلك العمل الإنتاجي والعمالة اللائقة، وعماله الأطفال في الزراعة، والمهجرة الريفية، سيتم إلغاء التركيز عن مسار العمل ذي الصلة.

- (هـ) نظراً إلى إقرار المنهجيات المقترحة لإصدار مؤشرات الأهداف الاستراتيجية التي تكون المنظمة راعية لها، سيعاد تركيز العمل على مؤشرات الأهداف الاستراتيجية على بناء القدرات الإحصائية للبلدان من أجل إنتاج البيانات وقدرة المنظمة على تحليل البيانات لأغراض الرصد ورفع التقارير.
- (و) ستلغى الأولوية عن تطوير امتداد لنظام المحاسبة البيئية والاقتصادية بما يشمل خدمات النظام الإيكولوجي المتصلة بالزراعة والحراجة والخدمات.
- (ز) سيتم إلغاء التركيز عن العمل على تطوير منهجيات وخطوط توجيهية لقياس الخسائر الغذائية في مجال الزراعة بموازاة تحويل التركيز نحو بناء قدرات المكاتب الوطنية لجمع البيانات بشأن الفواقد واستخدام المنهجيات والخطوط التوجيهية الموضوعية خلال فترة السنتين الماضية.

63- وستقوم إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بإلغاء التركيز وإعادة مواءمته وإعادة توجيهه كالتالي:

- (أ) في مجال ممرات الأسماك، الهامة لإعادة الممرات الحرة للأسماك والأنواع المائية الأخرى في الأنهار، قام شركاء آخرون بتطوير مهارات كافية تسمح للمنظمة بتخفيف جهودها.
- (ب) يستفيد العمل في مجال المستخلصات عن العلوم المائية ومصايد الأسماك من مكاسب الكفاءة وسيتم خفضها.
- (ج) سيتم إلغاء الأولوية المستندة إلى مسار العمل الخاص بالتخفيف من وطأة الصيد العرضي للثدييات البحرية لكن الأنشطة ستتواصل ضمن الإطار الأشمل للحد من تأثيرات عمليات الصيد على النظم الإيكولوجية، بدعم من موارد من خارج الميزانية.
- (د) سيتم خفض الأنشطة التي ستفضي إلى وضع الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن وسم معدات الصيد بعد إقرارها من جانب لجنة مصايد الأسماك. وسيتم دعم إجراءات المتابعة، بما في ذلك التشجيع على تنفيذ تلك الخطوط التوجيهية وتنمية القدرات ذات الصلة، من خلال موارد من خارج الميزانية.
- (هـ) سيتم إلغاء التركيز عن العمل على تطوير تكنولوجيات لسلاسل القيمة لما بعد الصيد في قطاع تربية الأحياء المائية على اعتبار أن ذلك يندرج ضمن إطار مؤسسات البحوث. وسيتم الترويج للتكنولوجيات القائمة بواسطة موارد من خارج الميزانية.

64- وستلغى إدارة الغابات التركيز وستعيد مواءمته على مجالات العمل التالية:

- (أ) سوف يعاد توجيه العمل على مرفق الغابات والمزارع للاستفادة من أوجه التآزر مع برامج أخرى ضمن المنظمة، من خلال تحويل التركيز من دعم البرامج المشتركة بين القطاعات إلى تعزيز العمل في مجال الصمود في وجه تغير المناخ وربطه بالعمل على الحماية الاجتماعية والحد من الفقر ومبادرة عقد الزراعة الأسرية.

- (ب) في مجال الحصاد الحرجي، سيتحوّل التركيز من قطع الأشجار المنخفض الأثر إلى رؤية أوسع نطاقاً للسلامة والصحة في العمل في سياق العمل اللائق والكفاءة التشغيلية في العمليات الحرجية، وذلك نظراً إلى ارتفاع معدلات الحوادث والإصابات في هذا القطاع.
- (ج) جرى توطيد الشراكات في مجال تطوير منتجات معرفية عالمية. وفي بعض الحالات مثل تقييم الكربون في التربة الحرجية، أمكن خفض أنشطة المنظمة وتلويحها إلى هيئات أكثر قدرة على الاضطلاع بهذا العمل.
- (د) ستقوم الإدارة بتبسيط المطبوعات من خلال التركيز على عدد أقلّ منها لكن ذات وقع أكبر والاستعانة بالتعلّم عن بُعد والتركيز بقدر أكبر على استيعاب المعايير والخطوط التوجيهية القائمة حالياً وتنفيذها.

الوفورات في الميزانية وإعادة تخصيص الموارد

65- لا يزال السعي إلى تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة والوفورات أولويةً عليا بالنسبة إلى المنظمة (القسم باء). وقد رحب المجلس بالوفورات الناشئة عن الكفاءة منذ عام 2012 وأعرب عن قلقه من أن المزيد من الوفورات لا ينبغي أن يؤثر سلباً في تنفيذ برنامج العمل¹⁴ مع التأكيد على أهمية توضيح المجالات التي تستحق التركيز وتلك التي يتوجب سحب التركيز منها في برنامج العمل¹⁵. ومع مراعاة لما تقدم، فإن الموارد التي أعيد تخصيصها للفترة 2020-2021 ناجمة عن مصدرين رئيسيين اثنين:

(أ) وفورات بقيمة 27.8 مليون دولار أمريكي بفضل إدخال تحسينات على عملية استرداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتصلة بتنفيذ مشاريع حساب الأمانة نتيجة سياسة المنظمة الجديدة لاسترداد التكاليف التي وافق عليها مجلس المنظمة في عام 2015¹⁶ واعتمدت تدريجياً اعتباراً من شهر يناير/كانون الثاني 2018 (القسم باء).

(ب) خفض رُتب وظائف شاغرة بقيمة 2.1 مليون دولار أمريكي من أجل إتاحة تشغيل موظفين فنيين أصغر سناً ومن ذوي الكفاءات العالية؛ وقد أمكن إجراء معظم عمليات خفض الرتب هذه بموجب قرار صادر عن المجلس بشأن سنّ التقاعد الإلزامية عند بلوغ 65 سنة اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2019.¹⁷

¹⁴ الفقرة 18(هـ) من الوثيقة CL 149/REP

¹⁵ الفقرة 16(ب) من الوثيقة CL 150/REP

¹⁶ الفقرة 11 من الوثيقة CL 151/REP والوثيقة FC 157/10

¹⁷ الفقرة 30 من الوثيقة CI 159/REP

66- وقد أعيد توزيع الموارد المتاحة لتغطية التكاليف الإضافية والمجالات التي أسندت إليها أولوية عالية على النحو الآتي:

- (أ) 19.8 ملايين دولار أمريكي لتغطية الزيادات في التكاليف (القسم جيم والملحق 3)؛
- (ب) 5.1 مليون دولار أمريكي لتغطية الزيادة التي فاقت الضعف في نصيب المنظمة من كلفة نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة في إطار تصحيح وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية¹⁸ (القسمان ألف وجيم)؛
- (ج) 1.0 مليون دولار أمريكي لفصل وظيفتي مسؤول الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم وتعزيزهما وتدعيم الرقابة الداخلية والامتثال (القسمان باء وجيم)؛
- (د) 2.0 مليون دولار أمريكي للنهج الزراعية المبتكرة والمستدامة، بما في ذلك الابتكارات بواسطة تكنولوجيا المعلومات (القسمان ألف وجيم)؛
- (هـ) 2.0 مليون دولار أمريكي لمزيد من تعزيز الأنشطة المتمحورة حول مكافحة جميع أشكال سوء التغذية، خاصة على الصعيد القطري وتشجيع النظم الغذائية المراعية للتغذية (القسمان ألف وجيم).

¹⁸ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة A/RES/72/279

البعد الإقليمي

67- سعت المنظمة منذ سنة 2014 إلى تركيز عملها وجعله متكاملًا في الأقاليم من خلال المبادرات الإقليمية. وتشكّل هذه المبادرات آليةً متعددة التخصصات لضمان التنفيذ الفعال لعمل المنظمة وتأثيره على المستوى القطري بالنسبة إلى الأولويات الرئيسية لكل إقليم، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمنظمة وفي دعم البلدان في سعيها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وستواصل معالجة مسائل المساواة بين الجنسين والتغذية والحوكمة وتغير المناخ بوصفها مسائل مشتركة في إطار المبادرات الإقليمية. وقد استعرضت المؤتمرات الإقليمية للمنظمة، التي انعقدت خلال عام 2018، ما حققته المبادرات الإقليمية الراهنة من إنجازات وحددت مجالات ذات أولوية للنظر فيها خلال فترة السنتين 2020-2021¹⁹ على النحو الموجز أدناه.

68- أفريقيا: سيتم الإبقاء على المبادرات الإقليمية الرئيسية الثلاث التي تدعم الالتزامات المقطوعة بموجب إعلان مالابو (2014)، وهي التزام أفريقيا بوضع حد للجوع بحلول عام 2025؛ وتكثيف الإنتاج المستدام وتطوير سلسلة القيمة؛ وبناء القدرة على الصمود في الأراضي الجافة في أفريقيا. وستقدم المنظمة الدعم من خلال عملها في الإقليم للبلدان بالنسبة إلى الإجراءات التي أسندت إليها الأولوية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ ومواصلة العمل على ترسيخ الالتزام بوضع حد للجوع ولسوء التغذية بجمع أشكاله ضمن العملية الخاصة ببرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا؛ وجعل النظم الغذائية والزراعية وسبل العيش الريفية أكثر قدرة على الصمود أمام تأثيرات المخاطر الطبيعية والأزمات التي تطال السلسلة الغذائية والنزاعات؛ ومعالجة مسألة عمالة الشباب في قطاعي الزراعة - بما في ذلك دعم التأثيرات الإيجابية للهجرة - والصناعات الغذائية الزراعية (الاستراتيجيات والبرامج وما شابه)؛ ودعم سلاسل القيمة الشاملة من خلال الاستثمارات المناصرة للفقراء وتعزيز معايير الصحة والصحة النباتية على امتداد النظم الغذائية وتيسير التجارة وتحسين التنسيق والمشاركة في عمليات الحوار الإقليمية بشأن السياسات.

69- آسيا والمحيط الهادئ: سيتم الإبقاء على المبادرات الإقليمية الخمس بشأن القضاء التام على الجوع؛ والنمو الأزرق؛ وصحة واحدة؛ وتغير المناخ؛ والمبادرة الإقليمية المشتركة بشأن الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ. وسوف تسعى المنظمة من خلال عملها في الإقليم إلى دعم البلدان لإرساء بيئة مشجعة لقيام زراعة ذكية مناخيًا ومراعية للتغذية ومستدامة من الناحية الإيكولوجية ونظم غذائية مستدامة؛ وتعزيز حوكمة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية وتحسين ممارسات الإدارة؛ وإعداد برامج متعددة أصحاب المصلحة لرسم السياسات وتحليل النظم الغذائية في المناطق الريفية والحضرية؛ وتعميم إجراءات التكيف مع تغير المناخ في القطاع الزراعي والتخفيف من حدة تأثيراته؛ وتوطيد دور هذا القطاع في الأطر العالمية؛ ومؤازرة الجهود المشتركة التي تبذلها حكومات البلدان الأعضاء في منطقة المحيط الهادئ والشركاء لتحسين استدامة النظم الغذائية في الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ ومراعيتها للتغذية من خلال تعزيز الالتزامات المتعددة القطاعات وتعميم الإجراءات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.

70- أوروبا وآسيا الوسطى: سيتم الإبقاء على المبادرات الإقليمية الثلاث بشأن تمكين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارع الأسرية للنهوض بسبل العيش والحد من الفقر؛ وتجارة المنتجات الزراعية الغذائية وتكامل الأسواق؛ والإدارة المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية في ظلّ تغير المناخ، مع إجراء بعض التعديلات. وسوف تدعم المنظمة من خلال عملها في الإقليم البلدان لاعتماد نهج النظم الغذائية في السياسات والبرامج الخاصة بالمناطق الريفية والحضرية، بما في ذلك تعزيز معايير سلامة الأغذية وجودتها والإنتاج العضوي والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية؛ وتحويل قطاعها الزراعي وسبل العيش الريفية فيها من خلال تشجيع النهج الزراعية الإيكولوجية والتنوع وتطوير الزراعة الإلكترونية وتحسين فرص الحصول على الموارد الطبيعية والابتكار من خلال إيلاء عناية خاصة للنساء والشباب؛ وزيادة قدرة البلدان على الحصول على التمويل الخاص بالمناخ، لا سيما الصندوق الأخضر للمناخ ومرفق البيئة العالمية.

71- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي: سيتم الإبقاء على المبادرات الإقليمية الثلاث بشأن وضع حد للجوع واستئصال جميع أشكال سوء التغذية في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ ونحو خطة عمل تحويلية للتنمية الريفية المستدامة؛ والزراعة المستدامة والقادرة على الصمود في وجه المناخ، مع التركيز على التأثيرات الواسعة النطاق المتصلة بشكل مباشر بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، بالإضافة إلى الأقاليم الريفية التي لا تزال متخلّفة بالأخصّ عن تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وستقدم المنظمة الدعم من خلال عملها في الإقليم للبلدان من أجل اعتماد سياسات تحوّل نظمها الغذائية وتعالج مسألة سوء التغذية، بما في ذلك البدانة والوزن الزائد والنقص في المغذيات الدقيقة؛ ووضع استراتيجيات متكاملة وتعزيز القائم منها للقضاء على الفقر في الريف مع التركيز على الأقاليم من أجل خلق فرص لتنشيط تلك الأقاليم الريفية من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ومعالجة مسائل الهجرة والمساواة بين الجنسين والشباب وعدم المساواة العرقية؛ ومعالجة مسألتي التنوع البيولوجي والتمويل الأخضر لتعميم صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام في الزراعة، بما يشمل اتخاذ إجراءات للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من حدة تأثيراته والحد من مخاطر الكوارث.

72- الشرق الأدنى وشمال أفريقيا: سيتم الإبقاء على المبادرات الإقليمية الثلاث بشأن تدرّة المياه؛ الزراعة الأسرية الصغيرة النطاق؛ بناء القدرة على الصمود من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية وسيجري العمل على تعزيزها. وستسعى المنظمة من خلال عملها في الإقليم إلى دعم البلدان من أجل تعزيز قدراتها لاستخدام الموارد المائية على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال المحاسبة المائية والتخطيط الاستراتيجي للموارد المائية والإنتاجية المائية وحوكمة المياه الجوفية وإدارة الجفاف والتكيف مع تغير المناخ؛ وزيادة دخل أصحاب الحيازات الصغيرة والإنتاجية الزراعية وتطوير سلاسل القيمة وتشجيع فرص العمل اللائق في المناطق الريفية وتوفير الحماية الاجتماعية وتعزيز دور المنظمات والمؤسسات الريفية؛ وتفعيل التدخلات للتصدي للتهديدات المحدقة بالأمن الغذائي نتيجة النزاعات والآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود والمخاطر الطبيعية وبناء القدرة على وضع سياسات ونظم معلومات بشأن الأمن الغذائي والتغذية.

مخصصات أبواب الميزانية ومصادر التمويل

مخصصات أبواب الميزانية

73- إن تحديد مخصصات أبواب الميزانية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 ينطلق من تعديلات برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2018 التي وافق عليها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2017.²⁰ وينبثق التغيير الصافي في مخصصات الاعتماد الصافي المقطوع بقيمة 1 005.6 مليون دولار أمريكي بين أبواب الميزانية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021، المبين في الجدول 1، عن أثر نموذج استرداد التكاليف الجديد والزيادات المقدرة في التكاليف والمخصصات المقترحة للمجالات ذات الأولوية كما هو موضح في هذه الوثيقة.

الجدول 1: مقارنة صافي الاعتمادات بين الفترة المالية 2018-2019 وبرنامج العمل والميزانية المقترحين للفترة 2020-2021 (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

باب الميزانية	الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية	برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019	التغيير	برنامج العمل والميزانية للميزانية للفترة 2020-2021
-1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	82,451	3,019	85,470
-2	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	197,117	2,768	199,885
-3	الحد من الفقر في الريف	66,527	758	67,286
-4	تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	105,879	2,084	107,963
-5	زيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود أمام التهديدات والأزمات	54,350	239	54,590
-6	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	68,651	594	69,245
-7	برنامج التعاون التقني	140,788	0	140,788
-8	التواصل	78,630	(4,124)	74,507
-9	تكنولوجيا المعلومات	36,244	443	36,687
-10	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	70,548	(6,453)	64,095
-11	الإدارة الكفؤة والفعالة	64,535	671	65,206
-12	المصروفات غير المنظورة	600	0	600
-13	الانفاق الرأسمالي	16,892	0	16,892
-14	المصروفات الأمنية	22,421	0	22,421
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	1,005,635	0	1,005,635

²⁰ الوثيقتان CL 153/3 و CL 153/REP (ديسمبر/كانون الأول 2017)

74- وفي ما يتعلق بالموارد للأهداف الاستراتيجية الخمسة (الأبواب من 1 إلى 5)، هناك زيادة ملحوظة قدرها 8.9 ملايين دولار أمريكي. ويُعزى جزء من هذه الزيادة إلى المخصصات الإضافية للأنشطة ذات الأولوية، لا سيما معالجة شتى أشكال سوء التغذية وتشجيع النظم الغذائية المراعية للتغذية (مليون دولار أمريكي في إطار الهدفين الاستراتيجيين 1 و4) وللممارسات المبتكرة في مجالي الأغذية والزراعة المستدامة (مليون دولار أمريكي في إطار الهدفين الاستراتيجيين 2 و4)، وجزئياً أيضاً نتيجة التمويل الإضافي اللازم لنظام المنسق المقيم للأمم المتحدة (5.1 مليون دولار أمريكي للأبواب الخمسة).

75- وتنخفض الموارد المخصصة للأهداف الوظيفية بمقدار 9.5 مليون دولار أمريكي وذلك بشكل رئيسي نتيجة أثر نموذج استرداد التكاليف الجديد الذي يعوّض عن بعض من التكاليف التي جرى تمويلها في السابق من الاعتمادات الصافية، خاصة في الباب 8 (التواصل) والباب 10 (حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه).

76- وجرى الإبقاء على الموارد المخصصة لبرنامج التعاون التقني (الباب 7) بمقدار 140.8 ملايين دولار أمريكي أو عند نسبة 14 في المائة من الاعتمادات الصافية في الميزانية بناء على قرار المؤتمر رقم 89/9 وتوصية المؤتمر في دورته التاسعة والثلاثين.

مصادر التمويل

77- يقترح برنامج العمل والميزانية برنامج عمل لمدة سنتين ممولاً من الاشتراكات المقررة للأعضاء وتقديراً للمبالغ المقدمة كمساهمات طوعية من خارج الميزانية. أما المساهمات المقررة التي يقدمها الأعضاء (على أساس حجم المساهمات المتفق عليه) فتمول صافي الاعتمادات التي صوت عليها المؤتمر في قراره المتعلق برصد الاعتمادات. ويمكن للأعضاء والشركاء الآخرين تقديم الموارد من خارج الميزانية بشكل طوعي من خلال الدعم المباشر لبرنامج العمل، أو عن طريق حسابات للأمانة، من أجل توفير المساعدة الفنية والطائرة إلى الحكومات لأغراض محددة بوضوح ومتصلة ببرنامج العمل.

78- ويعرض الجدول 2 موجزاً عن الاحتياجات الإجمالية من الموارد للفترة 2020-2021 موزعة على أبواب الميزانية ومصادر التمويل أي صافي الاعتمادات البالغة قيمتها 1 005.6 مليون دولار أمريكي والممولة من الاشتراكات المقررة للأعضاء (من الجدول 1)، وتقديراً للموارد من خارج الميزانية.

الجدول 2: الميزانية المقترحة للفترة 2020-2021 بحسب الأبواب ومصادر التمويل (بآلاف الدولارات الأمريكية)

باب الميزانية	الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	المجموع
-1	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	85,470	200,708	286,178
-2	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	199,885	493,028	692,913
-3	الحد من الفقر في الريف	67,286	104,824	172,110
-4	تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	107,963	158,856	266,819
-5	زيادة قدرة سبل المعيشة على الصمود أمام التهديدات والأزمات	54,590	875,765	930,354
-6	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	69,245	19,628	88,873
-7	برنامج التعاون التقني	140,788	0	140,788
-8	التواصل	74,507	3,765	78,271
-9	تكنولوجيا المعلومات	36,687	0	36,687
-10	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	64,095	1,935	66,031
-11	الإدارة الكفؤة والفعالة	65,206	11,279	76,485
-12	المصروفات غير المنظورة	600	0	600
-13	الانفاق الرأسمالي	16,892	0	16,892
-14	المصروفات الأمنية	22,421	156	22,577
	مجموع الاعتمادات (الصافية)	1,005,635	1,869,946	2,875,581

79- تعكس الموارد من خارج الميزانية التقديرات الأولية للمساهمات الطوعية في الفترة 2020-2021 والتي تشمل 65 في المائة (870 مليون دولار أمريكي) من مجمل الاحتياجات من الموارد. وترتكز تقديرات التنفيذ على المشاريع قيد التنفيذ التي ستمتد إلى فترة السنتين المقبلة، والمشاريع المقترحة حالياً والتي من المرجح الموافقة عليها، والتوقعات القائمة على أفكار خاصة بالمشاريع، والاتصالات الإيجابية بالشركاء وتحليل للاتجاهات.

80- وبما أن هذه الوثيقة قد أعدت قبل عام واحد من بدء فترة السنتين، سيكون من الضروري إجراء تعديلات على مخصصات الموارد وأطر النتائج، انطلاقاً من قرارات الأجهزة الرئاسية وتوجيهاتها في الفترة الممتدة من مارس/آذار إلى يونيو/حزيران وعملية تخطيط العمل من يوليو/تموز إلى أكتوبر/تشرين الأول، بما في ذلك تحديد غايات المخرجات وآخر التحديثات بشأن المستوى المقدر للمساهمات الطوعية وتوزيعها. وسيتم الإبلاغ عن هذه التغييرات في وثيقة التعديلات على برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 التي سينظر فيها المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2019، بموجب العملية المعتمدة لوضع البرامج والميزانية²¹.

²¹ الجزء الثاني، واو، من النصوص الأساسية.

باء- تحسين التنفيذ

- 81- ترمي الاتفاقات التنظيمية التي تم إبرامها تنفيذاً للإطار الاستراتيجي، إلى التطبيق الفعلي للمعارف الفنية للمنظمة من أجل دعم للبلدان في تنفيذ أهدافها المتمثلة في القضاء على الجوع وخفض الفقر وإنتاج الأغذية بطريقة أكثر استدامة.
- 82- وتسعى المنظمة إلى أن تعزز بشكل متواصل ترتيبات التنفيذ والهيكلة التنظيمي، محافظةً على آليات التنفيذ الفعالة، مع البحث عن فرص لتحقيق الوفورات وتعديل القدرات الفنية بما يلي متطلبات البرامج.

ترتيبات التنفيذ

- 83- يصمم قادة البرامج الاستراتيجية، وفرق الإدارة المصغرة التابعة لهم، البرامج الاستراتيجية الخمسة ويديرونها ويرصدونها من أجل تحقيق المخرجات ضمن إطار النتائج، وذلك تحت الإدارة العامة لنائب المدير العام (البرامج). وقد تم تعزيز فرق البرامج الاستراتيجية في الفترة 2018-2019 اعترافاً بأهميتها في الهيكل التنظيمي، وهي تتضمن موظفين منتدبين من الشعب الفنية والمكاتب الميدانية بالتناوب.

- 84- ويجري تنسيق مساهمات الإدارات الفنية في البرامج الاستراتيجية من خلال اتفاقات بشأن مستوى الخدمة، تحدد المنتجات والخدمات التي ينبغي تسليمها للمساهمة في المخرجات. وبالإضافة إلى تقديم الخدمات الفنية المحددة للبرامج الاستراتيجية، تتحمل الشعب الفنية مسؤولية ضمان الجودة الفنية للعمل المنجز، فضلاً عن توفير الخدمات، لضمان إدماج مسائل تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والحوكمة، والتغذية، على النحو المحدد في الهدف 6. كما أن الشعب الفنية مسؤولة عن الأنشطة الفنية على مستوى المنظمة (مثل الإحصاءات، والمنشورات الرئيسية، واللجان الفنية، والاتفاقيات والهيئات المنشأة بموجب معاهدات) الممولة من الموارد المخصصة.

- 85- ويضفي قادة البرامج الإقليمية بعداً برامجياً إلى عمل المنظمة عبر مختلف البلدان، إذ يعملون مع الممثلين الإقليميين وممثلي المنظمة وقادة البرامج الاستراتيجية والشعب الفنية لتركيز البرامج وضمان تنفيذها وتحقيق النتائج على المستوى القطري.

- 86- ويوجه رؤساء وحدات الأعمال المسؤولة، المعنيون بتحسين السياسات والمعايير والأداء في الخدمات التمكينية التي يقدمونها، تنفيذ الأهداف الوظيفية (التواصل، وتكنولوجيا المعلومات، وحوكمة المنظمة، والإشراف والتوجيه، والإدارة الكفؤة والفعالة) والأبواب الخاصة (برنامج التعاون التقني والإنفاق الرأسمالي والأمني).

- 87- أما حوكمة الإدارة الداخلية فستستمر على النحو المعتمد في 2017. وسيبقى الفريق المعني بالإدارة التنفيذية والرصد، الذي يرأسه المدير العام، ويضم نواب المدير العام والمدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدير الديوان، ومدير مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، جهاز الحوكمة الداخلية الأعلى مستوى، إذ يشرف

على نطاق استراتيجيات المنظمة وسياساتها وإدارتها والرقابة الداخلية فيها. وسيشرف مجلس السياسات والبرامج على سياسات وبرامج المنظمة، وسيحسن الوظائف المتعددة التخصصات ويضمن سلامة الإطار الاستراتيجي. ويرأس المدير العام مجلس السياسات والبرامج الذي يتألف من نواب المدير العام، والمدراء العامين المساعدين (جميع المواقع)، وقادة البرامج الاستراتيجية والإقليمية، والمستشار القانوني ومدير الديوان ومديري مكتب الاتصالات في المنظمة ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد. وسيقوم مجلس تنفيذ البرامج ورصدها، برئاسة نائب المدير العام (البرامج) وبتركيبة مشاهمة، بالإشراف على تنفيذ البرامج المؤسسية ورصدها.

88- ويتم رصد تنفيذ البرامج باستخدام أربعة مسارات للمعلومات أي: تسليم المنتجات والخدمات؛ وأداء الميزانية والأداء المالي؛ وأداء المشاريع؛ وتحقيق النتائج بناء على إطار الرصد الموصوف في القسم جيم من الخطة المتوسطة الأجل. وتمارس الأجهزة الرئاسية الإشراف من خلال التقرير السنوي عن أداء الميزانية والتقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة، وتقرير تنفيذ البرامج.

الهيكل التنظيمي

89- توجيهاً لتحقيق اتساق أفضل بين خريطة الهيكل التنظيمي (الملحق 10) وبين البرامج والخدمات، ولتحسين التنفيذ والفعالية، ترد التعديلات التالية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021:

نائب المدير العام (البرامج)

90- بناء على موافقة المجلس في ديسمبر/كانون الأول 2018²²، تم تغيير الهيكل الخاضع لنائب المدير العام، ضمن حدود الموارد الحالية، بما يتسق مع وظائفه بما أن تلك الوظائف قد تطورت وأصبحت تفصل بشكل أوضح بين أدوار وظيفة إدارة البرامج التي تصيغ البرامج الاستراتيجية وتديرها، وبين وظيفة دعم البرامج التي تدعم مباشرة البرامج الاستراتيجية حيث توفر دعمًا للمشاريع على المستوى المؤسسي، بما يشمل حشد الأنواع المختلفة من الموارد. وإقرارًا بتطور عمل إدارة التعاون التقني سابقًا تم تغيير اسمها إلى إدارة دعم البرامج والتعاون التقني.

91- وتم نقل شعبة مركز الاستثمار لكي تصبح خاضعة مباشرة إلى نائب المدير العام للبرامج، وذلك تماشيًا مع تركيزها على البرامج، فيما أن شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب السابقة قد قسّمت إلى شعبة الشراكات وإلى مكتب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، كما تم تعديل التسلسل الإداري من نائب المدير العام (البرامج) إلى المدير العام المساعد (إدارة دعم البرامج والتعاون التقني) بما أن عملها أكثر اتصالاً بدعم البرامج منه إلى إدارة البرامج. وتم توحيد وظائف دورة المشاريع مباشرة ضمن مكتب المدير العام المساعد لإدارة دعم البرامج والتعاون التقني. أما شعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد، تحت اسمها الجديد هذا، فستركز فقط على تنمية الأعمال مع الشركاء في الموارد من أجل التأمين الطوعي للموارد دعمًا لإطار النتائج للمنظمة

²² الفقرة 10 (أ) من الوثيقة CL 160/REP

92- وكجزء من مراجعة وظائف نائب المدير العام (البرامج)، تم نقل مسؤولية تعيين المتدربين والمتطوعين والخبراء، من شعبة الشراكات إلى مكتب الموارد البشرية مع الفريق المسؤول المكون من 3 موظفين. وستتيح عملية النقل هذه القائمة على الخبرات التي تراكمت على فترة السنتين الماضية، نشوء فرص التأزر مع الوظائف الأخرى لتعيين الموظفين.

نائب المدير العام (العمليات)

93- تم تنقيح الهيكل الخاضع لنائب المدير العام للعمليات كذلك من أجل تحسين تنفيذ الخدمات. وقد استحدثت وحدة الرقابة والامتثال تحت نائب المدير العام (العمليات) لتعزيز الضوابط الداخلية وإدارة المخاطر عبر مختلف المجالات الإدارية والإشراف على تنفيذ استراتيجية مكافحة الغش على نطاق المنظمة وخطة العمل الخاصة بها اللتين أطلقنا حديثاً، ما يضمن جهوداً متسقة ومتناسقة في التصدي لمخاطر الغش وصون الموارد التي أوتمت المنظمة عليها وتحسين كفاءة عمليات المنظمة وفعاليتها

94- بالإضافة إلى ذلك، خضع هيكل إدارة الخدمات المؤسسية للترشيد مع تبسيط التسلسل الإداري من أجل توفير دعم فعال للتكلفة إلى الموظفين والأعضاء في المواقع كافة، بما في ذلك إدماج وحدة الخدمات الإدارية ووحدة الخدمات الأمنية ضمن مكتب المدير العام المساعد لإدارة الخدمات المؤسسية.

95- ونفذت بالكامل عملية توحيد المراكز الفرعية لمركز الخدمات المشتركة في كل من بودابست وسانتياغو وبانكوك لتشكّل فريقاً عالمياً واحداً، الأمر الذي عزز الاتساق والشفافية والأداء في تنفيذ الخدمات. وأصبحت المعاملات كلها تعالج الآن تحت تنسيق مركز الخدمات المشتركة في بودابست، ضماناً للجودة والامتثال للمعايير عبر كافة أقسام المنظمة، فيما تشكل المراكز الثلاثة الفرعية لمركز الخدمات المشتركة في سانتياغو وبانكوك وبودابست "فريقاً واحداً" افتراضياً جديداً لمركز الخدمات المشتركة يكون بمثابة نقطة الاتصال الأولى لطلب المساعدة والمشورة بشأن تنفيذ العمليات والإجراءات الإدارية لجميع الموظفين في مختلف الأقاليم والمناطق الزمنية.

الهيكل التنظيمي للمكاتب الميدانية للمنظمة

96- أنشئ المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا في السنغال، وهو الآن جاهز للعمل. وقد تم تكوين الهيكل والفريق العامل من خلال نقل وظائف من المكتب الإقليمي لأفريقيا كانت تشمل في السابق الوظائف الخاصة بالإقليم الفرعي المعني.

97- أما في ما خص ممثلات المنظمة، فما زالت مراجعة نطاق وأساليب التغطية القطرية في كل إقليم جارية التنفيذ، ما يزيد المرونة في استخدام الموارد المدرجة في الميزانية لأجل اتساق أفضل مع احتياجات البلدان. وعلى وجه الخصوص فإن حصة الموارد المخصصة لتكاليف الموظفين في ميزانية الاعتمادات الصافية لشبكة ممثلات المنظمة تخضع للمراجعة حالياً من أجل تعزيز مرونة المنظمة في تكيفها مع الاحتياجات المستجدة، والاستثمار في الشروط المتزايدة للخبرة. ويرمي

هذا النهج إلى السماح بإعادة تخصيص الموارد داخل ميزانية شبكة المكاتب القطرية لكل إقليم بدون أن تترتب عن ذلك أية تكلفة، وفقاً للاحتياجات والأولويات المستجدة والخاصة بكل بلد.

التحليل والدعم في مجال السياسات

98- أنشئت وحدة جديدة لتحليل وتنسيق دعم السياسات ضمن شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية. ويشكّل ذلك خطوةً أخرى في التعزيز التدريجي لوظيفة السياسات الغذائية والزراعية التي نشأت خلال فترة السنتين الماضية. ويرمي بوجه أخص إلى تعزيز الدعم لتحليل السياسات الخاصة بكل بلد، وتوسيع مجال التركيز ليشمل مجالات مواضيعية جديدة ومسائل مستجدة ذات أهمية حيوية على مستوى السياسات، بالتعاون مع مختلف الوحدات عبر المنظمة. وقد أنشئت الوحدة عبر الاستعانة بالقدرات الموجودة عبر مختلف أقسام إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وظيفة الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم

99- سيتم الفصل بين وظيفتي الشؤون الأخلاقية وأمين المظالم وتعزيزهما. وسيتم تحديداً فصل وظيفة الشؤون الأخلاقية عن وظيفة أمين المظالم، وسيتم تعديل التوصيف الوظيفي لمسؤول الشؤون الأخلاقية بما يعكس تعزيز تلك الوظيفة. فضلاً عن ذلك، سيتم تعزيز وظيفة أمين المظالم/الوسيط وستتاح لها موارد مخصصة، ليس فقط على الصعيد المركزي وإنما في الأقاليم الخمسة كذلك. وسيتيح ذلك النهج حضوراً أقرب وفهماً أفضل للبيئة الثقافية المحلية في تحقيق هذا الدور. وبموجب السياق المحلي، ستنفذ خدمات أمين المظالم من خلال الخدمات المشتركة مع كيانات أخرى للأمم المتحدة، أو من خلال إسنادها إلى جهات خارجية.

لمحة عامة عن الوظائف

100- تنشأ التغييرات في الوظائف بشكل رئيسي جراء عملية الاتساق الهيكلي المذكورة أعلاه وإعادة تخصيص الموارد بحسب الأولوية، وجراء تبسيط وظائف الدعم مع البقاء ضمن العدد الإجمالي للوظائف البالغ 2 945 وظيفة مدرجة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019. ويرد التغيير في توزيع الوظائف، بحسب الوحدات والدرجات، التنظيمية الناجمة عن هذا النهج في الملحق 9. ويرد موجز عن تطور الوظائف المدرجة في الميزانية والمقسمة بحسب الموقع والفئة في الجدول 3.

101- إن التبسيط التدريجي لوظائف الدعم استجابة لتنامي احتياجات الشعب التقنية والمكاتب الميدانية قد أدى إلى إلغاء 17 وظيفة في فئة الخدمات العامة قابلته زيادة صافية معادلة من الوظائف في الفئة الفنية.

102- وفي المقر الرئيسي، تضمنت الوظائف الفنية الجديدة ثلاث وظائف جديدة في مجالات الابتكار والتغذية التي أسندت إليها الأولوية كما هو مبين في القسم ألف. وإضافة إلى ذلك، تم استحداث وظيفة محقق في مكتب المفتش العام لأجل زيادة القدرة على التحقيق في قضايا التحرش، تماشيًا مع سياسة المنظمة التي تقضي بعدم التساهل مطلقًا مع التحرش والتحرش الجنسي واستغلال السلطة، فضلًا عن وظيفة عليا لرئاسة وحدة الرقابة والامتثال الجديدة، تحت إشراف نائب المدير العام (العمليات). وفي مجال التجارة والأسواق، استُحدثت وظيفة فنية إضافية في شعبة التجارة والأسواق وكذلك في إدارة مصايد الأسماك، نظرًا إلى زيادة التركيز في مجال المصايد وتربية الأحياء المائية على فهم تجارة الأسماك وروابط السوق وسلاسل قيمة الأسماك بشكل أفضل وتعزيزها.

103- وعلى مستوى المكاتب الميدانية، تم تحويل عدد من وظائف الخدمات العامة إلى وظائف للمبتدئين وللموظفين الفنيين الوطنيين ما أتاح تعيين مواطنين محليين مؤهلين في وظائف الإدارة والموارد البشرية والوظائف المالية. فضلًا عن ذلك، استُحدثت وظيفة جديدة للسكان الأصليين والإدماج الاجتماعي في المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى ما يعكس أهمية هذا العمل المساعد للسياسات في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي بالتماشي مع خطة عام 2030.

الجدول 3: تطور الوظائف المدرجة في الميزانية بحسب الموقع والفئة

الدرجة / الفئة	برنامج العمل والميزانية للفترة 2019-2018	مجموع التغييرات	برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020
المقر الرئيسي			
الفئة الفنية والفئات العليا	891	7	898
الخدمات العامة	576	(9)	567
إجمالي المقر الرئيسي	1,467	(2)	1,465
المكاتب الميدانية			
الفئة الفنية والفئات العليا	643	10	653
الخدمات العامة	835	(8)	827
مجموع المكاتب الميدانية	1,478	2	1,480
جميع المواقع			
الفئة الفنية والفئات العليا	1,534	17	1,551
الخدمات العامة	1,411	(17)	1,394
المجموع في جميع المواقع	2,945	0	2,945

ملاحظة: يبلغ عدد موظفي الفئة الفنية لدى المكاتب الميدانية في خطة العمل والميزانية للفترة 2020-2021، 36 موظفًا تم انتدابهم من المقر الرئيسي: 1 موظف اتصال، 4 مراجعين داخليين، 22 موظف استثمار لشعبة التعاون التقني، 5 موظفين ماليين، موظفان أثنان للشؤون القانونية وموظفان أثنان للأمن الميداني. وترد 25 وظيفة لموظفين فنيين مبتدئين في تعداد الوظائف لدى المقر الرئيسي.

الكفاءات والوفورات

104- أكد المؤتمر على أن تحديد المزيد من الوفورات والمكاسب في الكفاءة ينبغي أن يكون مدفوعاً بهدف ضمان الاستخدام الأكثر كفاءة وفعالية للموارد، من دون أن يكون ذلك على حساب تنفيذ برنامج العمل. إضافةً إلى ذلك، شدّد المؤتمر على أهمية خفض تكاليف موظفي المنظمة، وطلب تحقيق مزيد من مكاسب الكفاءة والوفورات، خصوصاً عن طريق اتخاذ تدابير ترمي إلى خفض تكاليف الموظفين التي تشكل نحو 75 في المائة من الميزانية.²³

105- ويعرّف مجلس المنظمة الوفورات الناجمة عن زيادة الكفاءة بأنها تمثل "تخفيضات في تكلفة المدخلات بدون إحداث تأثيرات سلبية مادية في المخرجات".²⁴ ووفقاً لهذا التعريف، استطاعت المنظمة، تحقيق وفورات ناجمة عن زيادة الكفاءة بثلاث طرق:

- عبر اتباع إجراءات متعلقة بالمدخلات، مثل تعديل تدابير السفر الجوي؛
- وعبر تحديد عملية موجهة نحو تحقيق الوفورات من خلال زيادة الكفاءة، تركّز على تغيير السياسات والإجراءات وطرق العمل بهدف ترشيد العمليات والمهام الإدارية؛
- وعبر زيادة استرداد التكاليف من مختلف الخدمات التي توفرها المنظمة، مثل خدمات الدعم المقدمة لمختلف المشاريع.

106- ويشمل التغيير التحولي الذي يقوده المدير العام للمنظمة منذ عام 2012 ضرورة خلق ذهنية القيمة مقابل المال داخل المنظمة، كأحد عناصره الأساسية. وقد أدى ذلك إلى تحقيق وفورات كبيرة على مدى الفترات المالية الأخيرة:

- (أ) 71.6 مليون دولار أمريكي في الفترة 2012-2013، و36.6 مليون دولار أمريكي خلال الفترة 2014-2015، مع تنفيذ برنامج العمل الموافق عليه في الوقت ذاته. وتحققت الوفورات بصورة رئيسية في تكاليف الموظفين وفي الوحدات الإدارية، ما أفضى إلى إلغاء 235 وظيفة على مدى الفترتين الماليتين.²⁵
- (ب) 37 مليون دولار أمريكي في الفترة 2016-2017 مع تعديلات رامية إلى خفض تكاليف الموظفين (بشكل رئيسي من خلال إطالة تجميد جداول الرواتب، والتغيير في خطة التأمين الطبي الأساسية، وتناقص تكلفة الخدمة الحالية للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة) والوفورات الناجمة عن إسناد خدمات الطباعة إلى جهات خارجية، وتبسيط الخدمات اللغوية وإعادة هيكلة مركز الخدمات المشتركة فضلاً عن إعادة تخصيص الأموال من مرفق الإنفاق الرأسمالي، إلى مجالات العمل الفني عالية الأولوية.²⁶

²³ الفقرات 97-110 من الوثيقة C 2013/REP

²⁴ الفقرة 24 (أ) من الوثيقة CL110/REP

²⁵ الفقرات من 346 إلى 354 من الوثيقة C 2017/8

²⁶ الفقرة 365 من الوثيقة C 2019/8

107- وفي الفترة 2018-2019، انصب التركيز على توحيد الوفورات التي تحققت في فترة السنتين السابقة، إلى جانب تحسين تنفيذ الخدمات مع توقع وفورات إضافية تبلغ 11.7 مليون دولار أمريكي. ومن المتوقع على وجه الخصوص تحقيق وفورات إضافية لفترة السنتين بقيمة 3.6 مليون دولار أمريكي تحت بند تكاليف الموظفين، وذلك بشكل رئيسي عبر خفض صافي رواتب الموظفين الفنيين في المقر الرئيسي، وتجميد جدول رواتب موظفي الخدمات العامة، والتخفيضات في العلاوات والمستحقات الأخرى، ما يعكس التنفيذ التدريجي لمجموعة عناصر الأجر المعدلة منذ عام 2016.²⁷ فضلاً عن ذلك، تم استيعاب تكاليف التضخم للسلع والخدمات البالغة قيمتها 8.1 مليون دولار أمريكي من خلال خفض التكاليف المتعلقة بالاستشاريين والسفر والمشتريات.

108- وبالنسبة إلى فترة السنتين 2020-2021، من المتوقع تحقيق وفورات بقيمة 27.8 مليون دولار أمريكي من خلال تحسين استرداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة المتصلة بتنفيذ مشاريع حساب الأمانات. وتستند سياسة المنظمة الجديدة لاسترداد التكاليف، والتي طبقت بشكل تدريجي اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2018، على الإطار المالي الشامل لاسترداد التكاليف الذي وافق عليه مجلس المنظمة في 2015.²⁸ وقد صممت السياسة المنقحة لضمان قياس تكاليف المنظمة وتوزيعها بالشكل الصحيح بين كافة مصادر التمويل بما يتماشى مع سياسة منظومة الأمم المتحدة والمبادئ التي تبناها الجمعية العامة للأمم المتحدة.²⁹ أما المنهجية المحدثة لتصنيف التكاليف وقياسها فتضمن أن تعكس النفقات بشكل دقيق التكاليف الفعلية للمشاريع، وأن تحسّن الشفافية والإنصاف والمساءلة بالنسبة إلى الأعضاء والشركاء في الموارد.

109- وسيتم السعي إلى تحقيق كفاءة أكبر خلال الفترة المالية 2020-2021. بناء على ثقافة القيمة مقابل المال الراسخة في المنظمة. وسوف يكون ذلك، كما في الماضي، مدفوعاً بمبدأ تبسيط البناء الإداري بكامله، بخاصة في المقر الرئيسي، مع الحفاظ على القدرات الفنية للمنظمة وتعزيزها قدر الإمكان.

²⁷ الوثيقة FC 160/10 والوثيقة FC 161/9 والفقرتان 1 و2 من الوثيقة FC 164/8

²⁸ الفقرة 11 من الوثيقة CL 151/REP، والوثيقة FC 157/10

²⁹ الفقرة 53 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 226/67 التي أكدتها مجدداً الفقرة 35 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 243/71

جيم- الأبعاد المالية والمتعلقة بالميزانية

110- يعرض هذا الجزء الاحتياجات لتمويل برنامج العمل بشكل كامل، بما في ذلك الزيادات المتوقعة في التكاليف، ويحدد كذلك الاحتياجات اللازمة لتوفير الالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية. ويُعرض مشروع قرار للمؤتمر للموافقة على برنامج العمل واعتمادات الميزانية لفترة السنتين الممولة من الاشتراكات المقررة.

لمحة عامة عن الزيادات المتوقعة في التكاليف

111- تغطي تقديرات الزيادة في التكاليف إعادة حساب تكاليف مدخلات البرنامج العادي من المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2018-2019 إلى المستوى الذي ستكون عليه في الفترة 2020-2021 لتنفيذ برنامج العمل، لا سيما في ما يتعلق بشؤون الموظفين والسلع والخدمات وعنصر انقضاء الوقت. وترد في الملحق 3 المنهجية والافتراضات والتوزيع التفصيلي للتكاليف.

112- وتوضع تقديرات الزيادات في التكاليف على أساس كل سنتين من خلال تسويات التكاليف الفعلية التي تجري في فترة السنتين الحالية (توزيع التكاليف على فترة السنتين) والتسويات المتوقعة في تكاليف الوحدة التي ستسري في فترة السنتين التالية (التضخم).

113- وقد جرى تقدير الزيادات الإجمالية في التكاليف خلال الفترة 2020-2021 بمحدود 19.8 مليون دولار أمريكي، من ضمنها 14.1 مليون دولار أمريكي لخدمات الموظفين و5.7 مليون دولار أمريكي للسلع والخدمات.

114- وتشمل خدمات الموظفين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية، وبدلات الإعالة، والضمان الاجتماعي، والاستحقاقات الأخرى المتعلقة بالموظفين، واستحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين الفنيين أو فئة موظفي الخدمات العامة. وتأتي التغييرات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه من لجنة الخدمة المدنية الدولية وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه، والتدقيق المستقل ومن عوامل خارجية أخرى.

115- وتشمل السلع والخدمات الموارد البشرية الأخرى من غير الموظفين (على غرار الاستشاريين)، والسفر، والنفقات التشغيلية العامة، والعقود، وغيرها (مثلاً اللوازم والمعدات).

116- وأما تطوّر الزيادات التقديرية في التكاليف للفترة 2020-2021 فيجري تلخيصه حسب فئة المدخلات في الجدول 4، ويرد تفسيره لاحقاً.

الجدول 4: ملخص الزيادات في التكاليف في إطار صافي الاعتمادات في فترة السنتين 2021-2020
(بملايين الدولارات الأمريكية)

النسبة المئوية لزيادة التكاليف في فترة السنتين 2021-2020	صافي الاعتمادات المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020 بتكاليف فترة السنتين 2021-2020	الزيادات الإجمالية في التكاليف	التضخم	توزيع التكاليف على فترة السنتين	صافي الاعتمادات المقترحة في برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020 بتكاليف فترة السنتين 2019-2018	
و = د ÷ أ	هـ = أ + د	د = ب + ج	ج	ب	أ	
						خدمات الموظفين
1.1%	682.1	7.4	17.7	(10.3)	674.7	المرتبات واشتراكات صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات
10.0%	73.5	6.7	0.0	6.7	66.8	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
1.9%	755.6	14.1	17.7	(3.6)	741.5	مجموع خدمات الموظفين
1.4%	420.9	5.7	5.7	0.0	415.2	مجموع السلع والخدمات
0.0%	(170.9)	0.0	0.0	0.0	(170.9)	إيرادات المنظمة وإيرادات أخرى
2.0%	1,005.6	19.8	23.4	(3.6)	985.8	مستوى الميزانية للاعتمادات الصافية

* يعكس توزيع الميزانية بحسب فئات المدخلات المبين في العمود المعنون " برنامج العمل والميزانية للفترة 2021-2020 الاعتمادات الصافية المقترحة بتكاليف الفترة 2019-2018 " مجموعة المدخلات المقترحة في المقترح الخاص بفترة السنتين 2021-2020 بتكاليف الفترة 2019-2018.

خدمات الموظفين

117- تقدر الزيادات الإجمالية في خدمات الموظفين خلال الفترة 2021-2020 بحدود 14.1 مليون دولار أمريكي أي ما يعادل زيادة نسبتها 1.9 في المائة خلال فترة السنتين، وهو ما يمثل الأثر المباشر لتعديل إلى الأدنى بقيمة 3.6 ملايين دولار أمريكي في إطار توزيع التكاليف على فترة السنتين وزيادة قدرها 17.7 مليون دولار أمريكي نتيجة التضخم.

118- ويؤدي توزيع التكاليف على فترة السنتين إلى تعديل إلى الأسفل في تكاليف الموظفين بقيمة 3.6 ملايين دولار أمريكي، تُعزى في القسم الأكبر منها إلى خفض الأجر الصافي لموظفي الفئة الفنية في المقر الرئيسي ونتيجة الدراسة الاستقصائية عن كلفة المعيشة وتحميد جدول المرتبات لموظفي فئة الخدمات العامة في روما وفي عدد من مقار العمل الأخرى، بالإضافة إلى التخفيضات في المستحقات الأخرى وإعادة النظر في مجموعة عناصر الأجر منذ عام 2016.³⁰

³⁰ الوثيقة FC 160/10؛ والوثيقة FC 161/9؛ والفقرتان 1 و2 من الوثيقة FC 164/8؛ والوثيقة FC 169/10؛ والوثيقة FC 170/8؛

119- وقد بلغت تقديرات التضخم المتعلقة بالمرتبات والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات 17.7 ملايين دولار أمريكي. وتستند تقديرات التضخم إلى الهامش الأدنى من توقعات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست لمؤشرات أسعار الاستهلاك الأخيرة في الإقليم أو البلد حيث للمنظمة مكاتب كبرى.

120- وقد أبلغت أجهزة منظمة الأغذية والزراعة الرئاسية بأنه من الصعب التكهّن بتكاليف الموظفين على الرغم من نظام المعلومات المحسن الذي يُستخدم لتحليل أنماط التكاليف الحالية وتحديد الاتجاهات تحديداً كميًا، وأن هذا يفضي إلى اختلافات عن تقديرات الميزانية التي تُعد قبل تنفيذ الميزانية.³¹ وإنّ الجهود المبذولة من قبل منظومة الأمم المتحدة في سبيل خفض التكاليف منذ سنة 2015 تساهم في كون تكاليف الموظفين أقلّ من التوقعات خلال الفترة 2018-2019 وهو ما يتيح تسجيل تضخم معتدل في تكاليف الموظفين في الفترة 2020-2021.

السلع والخدمات

121- يقدر التضخم الخاص بالسلع والخدمات الإجمالية بحدود 5.7 ملايين دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة نسبتها 1.4 في المائة خلال فترة السنتين. وهذه التقديرات حذرة مقارنة بتقديرات توقعات وحدة المعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست لمؤشرات أسعار الاستهلاك للعالم أجمع (5.7 في المائة و5.8 في المائة لسنتي 2020 و2021 على التوالي) وإيطاليا (1.2 في المائة و1.3 في المائة لسنتي 2020 و2021 على التوالي).

عامل انقضاء الوقت

122- عامل انقضاء الوقت لفترة السنتين 2020-2021 هو 1.52 في المائة لتكاليف الموظفين من الفئة الفنية و1.92 في المائة لتكاليف موظفي فئة الخدمات العامة على التوالي. ومقارنةً بالنسب المئوية المستخدمة في فترة السنتين 2018-2019، ارتفع عامل انقضاء الوقت بشكل طفيف لفئتي الموظفين الفنيين والخدمات العامة من 1.39 في المائة و1.79 في المائة على التوالي. ونظراً إلى التغيير الطفيف الشامل الذي حدث، يترك عنصر انقضاء الوقت الجديد تأثيراً هامشياً على تكاليف الموظفين بقيمة 0.8 ملايين دولار أمريكي عند تطبيقه على جميع المواقع.³²

³¹ الوثيقة FC 113/10 معاملة الاختلاف في تكاليف الموظفين.

³² بالنسبة إلى المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال، وافق المؤتمر عام 2009 على إزالة تعديل عامل انقضاء الوقت.

عناصر لتحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياطيات في المنظمة

لمحة عامة

123- يمكن تقدير السلامة المالية للمنظمة في ما يتعلق بعناصرها الثلاثة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

- (أ) **الحساب العام** - الذي يعكس النتائج التاريخية التجميعية لجميع الاشتراكات على الأعضاء، والإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات والتي تقابلها المصروفات التجميعية لتنفيذ برنامج العمل؛
- (ب) **صندوق رأس المال العامل** - ووفقاً للمادة 6-2 من اللائحة المالية، فإن الغرض الرئيسي من هذا الصندوق هو تقديم سلف مالية للحساب العام لتمويل المصروفات إلى أن يتم تحصيل الاشتراكات المقررة للميزانية. ويمكن أيضاً استخدام صندوق رأس المال العامل في تمويل أنشطة حالات الطوارئ غير المنظورة في الميزانية؛
- (ج) **حساب الاحتياطي الخاص** - أنشئ هذا الحساب بمقتضى قرار المؤتمر 77/27 في عام 1977 وجرى توسيعه بموجب قراري المؤتمر 81/13 و 89/17، وتوجيه آخر من المؤتمر في عام 2005³³، وهو يتولى حماية برنامج العمل والميزانية من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناشئة عن التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف والاتجاهات التضخمية غير المدرجة في الميزانية. وبإمكان الحساب أيضاً أن يدفع سلفات إلى الحساب العام على أساس استردادها في ما بعد.

124- وظهر في الحساب العام وما يتصل به من حسابات عجز إجمالي قدره 837.0 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017. وأما العوامل الرئيسية التي ساهمت في العجز في الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 فهي التزامات الخدمة السابقة غير الممولة المتصلة بخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات نهاية الخدمة على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري الخارجي، إضافة إلى المصروفات غير المدرجة في الميزانية منذ عام 1998 التي لم يقابلها تمويل.

125- وكما جاء في تقارير الفترات المالية السابقة، ما لم تتخذ الأجهزة الرئاسية إجراءات ملموسة لمعالجة الالتزامات غير الممولة، فإن العجز المتراكم في الحساب العام سيواصل تدهوره. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال المنظمة عرضة للنقص في السيولة بسبب تأثير التأخير في توقيت تسديد اشتراكات الدول التي تسدد أكبر الاشتراكات ولجوء المنظمة إلى الاقتراض التجاري الخارجي لتغطية النقص في السيولة بسبب المستويات المنخفضة أيضاً في الاحتياطي.

الاحتياجات المقترحة لفترة السنتين 2020-2021

- 126- يُقترح متطلبان لتثبيت العجز في الحساب العام ومعالجة النقص في السيولة، كما يرد تلخيصهما أدناه ويُعرضان بمزيد من التفاصيل في الملحق 4.
- 127- التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. في ضوء ما يجري من استعراض ومناقشات بشأن هذه المسألة من قبل كل من إدارة المنظمة والنظام الموحد للأمم المتحدة، يوصى بمواصلة النهج المتبع منذ فترة السنتين 2004-2005 وحتى فترة السنتين 2016-2017 والمتمثل في توفير تمويل جزئي قيمته 14.1 مليون دولار أمريكي للالتزامات الخاصة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة كاشتراكات إضافية منفصلة لفترة السنتين.
- 128- متطلبات معالجة النقص في السيولة. ما زالت المنظمة ضعيفة أمام توقيت تسديد اشتراكات الدول التي تسدد أكبر الاشتراكات. وقد سبق لجوء المنظمة إلى الاقتراض التجاري الخارجي لتغطية النقص في السيولة في الأعوام 2005 و2006 و2007، استهلاكها لصندوق رأس المال العامل بالكامل، بالإضافة إلى أي أرصدة متوافرة في حساب الاحتياطي الخاص.
- 129- ومن شأن زيادة المستوى المرخص به حاليًا لصندوق رأس المال العامل والبالغ 25.7 مليون دولار أمريكي إلى شهر واحد على الأقل من التدفقات النقدية في البرنامج العادي (45 مليون دولار أمريكي تقريبًا) أن يخفف من ضعف المنظمة المحتمل في ما يخص التأخيرات المتعلقة بتسديد البلدان الأعضاء لاشتراكاتها. لذا، يوصى بأن تدفع الدول الأعضاء اشتراكات لمرة واحدة بمبلغ 19.2 مليون دولار أمريكي لرفع رصيد صندوق رأس المال العامل إلى 45 مليون دولار أمريكي، لتغطية شهر واحد من التدفقات النقدية الجارية، والتخفيف من ضعف المنظمة في ما يتعلق بالتأخيرات الممكنة في تسديد الدول الأعضاء لاشتراكاتها.

موجز عن الاحتياجات

130- يعطي هذا الجزء لمحة عامة عن احتياجات التمويل لتنفيذ برنامج العمل للفترة المالية 2020-2021 من جميع مصادر التمويل؛ واحتياجات التمويل بالنسبة إلى السلامة المالية وحالة السيولة والاحتياطيات؛ وكيف ستؤثر احتياجات التمويل لبرنامج العمل على الالتزامات المالية للأعضاء في المستقبل.

احتياجات التمويل لبرنامج العمل

131- يعطي برنامج العمل والميزانية نظرة متكاملة للاحتياجات الإجمالية من الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل، في شكل اشتراكات مقررة لتمويل الاعتمادات الصافية في الميزانية، والموارد المقدّرة من خارج الميزانية من المساهمات الطوعية، كما يوجزها الجدول 5.

132- وبالنسبة إلى الاعتمادات الصافية في الميزانية، نقطة البداية للفترة 2018-2019 هي 1 005.6 مليون دولار أمريكي. وكما هو مبين في القسم ألف، يحافظ برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 على ميزانية إسمية ثابتة، من دون أي تغيير في مستوى الاشتراكات المقررة والاعتمادات الصافية في الميزانية مقارنةً بفترة السنتين 2018-2019. وقد أمكن هذا نتيجة إعادة استثمار الوفورات المحددة لتغطية التكاليف الإضافية. وقد أعيد على وجه التحديد استثمار الوفورات الناشئة عن استرداد مبالغ إضافية من التكاليف في المشاريع الممولة من خارج الميزانية (27.8 ملايين دولار أمريكي) وخفض درجات الوظائف الشاغرة (2.1 مليون دولار أمريكي) لتغطية الزيادات المقدّرة في التكاليف للفترة 2020-2021 (19.8 ملايين دولار أمريكي) وارتفاع الحصص من تكلفة نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة (5.1 مليون دولار أمريكي) وغير ذلك من المجالات البراجمية وغير البراجمية التي أسندت إليها أولوية عالية (5 ملايين دولار أمريكي).

133- لذا، فإن المبلغ الإجمالي المقترح لمستوى اعتمادات الميزانية الصافية التي ستمول من الاشتراكات المقررة في الفترة المالية 2020-2021 سيكون 1 005.6 مليون دولار أمريكي، مع زيادة صفر في المائة في اعتمادات الميزانية الصافية في الفترة 2018-2019.

134- ويعكس مستوى الموارد من خارج الميزانية تقديرات تنفيذ المساهمات الطوعية بقيمة 1 870 مليون دولار أمريكي في الفترة المالية 2020-2021. ويشمل هذا المبلغ المساهمات الطوعية المقدمة من الأعضاء وشركاء آخرين من خلال الدعم المباشر للمنظمة، أو من خلال حسابات أمانة لتوفير المساعدة الفنية والطائرة للحكومات لأغراض محدّدة بوضوح ومرتبطة ببرنامج العمل.

الجدول 5: احتياجات التمويل التراكمية في الفترة 2020-2021 لبرنامج العمل (بملايين الدولارات الأمريكية)

المبلغ	برنامج العمل
	الاحتياجات بموجب الاعتمادات الصافية لبرنامج العمل
1,005.6	متطلبات الميزانية بمستويات كلفة فترة السنتين 2018-2019
19.8	الاحتياجات الإضافية - الزيادات في التكاليف
5.1	الاحتياجات الإضافية - نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة
5.0	المجالات ذات الأولوية
(29.9)	تحسّن استرداد التكاليف ووفورات أخرى
1,005.6	الاعتمادات الصافية في ميزانية برنامج العمل لفترة السنتين 2020-2021
0%	النسبة المئوية للتغيير في الاعتمادات الصافية
1,869.9	الاحتياجات الإجمالية بموجب المساهمات الطوعية
2,875.6	مجموع برنامج العمل المتكامل للفترة 2020-2021

تحسين السلامة المالية والسيولة والاحتياجات

135- الاحتياجات لتحسين السلامة المالية، والسيولة والاحتياجات في المنظمة تلخّص على النحو التالي:

- (أ) مواصلة النهج المتبع سابقاً للتمويل الجزئي بقيمة 14.1 مليون دولار أمريكي للاستحقاقات الماضية المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة كتنقيح إضافي منفصل لفترة السنتين على ضوء المناقشات الجارية بشأن الاحتياجات التراكمية المتكررة لتسديد الاستحقاقات المتعلقة بالموظفين؛
- (ب) وفرض اشتراكات مرة واحدة على الأعضاء بمبلغ 19.2 مليون دولار أمريكي لإعادة رأس المال العامل إلى مستوى شهر واحد على الأقل من التدفق النقدي في البرنامج العادي (45 مليون دولار أمريكي).

التأثير على تقييمات احتياجات التمويل التراكمية في إطار برنامج العمل

136- كما هو الحال في الفترات المالية السابقة، سوف تستند الاشتراكات المقررة للفترة 2020-2021 إلى الاعتمادات الصافية لفترة السنتين بالإضافة إلى أي تمويل آخر متفق عليه لاستعادة السلامة المالية للمنظمة. ويرد أدناه عرض للتأثير على التقديرات من احتياجات اعتمادات التمويل الصافية لبرنامج العمل والميزانية.

137- وعند احتساب اشتراكات الأعضاء المقررة، تنص المادة 5-2(أ) من اللائحة المالية على ضرورة خصم الإيرادات المتنوعة التقديرية عند تحديد اعتمادات الميزانية. وتقدر الإيرادات المتنوعة في الفترة 2020-2021 بنفس المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2018-2019، وهو 5.0 ملايين دولار أمريكي.

138- ويبلغ إجمالي احتياجات التمويل للفترة 2020-2021 بالنسبة إلى الميزانية الممولة من الاشتراكات المقررة بعد خصم الإيرادات المتنوعة التي بلغت 1 000.6 ملايين دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة بنسبة صفر في المائة في مستوى تقديرات الاعتمادات الصافية مقارنة بفترة السنتين المالية الحالية.

139- وفي إطار منهجية الاشتراكات الجزاءة التي أقرها المؤتمر في القرار 2003/11³⁴، يُدفع جزء من الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي وجزء آخر باليورو، وفقاً للمصروفات المقدرة بكل من هاتين العملتين. وقد وُضعت منهجية الاشتراكات الجزاءة للحد من مخاطر العملة التشغيلية بالنسبة إلى المنظمة من خلال مقابلة الاشتراكات بالعملتين الرئيسيتين للمصروفات، بما يحمي المنظمة من تقلبات في معدلات أسعار الصرف.

140- وبالاتناد إلى أتماط المصروفات الماضية والمتوقعة، فقد قدّرت المنظمة أن المصروفات المتوقعة بالدولار الأمريكي واليورو للفترة 2020-2021 لن تتغير مقارنةً بفترة السنتين 2018-2019. كما أن المنظمة تتلقى وتنفق الاشتراكات في هاتين العملتين، باستخدام تقنيات التحوط لإدارة الاختلافات الهامشية والمصروفات بالعملات غير المرتبطة بالدولار واليورو.

141- ويبيّن الجدول 6 التأثير العام على الاشتراكات في الميزانية المقترحة للفترة 2020-2021 مقارنةً بالاشتراكات الموافق عليها بالدولار الأمريكي واليورو لفترة السنتين 2018-2019. وهذا يبيّن أنه لم يحصل أي تغيير في الاشتراكات.

الجدول 6: الاشتراكات المقررة من الأعضاء في الفترتين الماليتين 2018-2019 و 2020-2021

فترة السنتين	مستوى التمويل من أجل	بملايين الدولارات الأمريكية عند 1 يورو = 1.22 دولار	الاشتراكات المستحقة بالدولار الأمريكي (بالملايين)	الاشتراكات المستحقة باليورو (بالملايين)
2019-2018	تنفيذ برنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة - مخصصاً منها الإيرادات المتنوعة	1,005.6 (5.0)	546.4 (5.0)	376.4 0
إجمالي الاشتراكات المقررة التي دفعها الأعضاء في الفترة 2018-2019				
2021-2020	تنفيذ برنامج العمل الممول من الاشتراكات المقررة - مخصصاً منها الإيرادات المتنوعة	1,000.6 (5.0)	541.4 (5.0)	376.4 0
إجمالي الاشتراكات المقترحة على الأعضاء في الفترة 2020-2021				
النسبة المئوية للفرق عن الفترة 2018-2019				
		0%	0%	0%

142- واستُخدم معدل سعر الصرف في الميزانية لفترة السنتين 2018-2019، أي 1 يورو = 1.22 دولار أمريكي في الجدول 6 لإعادة بيان تقييم اليورو بالدولار الأمريكي كعملة وظيفية للمنظمة³⁵، ويُقترح الحفاظ على هذا المعدل للفترة 2020-2021. ولا يؤثر مستوى سعر الصرف المطبق في الميزانية على مستوى الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي واليورو، أو على عمليات المنظمة. فهو يؤثر فقط على إعادة البيان الإسمي للجزء باليورو من الاشتراكات بالدولار الأمريكي لاستخلاص مستوى الاعتمادات الصافية المبيّنة بالدولار الأمريكي. كما أن استخدام معدل صرف ثابت في الميزانية يسهّل مقارنة اعتمادات الميزانية³⁶، وبخاصة في ما يتعلق باقتراح برنامج العمل والميزانية للفترة 2020-2021 الذي يحافظ على ميزانية إسمية ثابتة.

³⁴ المادة 5-6 من اللائحة المالية

³⁵ المادتان 2-3 و 11-4 من اللائحة المالية.

³⁶ اعتمدت اليونسكو مثلاً استخدام معدلات صرف مستمرة أو ثابتة للدولار الأمريكي مقابل اليورو منذ عام 1996 من أجل تيسير مقارنة الميزانية العادية بين فترة مالية وأخرى.

مشروع قرار لاعتماده من قبل المؤتمر

القرار -/2019

اعتمادات ميزانية الفترة 2020-2021

إنّ المؤتمر،

بعد أن نظر في برنامج العمل والميزانية المقدم من المدير العام؛

وبعد أن نظر في الاعتمادات الإجمالية الصافية المقترحة البالغة 1 005 635 000 دولار أمريكي للفترة المالية 2021-2020 بسعر الصرف في الفترة 2018-2019 وقدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا والتي يُفترض أن تعادل بموجبها المصروفات بالدولار الأمريكي 546 399 000 دولار أمريكي واليورو 376 423 000 يورو؛

وبعد أن رأى أن الاعتمادات الصافية الواردة أعلاه تبقى معادلة لمبلغ 1 005 635 000 دولار أمريكي بسعر الصرف نفسه المستخدم في الميزانية وقدره 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا الذي حدد للفترة 2021-2020 بعد تحويل الجزء الخاص باليورو؛

1- يوافق على برنامج العمل الذي اقترحه المدير العام للفترة 2021-2020 على النحو التالي:

(أ) يتم التصويت على الاعتمادات على أساس سعر الصرف 1 يورو = 1.22 دولارًا أمريكيًا للأغراض التالية:

بالدولار الأمريكي

85,470,000	المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	الباب 1:
199,885,000	جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	الباب 2:
67,286,000	الحدّ من الفقر في الريف	الباب 3:
107,963,000	تمكين نُظُم زراعية وغذائية أكثر شمولًا وفعالية	الباب 4:
54,590,000	زيادة قدرة سُبل العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	الباب 5:
69,245,000	الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيّر المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)	الباب 6:
140,788,000	برنامج التعاون التقني	الباب 7:
74,507,000	التواصل	الباب 8:
36,687,000	تكنولوجيا المعلومات	الباب 9:
64,095,000	حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه	الباب 10:
65,206,000	الإدارة الكفؤة والفعالة	الباب 11:
600,000	المصروفات الطارئة	الباب 12:
16,892,000	الإنفاق الرأسمالي	الباب 13:
22,421,000	الإنفاق الأمني	الباب 14:
1 005 635 000	مجموع الاعتمادات (الصافية)	
92,162,000	التحويلات إلى صندوق التسويات الضريبية	الباب 15:
1,097,797,000	مجموع الاعتمادات (الكلية)	

(ب) تموّل الاعتمادات (الصافية) التي جرى التصويت عليها في الفقرة (أ) أعلاه ناقصًا الإيرادات المتنوعة المقدرة

بمبلغ 5 000 000 دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة المستحقة على الدول الأعضاء

والبالغة 1 000 635 000 دولار أمريكي لتنفيذ برنامج العمل. وتحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو، وتتألف من 541 399 000 دولار أمريكي و376 423 000 يورو. ويأخذ ذلك في الاعتبار التقسيم بنسبة 54 في المائة بالدولار الأمريكي وبنسبة 46 في المائة باليورو للاعتمادات (الصافية) وبنسبة 100 في المائة للإيرادات المتنوعة.

(ج) سيمول أيضا مبلغ إضافي قدره xxx دولار أمريكي من الاشتراكات المقررة من الدول الأعضاء لتمويل التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. وستحدد هذه الاشتراكات بالدولار الأمريكي واليورو مع الأخذ في الاعتبار التقسيم بنسبة 33 في المائة للدولار الأمريكي وبنسبة 67 في المائة لليورو وسيبلغ بذلك xxx دولار أمريكي وyyy يورو.

(د) يبلغ مجموع الاشتراكات المستحقة من الدول الأعضاء لتنفيذ برنامج العمل المعتمد وتمويل اهتلاك التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة xxx دولار أمريكي وyyy يورو. وتسدد هذه الاشتراكات المستحقة على الدول الأعضاء في عامي 2020 و2021 وفقا لجدول الاشتراكات الذي يعتمده المؤتمر في دورته الحادية والأربعين.

(هـ) لدى تحديد المبالغ الفعلية للاشتراكات التي يسددها كل من الدول الأعضاء، سيُحسب مبلغ إضافي من خلال صندوق التسويات الضريبية لأي دولة عضو تفرض ضرائب على المرتبات والمكافآت والتعويضات التي يتلقاها الموظفون من المنظمة والتي تعاود المنظمة دفعها للموظفين. وقد لحظ مبلغ يقدر بنحو 7 500 000 دولار أمريكي لهذا الغرض.

2- يشجع الأعضاء على تقديم مساهمات طوعية لتيسير عملية تحقيق الأهداف الاستراتيجية وتنفيذ برنامج العمل المتكامل ضمن إطار النتائج.

(اعتمد في — 2019)

الملاحق

الملحق 1: البرامج وتوزيع الموارد في الفترة 2020-2021 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

143- يعرض الملحق 1، بالنسبة إلى كل باب من أبواب الميزانية (خمسة أهداف استراتيجية، الهدف 6، أربعة أهداف وظيفية، وأربعة أبواب خاصة) الأولويات البرمجية وتوزيع الموارد خلال الفترة 2020-2021، على النحو الآتي:

(أ) الأهداف الاستراتيجية: السياق والبرنامج الاستراتيجي لتحقيق الهدف مع تسليط الضوء على التغيرات في التركيز مقارنة مع الفترة المالية السابقة.

(ب) الهدف 6: أولويات الفترة المالية بالنسبة إلى كل من النواتج الستة وكيفية مراعاة العمل في مجالي الإحصاءات والمواضيع المشتركة (المساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية وتغير المناخ) ضمن كل برنامج من البرامج الاستراتيجية.

144- الأبواب من 7 إلى 14 (برنامج التعاون التقني، الأهداف الوظيفية، الأبواب الخاصة): نطاق العمل والأولويات خلال الفترة 2020-2021.

145- ويُعرض ضمن الملحق 2 إطار النتائج لكل من أبواب الميزانية.

الهدف الاستراتيجي 1: المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

بالآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
167,517	115,585	51,933	1-1
42,849	27,925	14,923	2-1
69,172	55,221	13,951	3-1
6,641	1,977	4,664	4-1
286,178	200,708	85,470	المجموع

المسائل المستجدة

146- يركز الهدف الاستراتيجي 1 على القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشقي أشكاله، بما في ذلك نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة ومشاكل الوزن الزائد والسمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالنظام الغذائي.

147- وقد ارتفع العدد المطلق لناقصي التغذية منذ ثلاث سنوات على التوالي حيث بلغ ما يناهز 821 مليون نسمة في عام 2017 وقد عاد الآن إلى مستوياته قبل عقد تقريباً من الآن. ورغم الإقرار بدور النزاعات والأزمات الممتدة ومؤخراً تغير المناخ في استمرار مشكلة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، برزت بسرعة خلال العقد الأخيرين مجموعة من المشاكل التغذوية الجديدة الحافلة بالتحديات والتجذرة في نظمنا الغذائية. فالوزن الزائد والبدانة والأمراض المزمنة المتصلة بالنمط الغذائي تتسبب بأزمة صحية وبائية في البلدان النامية والمتقدمة على السواء.

148- وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أنّ نحو ملياري (2) نسمة من البالغين وأكثر من 340 مليون طفل ومراهق كانوا يعانون على مستوى العالم من الوزن الزائد أو من البدانة في عام 2016. وثمة قرائن دامغة على وجود علاقة بين التغيرات في الأنماط الغذائية حول العالم وارتفاع معدلات الوزن الزائد والبدانة والأمراض غير المعدية، بما في ذلك ارتفاع ضغط الدم وداء السكري والسرطان وسواها من أمراض. وارتفع معدل انتشار البدانة في جميع بلدان العالم تقريباً وهو مرتبط بحدوث أكثر من مليون حالة وفاة جراء داء السكري من النوع 2 ونصف مليون حالة وفاة جراء داء مزمن في الكلى نتيجة السكري.

149- وهناك عوامل مختلفة في النظم الغذائية، من الإنتاج الزراعي الأولي إلى الاستهلاك، الكامنة وراء الوباء العالمي للبدانة والأمراض غير المعدية. وتعدّ الأنماط الغذائية غير الصحية عاملاً مساهماً حاسماً، بما في ذلك الاستهلاك المفرط للطاقة الغذائية، وتركيبية النمط الغذائي وجودته التغذوية، والمتناول من مختلف الملوثات الكيميائية والسموم ومضادات الميكروبات الموجودة في الأغذية والمياه. وثمة علاقة وثيقة أيضاً بين العوامل الكامنة وراء تغير المناخ وتلك الكامنة وراء فقدان التنوع البيولوجي والبدانة والأمراض المزمنة. وقد أظهرت البحوث التي جرت خلال العقد الماضيين أنّ جميع هذه العوامل لا تؤثر بصورة مباشرة على صحة الإنسان فحسب، بل تنعكس أيضاً على المايكروبيوم البشري الضروري لعملية الهضم واستخراج المغذيات من الأغذية ويشكل جزءاً أساسياً من نظام المناعة لدى الإنسان وغيره من النظم البيولوجية الهامة.

150- وتقتضي معالجة الأسباب الرئيسة للجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وجود عدد من العناصر، منها: الالتزام السياسي؛ والفهم المشترك للمشاكل والحلول استناداً إلى القرائن العلمية وبيانات ومعلومات وتحليلات سليمة؛ وآليات حوكمة شاملة وتنسيق بين أصحاب المصلحة؛ وإطار متماسك للسياسات والبرامج والاستثمارات؛ والحرص على أن تشمل النظم الغذائية والزراعية أهدافاً تغذوية واضحة أيضاً من خلال السياسات والبرامج والخطط القطاعية؛ ومعالجة الفجوة بين الجنسين. وتشكل هذه العناصر ركائز برنامج الهدف الاستراتيجي 1.

البرنامج الاستراتيجي للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)

151- يركز البرنامج الاستراتيجي 1 على خلق بيئة تمكينية ليس فقط للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي ونقص التغذية، بل أيضاً لمعالجة المشاكل المتصلة بالنظم الغذائية غير المتوازنة تغذوياً، والأغذية غير المأمونة، والفائض في تناول الطاقة الغذائية. ويتطلب ذلك التزاماً سياسياً قوياً على أعلى المستويات الحكومية. ويتسم التزام الشركاء في التنمية ذوي الصلة وغيرهم من صانعي القرار والجهات الفاعلة في النظام الغذائي، بالأهمية من أجل تأمين وصول جميع المستهلكين، لا سيما الفقراء والضعفاء، إلى نظام غذائي صحي وملائم تغذوياً.

152- وبالإضافة إلى الحاجة إلى العمل مع الوزارات المعنية، هناك أيضاً حاجة إلى أن تشمل آليات حوكمة الأمن الغذائي كلاً من المشرّعين والنظام القضائي والجهات الفاعلة غير الحكومية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومنظمات المستهلكين والأسرة العلمية والأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث وما إلى ذلك. وفي هذا السياق، تعمل المنظمة ضمن شراكة مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في مجال التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقرها في روما وغيرها من وكالات الأمم المتحدة، من أجل إرساء البيئة السياسية والمؤسسية والقدرات الضرورية للقضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

153- ومن خلال البرنامج الاستراتيجي 1، ستدعم المنظمة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للعمل على نحو منسق ومركز من أجل التصدي للأسباب المباشرة والكامنة التي تبقي الأشخاص الذين يعانون من الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في حلقة مفرغة من الحرمان المزمّن (المقصودان 1-2 و 2-2 من مقاصد الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة) ودعم اعتماد أنماط غذائية صحية عبر تشجيع التغييرات في النظم الغذائية وفي سلوك المستهلكين استناداً إلى قرائن علمية سليمة (المقصد 3-4 من مقاصد الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة).

تغيير محور التركيز مقارنة بفترة السنتين الماضية

154- يعتمد تسريع عجلة التقدم باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير على وجود التزام سياسي أقوى وتركيز واضح على مساهمة النظم الغذائية من الإنتاج الزراعي الأولي إلى الاستهلاك في مكافحة جميع أشكال سوء التغذية والفقر المدقع وعدم المساواة بموازاة إدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام أكثر.

155- وعلاوة على ما تقدم، سوف يتطلب تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة لوحده، إلى جانب حشد استثمارات إضافية تبلغ بحسب تقديرات المنظمة 265 مليار دولار أمريكي في السنة، استخدامًا أفضل أيضًا للميزانيات العامة المحدودة والمساعدة الإنمائية الرسمية مع التركيز بشكل واضح على الاستثمار في الإجراءات والتدابير التي تعجل وتعمق الأثر المتوخى في مجال التغذية. ويشير التقرير العالمي بشأن التغذية لعام 2018 إلى أن نسبة أقل من 1 في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية تخصص في الوقت الراهن لنقص التغذية وأقل من 0.01 في المائة تخصص للوزن الزائد والبدانة.

156- وإنّ القسم الأكبر من الاستثمارات الإضافية - 140 مليار دولار أمريكي - تتعلق بالتنمية الزراعية والريفية المستدامة والمراعية للتغذية. وسيكون محور التركيز الرئيسي للمنظمة من أجل مساعدة البلدان على تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة والمقاصد ذات الصلة في إطار الهدف 3 تكوين فهم مشترك أوضح للعوامل المحركة للنظم الزراعية والغذائية في مختلف أشكال سوء التغذية، بما في ذلك البدانة والأمراض المزمنة المتصلة بالنمط الغذائي.

157- ومن شأن الاعتماد على سلسلة الندوات الإقليمية عن النظم الغذائية المستدامة لأنماط غذائية صحية التي عُقدت خلال سنة 2017 بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة والبنك الدولي وسواها، أن يمكن المنظمة من تعزيز قاعدة القرائن على مساهمة النظم الزراعية والغذائية باعتبارها أحد المحركات الكامنة وراء البدانة والأمراض المزمنة المرتبطة بالنمط الغذائي. وسوف تستفيد المنظمة، ضمن شراكة مع الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث الرائدة، من الفرص التي تتيحها البحوث والابتكار ضمن السياق الأوسع للاقتصاد الحيائي وعلم الأحياء الدقيق للوقاية من البدانة والأمراض المزمنة. وسوف يعزز أيضًا البرنامج الاستراتيجي 1، بالتعاون مع البرنامج الاستراتيجي 4، محور تركيزه على تعبئة مزيد من الاستثمارات وتوجيهها على نحو أفضل وعلى الاستفادة من الشراكات الرئيسية بين القطاع الخاص ومنظمات المستهلكين والحكومات لمعالجة المحركات الرئيسية الكامنة وراء النظم الزراعية والغذائية.

الهدف الاستراتيجي 2: جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة

بالآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
338,784	262,748	76,035	1-2
117,240	88,352	28,888	2-2
98,068	58,930	39,138	3-2
138,821	82,998	55,824	4-2
692,913	493,028	199,885	المجموع

المسائل المستجدة

158- لا يزال محور التركيز الرئيسي للهدف الاستراتيجي 2 هو جعل الزراعة والحراجة ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة وقدرة على الصمود في ظلّ تغيّر المناخ وتفاقم المخاطر الطبيعية وتدهور البيئة واحتدام المنافسة على الموارد الطبيعية.

159- ويشير آخر تقرير صادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ إلى توقع أن يبلغ الاحترار العالمي 1.5 درجات بين عامي 2030 و2052 ويسلط الضوء على كون الفئات السكانية والمجتمعات المحلية المحرومة والضعيفة التي تعتمد على سبل المعيشة الزراعية أو الساحلية، ستكون أكثر عرضة بكثير للتبعات السلبية نتيجة لذلك.

160- ومن المتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم نحو 10 مليارات نسمة بحلول سنة 2050 مما سيزيد الطلب على المنتجات الزراعية - على افتراض حدوث نمو اقتصادي متواضع - بنسبة 50 في المائة تقريبًا مقارنة بسنة 2013 مع وجود اختلافات إقليمية كبرى. وإضافة إلى ذلك، يؤثّر تسارع التوسع الحضري على النظم الغذائية من الإنتاج إلى الاستهلاك؛ ويعني استمرار نمو سكان المدن واتساع المدن القائمة أو استحداث مدن جديدة تغيّر أنماط الاستهلاك مع ما لذلك من تداعيات على استخدام الأراضي واستدامة سلاسل الإمداد. ومن المتوقع أن يعجّل نمو الدخل في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في إحداث التحول التغذوي نحو مزيد من استهلاك اللحوم والفاكهة والخضار مقارنة بالحبوب، مما يتطلب تغييرات موازية في الإنتاج وهو ما سيمارس ضغطًا إضافيًا على الموارد الطبيعية.

161- وقد أدت نظم الإنتاج الزراعي العالية المحاصيل والمعتمدة على قدر كبير من الموارد إلى زيادة الإنتاجية، مما أدى في أغلب الأحيان إلى حدوث شحّ في المياه وتلوّث وتدهور التربة والأراضي وساهم في تسجيل مستويات عالية من انبعاثات غازات الدفيئة. وترافق أيضًا التسارع المطلوب في نمو الإنتاجية مع خسارة التنوع البيولوجي وازدياد مقاومة مضادات الميكروبات لدى الآفات والعوامل الممرضة النباتية والحيوانية والانتشار السريع للآفات والأمراض العابرة للحدود في مناطق جغرافية جديدة.

البرنامج الاستراتيجي لجعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة (البرنامج الاستراتيجي 2)

162- تسعى المنظمة إلى مواجهة هذه التحديات من خلال تقديم الدعم للبلدان للتركيز بقدر أكبر على الدعم السياسي المتكامل والحوار السياسي المشترك بين القطاعات وبناء القدرات وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وسيجري توفير مزيد من الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة والحراجيين وصيادي الأسماك والمزارعين الأسريين لاتباع ممارسات منتجة ومستدامة وتعميمها خاصة من خلال تشجيع حصولهم على الموارد والاستثمارات والتكنولوجيا والابتكارات الزراعية. وتشجع المنظمة اعتماد نهج متكاملة وتشاركية لاستراتيجيات التنمية الوطنية من أجل الموازنة بين السياسات القطاعية وكفالة الاتساق بين السياسات، مع مراعاة الأولويات الوطنية والقدرة على المساهمة في تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

163- وستواصل تركيز البرنامج الاستراتيجي 2 على زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام وعلى التصدي لتغير المناخ وتدهور البيئة في الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بموازاة تكثيف الجهود الرامية إلى تعميم التغذية والمساواة بين الجنسين في شتى جوانب النظم الزراعية والغذائية من خلال:

- (أ) دعم المنتجين، بوصفهم شركاء رئيسيين ليصبحوا عوامل تغيير وابتكار، ما من شأنه تمكينهم من زيادة الإنتاج والإنتاجية على نحو مستدام بموازاة النظر في المقايضات وأوجه التآزر؛
- (ب) ودعم الحكومات لرسم سياسات وخطط استثمارية وبرامج وآليات حوكمة مواتية بشأن الزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛
- (ج) ودعم الحكومات لتعزيز تطبيق السياسات، بما في ذلك من خلال الصكوك الدولية والإقليمية ذات الصلة بالزراعة والغابات ومصايد الأسماك المستدامة؛
- (د) وتعزيز استخدام المعارف والمعلومات من أجل صنع القرارات القائمة على الأدلة بما يشمل دعم البلدان لرصد أهداف التنمية المستدامة.

164- ويرتكز البرنامج الاستراتيجي 2 على المبادئ الخمسة لاستدامة الأغذية والزراعة التي تحقق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للاستدامة، وهي: (1) تحسين كفاءة استخدام الموارد من خلال نظم إنتاج متعددة الجوانب تؤدي وظائف إيكولوجية واقتصادية واجتماعية في الوقت نفسه؛ (2) إدارة الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية على نحو مستدام؛ (3) حماية سبل كسب العيش في الريف والرفاه الاجتماعي وتحسينهما؛ (4) تعزيز قدرة الأشخاص والمجتمعات المحلية والنظم الإيكولوجية على الصمود؛ (5) تعزيز الحوكمة المتكاملة والفعالة والمسؤولة للنظم الطبيعية والبشرية على حد سواء.

165- وستعمل المنظمة، من خلال البرنامج الاستراتيجي 2، مع البلدان لتحقيق مقاصد أهداف التنمية المستدامة 2 و6 و13 و14 و15 التي تم تحديدها صراحةً من خلال 12 مؤشراً على مستوى الأهداف الاستراتيجية و4 مؤشرات على مستوى النواتج لقياس الإنتاجية وتدهور البيئة وتغير المناخ والمحافظة على الموارد الوراثية. وسوف تستفيد المنظمة

بشكل خاص من الموافقة مؤخرًا على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة 1-3-2 و 2-3-2 و 1-4-2 للعمل مع البلدان من أجل تطبيق السياسات وقياس التقدم المحرز باتجاه زراعة أكثر استدامة وإنتاجية وشمولية. وسيجري هذا العمل بالتعاون مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين بما فيهم القطاع الخاص بغية الإسراع في التنفيذ وتحقيق وقع أكبر في البلدان.

تغيير محور التركيز مقارنة بفترة السنتين الماضيتين

166- سوف يزداد تركيز البرنامج الاستراتيجي 2 في خمسة مجالات رئيسية هي:

- (أ) تكثيف الدعم للبلدان لتحويل إنتاج المواد الغذائية والزراعية وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعميم خطة عام 2030 في السياسات والخطط القطاعية والقطاعية المشتركة. وسوف تُستخدم الإجراءات المترابطة وعددها 20 إجراء التي اقترحتها المنظمة على تحقيق استدامة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة على المستوى القطري؛ وسيجري التركيز بشكل خاص على الابتكارات والنهج المبتكرة للتشجيع على اعتماد ممارسات مستدامة وقادرة على الصمود مع إيلاء عناية خاصة لاستمرارية الإجراءات المتخذة وتعميم نتائجها على نطاق أوسع؛
- (ب) تحسين تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ وتعبئة الموارد المالية، بالإضافة إلى تعزيز عمل المنظمة في مجال نظم التراث الزراعي الهامة عالميًا وفي النهج المبتكرة والمتكاملة لتحويل نظم الإنتاج الزراعي والغذائي بما في ذلك الزراعة الذكية مناخيًا والزراعة الإيكولوجية والتكثيف المستدام والتكنولوجيات الأحيائية. وسوف تولى عناية خاصة لإعادة تنشيط المناطق الريفية من أجل إشراك الشباب ولمبادرة تعميم الزراعة الإيكولوجية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى؛
- (ج) وضع وتطبيق استراتيجية لتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية ودعم تجميع وتعميم الممارسات الجيدة في مجال إدارة التنوع البيولوجي بصورة تشاركية وتشجيع المعارف المحلية وتطوير الأسواق وسلاسل القيمة الخاصة بالبدور / مواد الزرع لأنواع المحاصيل الصغيرة والمحدودة الاستخدام؛
- (د) تكثيف الجهود حرصًا على النظر بصورة منهجية في المسائل التغذوية وذات الصلة (نقص التغذية ونقص المغذيات الدقيقة والبدانة) في مختلف مشاريع/برامج الهدف الاستراتيجي 2 مع التركيز بشكل خاص على المساواة بين الجنسين. وسوف يشمل هذا توفير الدعم اللازم للسنة الدولية للفاكهة والخضار (2021) والسنة الدولية للدخن (2023) مع انطلاق عقد الزراعة الأسرية في عام 2019 وعقد التغذية الجاري حاليًا؛
- (هـ) وإنشاء منصات مخصصة من المعارف أو تعزيز القائم منها بغرض تدعيم وتشاطر أفضل التكنولوجيات والابتكارات والنهج والنتائج المحققة للترويج لاستدامة الأغذية والزراعة، بالإضافة إلى تعزيز قاعدة الأدلة المتاحة بشأن الأداء والطاقت الكامنة في هذه الممارسات.

الهدف الاستراتيجي 3: الحد من الفقر في الريف

بالآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
114,497	83,969	30,529	1-3
30,441	14,427	16,015	2-3
15,624	4,561	11,063	3-3
11,547	1,868	9,679	4-3
172,110	104,824	67,286	المجموع

المسائل المستجدة

167- يتعيش نحو 10 في المائة من مجمل سكان العالم في حالة من الفقر المدقع ويقطن 80 في المائة منهم في المناطق الريفية. وهناك إدراك متزايد وقبول بأهمية القطاعين الزراعي والبيئي بالنسبة إلى سبل عيش الفئات التي تعاني الفقر المدقع والحاجة إلى الإقرار بقدر أكبر بمهذين القطاعين وتكاملهما على نحو أفضل في الاستراتيجيات العالمية والوطنية لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة. وثمة اعتراف متزايد أيضًا بأنه، رغم الأهمية الحاسمة لدعم أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين، لن يكون هذا كافيًا لوحده للوصول إلى أشد الفئات الفقيرة فقرًا نظرًا إلى محدودية الأصول لديها وسوى ذلك من قيود.

168- وغالبًا ما يعدّ الفقر مشكلة في البلدان المنخفضة الدخل مع أنّ أكثر من نصف الفئات التي تعاني فقرًا مدقعًا تعيش في بلدان متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا حيث أنّ خمسة بلدان (بنغلاديش والهند وإندونيسيا ونيجيريا وباكستان) تأوي القسم الأكبر من هؤلاء. ومع ذلك، لا يزال أكثر من 300 مليون نسمة ممن يعانون الفقر المدقع يعيشون في بلدان منخفضة الدخل، في حين تسجّل أعلى الأرقام في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

169- وتشير إحدى القرائن الحديثة³⁷ إلى ارتفاع معدلات الجوع في العالم وإلى انعكاس الاتجاهات بعد فترة طويلة انخفضت فيها. وتطرح النزاعات وتغير المناخ مزيدًا من التحديات للحد من الفقر وتهدد بعكس اتجاه التقدم المحرز حتى الآن. وحتى في ظلّ تراجع معدلات الفقر المدقع في العالم، سوف تتركز الفئات المهملة أكثر فأكثر في ظروف من المشاشة المؤسسية والنزاعات، خاصة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي المناطق التي يطالها تغيّر المناخ. وتؤثر الظواهر المتصلة بتغير المناخ بصورة غير تناسبية على المجتمعات المحلية الريفية التي تعيش في حالة من الفقر والفقر المدقع نظرًا إلى اعتمادها إلى حد كبير على العائدات الزراعية والموارد الطبيعية لتأمين سبل عيشها وإلى قدرتها المحدودة على الصمود - بفعل الفقر - في مواجهة الصدمات والتعافي منها.

³⁷ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، 2018

170- وفي هذا السياق، يشكل دمج 40 مليون من الوافدين الشباب الجدد في سوق العمل سنويًا أحد أهم التحديات الإنمائية العالمية خلال العقود المقبلة. وقد ازدادت الهجرة الدولية بنسبة فاقت 60 في المائة خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية وحظيت بعناية متزايدة بفضل الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الذي تم اعتماده في عام 2018 والاتفاق العالمي من أجل اللاجئين الذي لا يزال قيد التفاوض. وسوف تسترشد المنظمة بإطار منظمة الأغذية والزراعة الجديد الخاص بالهجرة في عملها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية وهو سيشكل الأساس أيضًا للتعاون مع الشركاء في التنمية.

171- ويتسم القضاء على عمالة الأطفال (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) بأهمية حيوية للقضاء التام على الجوع والحد من الفقر (الهدفان 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة). واستنادًا إلى التقديرات العالمية الصادرة عن منظمة العمل الدولية في عام 2017، يعمل 70 في المائة من الأطفال الذين تشملهم عمالة الأطفال وعددهم 168 مليون طفل في القطاع الزراعي - وهم يؤدون بالإجمال أعمالاً أسرية غير مأجورة - حيث تسجل أفريقيا أعلى نسبة (85 في المائة). كما أنّ نصيب الأطفال في الزراعة قد ارتفع من 59 في المائة في عام 2012 إلى 71 في المائة في عام 2016.

البرنامج الاستراتيجي للحد من الفقر في الريف (البرنامج الاستراتيجي 3)

172- ينظر النهج الخاص بالبرنامج الاستراتيجي 3 في المجموعة المتنوعة من الأسر المعيشية التي تعيش في حالة من الفقر في الريف، إضافة إلى مواصفات الأراضي التي تقطن فيها، ويقترح استراتيجيات متباينة لدعم سبل كسب العيش وتمكين فقراء الريف الذين يعانون من الفقر المدقع والمعتدل ومعالجة أوجه ضعفهم من أجل مساعدتهم على التكيف مع الصدمات المناخية والتغيير الهيكلي الجاري. ويتم استخدام تصنيف معين للأسر الريفية والأفراد في كلٍّ من البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يكون متمحورًا حول تكوين الأسرة المعيشية وحصولها على الأصول والموارد الطبيعية وقدرتها الإنتاجية، فضلاً عن جوانب أخرى من الإدماج الاجتماعي والتمكين لإعداد نُهج خاصة بكل سياق. ويسمح هذا النهج بتحديد السبل الخاصة بكل سياق للخروج من الفقر والتي تنظر في عدد من العوامل مثل الموقع الجغرافي وديناميكية السوق (شبه الحضرية والوسطى وفي المناطق الداخلية)، والظروف الزراعية والمناخية، والنفوذ إلى الموارد الطبيعية، والتكنولوجيا والمعلومات، ووجود بنى أساسية ريفية، والأطر المؤسسية، وخصائص الأسر المعيشية (المساواة بين الجنسين والانتماء العرقي ومعدل الاعتماد)، والميل إلى حصول كوارث طبيعية ومن صنع الإنسان، والاقتصاد السياسي.

173- وقد أثبتت الأدلة أن الاستثمار في القطاع الزراعي، لا سيما في الزراعة الصغيرة الحجم (المحاصيل ومصايد الأسماك والثروة الحيوانية والحراثة)، في البلدان المنخفضة الدخل بنوع خاص، يساهم في الحد من الفقر أكثر من الاستثمار في قطاعات أخرى إذ أنه يوفر مصدرًا مباشرًا لكسب العائدات على الأرض واليد العاملة، وهما الأصول الرئيسية التي يملكهما الفقراء في الريف. ولكن الاستثمار في الزراعة ليس كافيًا للحد من الفقر في الريف. إذ بالنسبة إلى من يعانون من الفقر المدقع، من شأن التركيز على القطاع البيئي، خاصة من أجل دعم الإدارة المستدامة للموارد وحوكمة الحيازات، أن يتسم بطابع استراتيجي. ونظرًا إلى تعدد مسارات الخروج من الفقر، يدعم البرنامج الاستراتيجي 3 وضع نُهج واسعة النطاق ومتعدد القطاعات مرفقًا باستراتيجيات متباينة تراعي دور الزراعة والبيئة والقطاعات الأخرى في مجال

التنمية. ويجب أن تعزز مجموعة السياسات هذه التحوّل الريفي والهيكلي الشامل والنمو الاقتصادي، ما من شأنه تمكين الفقراء (بمن فيهم المزارعون الأسريون وأصحاب الحيازات الصغيرة بالإضافة إلى سكان الغابات وصيادي الأسماك والرعاة) من المشاركة بنشاط في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها بشكل ملحوظ، بما في ذلك في حالات الهجرة.

174- وتؤدي الحماية الاجتماعية دوراً أساسياً في الحد من مواطن الضعف من خلال مساعدة الأسر المعيشية الريفية على إدارة المخاطر والصدمات بموازاة تعزيز قدراتها الاقتصادية والإنتاجية. وإضافة إلى توفير مساعدة فورية للفئات التي تعيش في حالة من الفقر المدقع والجوع، تسهّل برامج المساعدة الاجتماعية الاندماج الاقتصادي وتساعد الفقراء على الانتقال إلى الوظائف والفرص المولّدة للدخل من خلال معالجة أوجه الإخفاق في الأسواق، بما في ذلك القيود المفروضة على التأمين والقروض (مثلاً من خلال التحويلات النقدية وتحويل الأصول والإعانات). وتؤدي الحماية الاجتماعية أيضاً دوراً استراتيجياً لمساعدة الأسر المعيشية الريفية الفقيرة على التعامل مع المخاطر المتصلة بالمناخ والنزاعات وعلى تنويع مصادر دخلها. ويدعم البرنامج الاستراتيجي 3 توسيع نطاق الحماية الاجتماعية المناسبة في المناطق الريفية بما يعزز القدرة الاقتصادية لأشدّ الفئات فقراً من خلال تشجيع المشاركة في نظم الحماية الاجتماعية في إطار عمليات الإدماج الاقتصادي الأوسع نطاقاً، بما في ذلك في حالات النزاعات والهجرة وتغير المناخ.

175- وسيحتاج السكان الأصليون والمجتمعات المحلية المهمشة، الذين يعدّون في الكثير من الأحيان من أشدّ الفئات فقراً، إلى عناية خاصة عند صياغة السياسات التي تعالج بالتحديد التحديات التي يواجهونها، وتراعي نظرهم إلى العالم، وتحمي مشاركتهم وقبولهم للسياسات والأنظمة وتشجّعهما. ولا يزال تحقيق المساواة بين الجنسين محور تركيز أساسي مع وجود مجموعة واسعة من الأنشطة التي تتناول الحواجز المتعلقة بالمساواة بين الجنسين بغية الخروج من دوامة الفقر الريفي في الزراعة وفي القطاع الريفي عامةً، بما في ذلك من خلال الابتكار وتوفير فرص متساوية للحصول على الخدمات وفرص العمل والحماية الاجتماعية وتعزيز دور المرأة في صنع القرارات.

176- ويتخطّى نطاق الحاجة الموجودة، ولاية المنظمة وقدراتها. وإنّ الشراكات مع مؤسسات التمويل الدولية مثل البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، بالإضافة إلى توطيد العمل المشترك مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، تتسم جميعاً بأهمية أساسية من أجل إحداث الأثر المنشود على نطاق واسع. وسوف يتعيّن على المنظمة أيضاً زيادة قدرتها وقدرة شركائها على فهم الفقر في الريف على نحو أفضل (لا سيما الفقر المدقع في الريف) وتعزيز استخدام النهج المناسبة الخاصة بتحليل الفقر من أجل تركيز عملها على نحو أفضل على أشدّ الفئات فقراً.

177- وستعمل المنظمة من خلال البرنامج الاستراتيجي 3 مع الحكومات والمنظمات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومع الشركاء الآخرين في التنمية للمساهمة في بناء بيئة مواتية لمعالجة الفقر المدقع والمعتدل والوصول إلى الموارد الإنتاجية، إلى جانب دعم البلدان على صياغة سياسات واستراتيجيات متعددة القطاعات وداعمة للفقراء وتقييمها والارتقاء

بها، بما يشمل الحماية الاجتماعية (الأهداف 1 و2 و10 و14 من أهداف التنمية المستدامة) والعمل اللائق مع التركيز على الشباب (الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة) والمساواة بين الجنسين (الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة).

تغيير محور التركيز مقارنة بفترة السنتين الماضية

178- ستواصل المنظمة دعم السياسات والبرامج التي تتيح للأسر المعيشية الريفية المشاركة في الزراعة من اتخاذ القرارات المناسبة بشأن مستقبلها ورفاهيتها. وتركز ثلاث مبادرات إقليمية أطلقتها المنظمة على المزارعين الأسريين وتجمع بين الخبرة في مجال استخدام الأراضي والعمل الجماعي والابتكار الزراعي والحصول على الخدمات وفرص التنويع المتاحة والحماية الاجتماعية. وسوف تشكل هذه المبادرات والخبرة المكتسبة منها مساهمات المنظمة الرئيسية في عقد الأمم المتحدة المقبل للزراعة الأسرية.

179- وسوف تعزز المنظمة تركيزها على بلوغ أشد الفئات فقراً، لا سيما السكان الأصليين، بالإضافة إلى المجموعات المهمشة، وعلى حماية حقوقها. وإنّ إطار المنظمة الجديد للقضاء على الفقر المدقع سوف يساعد في التشجيع على مضاعفة الجهود لتخطي العقبات التي تحول دون الحد من الجوع، بما في ذلك المسائل الجنسانية والاختلافات العمرية للحصول على الأصول الإنتاجية وامتلاكها، بالإضافة إلى صنع القرارات ضمن الأسرة المعيشية. وسوف يحظى إتاحة فرص للعمل المأجور بالعناية اللازمة لما له من أهمية بالنسبة إلى الفئات السكانية التي لا تملك الأراضي والأكثر تهميشاً.

180- وسوف تستفيد المنظمة من الطلب المتزايد على المنتجات الزراعية والابتكارات الأخيرة في التكنولوجيات والقطاع الزراعي وستعتمد إلى زيادة دعمها لتوليد فرص عمل لائق في القطاعات الزراعية وغير الزراعية على حد سواء، مع التركيز على نحو خاص على النساء والشباب وذلك من خلال الاستفادة من نهج أقليمي لإعادة تنشيط المناطق الريفية وتوطيد الروابط بين المناطق الريفية والحضرية وسدّ الفجوة بين الأجيال. وفي إطار دعم الاتفاق العالمي من أجل الهجرة، سوف تعزز المنظمة دعمها للسياسات ولتنمية القدرات في الأقاليم والبلدان في مجالات همجرة السباب والتحويلات وسبل العيش في الريف. وستركز المنظمة على نحو أكبر على الاستثمارات الرشيدة والشاملة للشباب وعلى تحسين المناخ المواتي للأعمال التجارية وصقل المهارات اللازمة وتشجيع الوظائف الخضراء. كما ستكثف المنظمة جهودها لإدراج عمالة الأطفال ضمن السياسات الزراعية الوطنية وستشدد على هذه المسألة على مستوى الأسرة المعيشية، خاصة في أفريقيا.

181- وتسعى المنظمة إلى مواجهة التحديات المتصلة بالنزاعات والمناخ من خلال الحد من الفقر في الريف وهو ما سيوطد العلاقة بين بناء القدرة على الصمود، في ظلّ محور العمل الإنساني والإنمائي، للتوصل إلى حلول أطول أجلاً للحد من الفقر في حالات النزاعات والصدمات المناخية ولتشجيع بناء المؤسسات. وتسعى المنظمة أيضاً إلى الإقرار بالمقايضات وإدارتها على نحو أفضل وإلى اعتماد مبدأ "لا أذية" في تدخلاتها من خلال العمل على اكتساب فهم أفضل للروابط والعلاقات الضمنية الكامنة بين الفقر وتغير المناخ.

182- وعلى صعيد الحماية الاجتماعية، ستواصل المنظمة التركيز على توسيع نطاق التغذية (المساعدة والتأمين) وعلى الإدماج الاقتصادي وتقريب محور العمل الإنساني والبيئي. وفي سياق تشجيع الإدماج الاقتصادي، سوف يدعم البرنامج الاستراتيجي 3 الانتقال التدريجي للفقراء من الحماية إلى الإنتاج فالممارسات المستدامة – وذلك ليس من خلال دعم قدرتهم على توليد الدخل فحسب، بل أيضًا مساهمتهم في الزراعة المستدامة والتماسك الاجتماعي وإدارة المخاطر المناخية.

183- وسيتم تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال تبادل المعارف بشأن التجارب القطرية الناجحة في مجال الحد من الفقر والترويج لبرامج تنمية القدرات من أجل تعزيز قدرات البلدان لمعالجة مسألة الحد من الفقر في الريف تحقيقًا للهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة.

الهدف الاستراتيجي 4: تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة

بالآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
72,942	33,174	39,768	1-4
87,250	55,011	32,239	2-4
50,093	35,891	14,202	3-4
56,535	34,781	21,754	4-4
266,819	158,856	107,963	المجموع

المسائل المستجدة

184- يجري أكثر فأكثر الإقرار بالتطورات التي تشهدها النظم الغذائية والزراعية على اعتبارها عاملاً محددًا لمدى تحقيق القسم الأكبر من أهداف التنمية المستدامة. وإن البلدان التي تواجه تحدي تشجيع ترشيد الاستهلاك والإنتاج تجد نفسها مرغمة على إجراء مقايضات ملحة وحازمة أكثر فأكثر وعلى تطبيق حلول تكنولوجية ومؤسسية مبتكرة لتيسير التوصل إلى نظم غذائية أكثر استدامة. ويجب أن يتم ذلك بموازاة الحرص على توافر الأغذية للجميع بكميات كافية وبأسعار معقولة ومناسبة من الناحية الثقافية، مما يولد فرصًا للنمو والدخل للمجموعات الأشد ضعفًا ويخفف الضغط على بيئة الموارد الطبيعية.

185- وبموازاة قيام البلدان بتسريع إجراءاتها لتنفيذ خطة عام 2030، تجلّت معالم عدد من التطورات الرئيسية التي تؤثر على استدامة النظم الغذائية. إذ من المتوقع أن يؤدي نمو السكان والمداخيل إلى زيادة ملحوظة في الطلب العالمي على الأغذية، ولو بشكل غير متوازن بين مختلف البلدان والأقاليم، وغالبًا ما سيقابله ارتفاع معدلات التوسع الحضري الذي قد يشهد وفود 2.4 مليار نسمة إضافية إلى المدن الكبرى والمدن بحلول عام 2050. وتؤثر هذه الاتجاهات على تغيير أنماط الطلب نحو منتجات غذائية أكثر اعتمادًا على الموارد وقابلة للفساد مع ما يرافق ذلك من ضغوطات على قاعدة الموارد الطبيعية والبيئة. وبالتوازي مع ذلك، من المتوقع أن تحدث تأثيرات تغير المناخ، مع ازدياد تواتر الأحداث المناخية القصوى، تأثيرًا سلبيًا غير متناسب على الإنتاج في تلك البلدان حيث تشير التوقعات إلى أن يشهد الطلب على الأغذية أكبر معدلات نمو.

186- وينطوي تغيير أنماط العرض والطلب على فرص وتهديدات في آنٍ معًا. فازدياد العجز الغذائي الإقليمي المتنامي يعني أنّ ازدياد التجارة الدولية بالمنتجات الزراعية والغذائية واتساع دور سلاسل القيمة العالمية أمرٌ لا مفرّ منه. وسوف يتعيّن تبسيط حوكمة التجارة بالمنتجات الغذائية حرصًا على استفادة المصدرين من الفرص المتاحة لتوفير أغذية مأمونة من دون المساهمة عن غير قصد في ارتفاع معدلات الوزن الزائد والبدانة، مما يؤدي إلى تفاقم انتشار الأمراض والآفات النباتية والحيوانية العابرة للحدود أو تقويض الفرص المجدية للتنمية الزراعية والصناعية وما ينجم عنها من فرص عمل في البلدان المستوردة. ومن شأن تنامي الطلب المحلي على الأغذية الطازجة المنتجة محليًا أن يولد بدوره فرصًا مجدبة للموردين المحليين وأن يحقّق خلق فرص للعمل في مجال الأعمال التجارية الزراعية والصناعات المتصلة بها وأن يتيح للبلدان القدرة على التحكم بدرجة أكبر بحالة الأمن الغذائي والتغذوي لديها. غير أنّ هذا سوف يتطلب وجود بيئة مشجّعة مناسبة وتنسيق العمل على نحو أفضل لتمكين الجهات الفاعلة المحلية في سلسلة القيمة من المنافسة مع الواردات الغذائية.

البرنامج الاستراتيجي لتمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة (البرنامج الاستراتيجي 4)

187- لا يزال برنامج عمل البرنامج الاستراتيجي 4 يعتمد على فرضية أن تحقيق أهداف متعددة مرتبطة بالنظم الزراعية والغذائية المستدامة³⁸ يتطلب التوصل إلى حلول متكاملة ومتسقة على مستوى السياسات والمؤسسات انطلاقاً من تحليلات شاملة تحدد المعوقات الأساسية وتصنّفها بحسب الأولوية وتطرح طرقاً لمعالجتها، ويجري تطبيقها من خلال تنسيق الجهود بين مختلف أصحاب المصلحة المعنيين بتلك النظم. ويشمل هؤلاء مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة في القطاع الخاص والقطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات والمنتديات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الدولية.

188- وسيجري العمل على تعزيز اتساق نهج التعاطي مع تطوير النظم الزراعية والغذائية وبين مستويات مختلفة من الحوكمة – العالمية والإقليمية والوطنية وشبه الوطنية، وخاصة بسلسلة القيمة. أما على المستويين العالمي والإقليمي، فيدعم البرنامج الاستراتيجي 4 صياغة واعتماد المعايير الدولية في مجال سلامة الأغذية والصحة الحيوانية والصحة النباتية؛ واتفاقات التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف والخطوط التوجيهية الطوعية بما في ذلك ضمن جملة أمور مبادئ الاستثمار المسؤول في النظم الزراعية والغذائية، والتوجيهات المشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن سلاسل الإمداد الزراعي المسؤولة والخطوط التوجيهية الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن النظم الغذائية والتغذية ومدونات السلوك بشأن الفاقد والمهدر من الأغذية. وتساهم هذه الصكوك مجتمعة في تعزيز الحوكمة الدولية للنظم الزراعية والغذائية (الناتج 1) من خلال توفير الأطر لتصميم السياسات الوطنية للبلدان والمعايير والأنظمة والآليات المؤثرة في هذه النظم وتطبيقها (الناتج 2).

189- أما على المستويين الوطني وشبه الوطني، فيدعم البرنامج الاستراتيجي 4 التوصل إلى مواءمة أفضل بين سياسات واستراتيجيات القطاع العام للمساعدة في تصميم مجموعة من التدخلات المتسقة الداعمة لتطوير الأعمال التجارية الزراعية والنظم الغذائية الحضرية وتطبيقها بصورة أفضل. وسيتم استخدام عمليات تقييم صارمة لمساعدة الأجهزة الحكومية الوطنية والحكومية على إجراء مقايضات ووضع سلم بالأولويات بالنسبة إلى التغييرات في البنى المؤسسية والمتعلقة بالحوكمة التي تستند إليها النظم الغذائية المستدامة (الناتج 2). أما على مستوى سلسلة القيمة، فسوف تعزز المنظمة القدرات التقنية والإدارية وستوفر الدعم لحشد قدر أكبر من الاستثمارات (الناتج 3). وسيستند الدعم في كل مستوى من المستويات إلى بيانات وقرائن محسنة (الناتج 4).

190- وإنّ طبيعة النظم الزراعية والغذائية التي تشهد على مشاركة مجموعة متنوعة من الأفراد والمؤسسات والمنشآت الذين تجمعهم روابط عدّة، تتطلّب إقامة شراكات على مستويات مختلفة. وفي إطار تحديد شكل الأطر الدولية التنظيمية والاتفاقات التي تسترشد بها السياسات الوطنية، تدعو الحاجة إلى تدعيم الشراكات القائمة مع منظمات الدولية منها منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة فضلاً عن الأجهزة الإقليمية المعنية من أجل دعم المشاركة الفعالة للبلدان خلال وضع المعايير وعند صياغة الاتفاقات التجارية والخطوط التوجيهية الطوعية وتطبيقها.

³⁸ تعرف النظم الغذائية المستدامة على أنّها نظم توفر الأمن الغذائي والتغذية للجميع من دون إلحاق الضرر بقاعدة الموارد الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية لتوفير الأمن الغذائي والتغذوي للأجيال المقبلة.

191- وعلى المستوى القطري، سيتم تشجيع ودعم الشراكات والبرامج المتعددة أصحاب المصلحة بما في ذلك القطاع العام (من خلال العمل مع وزارات متعددة منها وزارات التجارة والصناعة والصحة، إضافة إلى النظراء التقليديين أي وزارات الزراعة والغابات والثروة السمكية)، والقطاع الخاص المحلي والعاور للحدود الوطنية، ومنظمات المنتجين التي تشمل صغار المنتجين والمنتجين الأسريين، وغرف التجارة الشريكة ومنظمات المستهلكين ومنظمات المجتمع المدني. وسيتم تعزيز الشراكة مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية الدولية من أجل حشد الاستثمارات من القطاعين العام والخاص في سبيل تطوير النظم الزراعية والغذائية خاصة من أجل تصميم وتطبيق آليات تجمع بين مصادر التمويل من القطاعين العام والخاص. وسيجري تعظيم الشراكة بين بلدان الجنوب والشراكة الثلاثية على مستوى نقل المعارف والخبرات في مجال الممارسات الجيدة.

192- وتبرز أهمية الشراكات مع القطاع الخاص من أجل ضمان تنسيق الاستثمارات في مجال تطوير النظم الزراعية والغذائية، لا سيما تلك اللازمة لتيسير وصول صغار المنتجين والمجهزين إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية. وسوف توطد المنظمة هذه الشراكات من أجل دعم إنجاز النواتج المحددة، بما في ذلك على سبيل المثال، من خلال إنشاء منتديات للاتحادات الصناعيّة ودعمها وتيسير حوار أفضل بشأن وضع السياسات وتطبيقها وتوجيه العمل على تصميم الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص من أجل توفير البنى التحتية المطلوبة في الأسواق وتوجيه البحث والتطوير على نحو أفضل، ومن خلال ابتكار نظم عامة وخاصة تتولى توفير التمويل اللازم.

193- وستواصل التركيز على ضمان إبراز جميع عناصر الاستدامة في المواضيع المشتركة في المنظمة وفي الدعم الذي تقدّمه هذه الأخيرة للبلدان. وسيجري توفير الدعم للشمولية الاجتماعية (بما في ذلك المزارعين الأسريين وصغار الجهات الفاعلة، والشباب والسكان الأصليين)، والمساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إعطاء المرأة والرجل فرصاً متساوية للاستفادة من معدلات أعلى من الكفاءة والتنافسية على طول سلاسل قيمة الأغذية الزراعية وعلى مستوى النظم الغذائية عموماً. وستحظى البلدان بالدعم لاكتساب فهم أفضل للعلاقة بين تطوير النظم الغذائية من جهة وتغير المناخ واستخدام الموارد الطبيعية من جهة أخرى، خاصة في ما يتعلق بالفرص التجارية والفرص في الأسواق بالنسبة إلى المنتجات الزراعية والغذائية. وستبقى تداعيات التطورات على مستوى النظم الغذائية بالنسبة إلى الجودة التغذوية للأنماط الغذائية محورية، مثلاً من خلال اكتساب فهم أفضل للعلاقة بين التجارة والتغذية. وسوف يساهم عمل البرنامج الاستراتيجي 4 بصورة مباشرة في تحقيق مقاصد الأهداف 2 و8 و9 و10 و11 و12 و14 و17 من أهداف التنمية المستدامة.

تغير محور التركيز مقارنة بفترة السنتين الماضية

194- أعادت توصيات اللجان الفنية والمؤتمرات الإقليمية خلال سنة 2018 التأكيد على جملة أمور من بينها أهمية التجارة في ما بين الأقاليم وعمالة الشباب ومكافحة الآفات والأمراض العابرة للحدود ومقاومة مضادات الميكروبات والدعم العلمي للأجهزة الدولية المعنية بوضع المعايير ومواجهة التحديات الفريدة التي تعترض الأمن الغذائي والتغذية في الدول الجزرية الصغيرة النامية والحد من الفاقد والمهدر من الأغذية وتطوير النظم الغذائية الحضرية المستدامة. وسعيًا إلى إبراز هذه التوصيات وإدراكًا للاتجاهات والتحديات المستجدة في مجال تطوير النظم الغذائية والتوصيات الصادرة عن تقييم الهدف الاستراتيجي 4 في عام 2017³⁹، سوف توفّر المنظمة الدعم للبلدان من أجل اعتماد نهج خاصة بالنظم الغذائية المستدامة من خلال تطبيق مجموعة من المبادرات البرمجية.

195- وسوف تدعم هذه المبادرات المتكاملة، المصممة من أجل معالجة عناصر كل من نواتج الهدف الاستراتيجي 4، تحقيق درجة أعلى من الاتساق والتنسيق في الإجراءات المتخذة على المستويات الدولية والوطنية وشبه الوطنية وفي سلاسل القيمة. وتصمم هذه المبادرات بحيث تستهدف تحديات محددة على صعيد النظم الغذائية بما في ذلك تعزيز التجارة والأعمال التجارية الزراعية؛ وتطوير النظم الغذائية الحضرية؛ وتأمين فرص عمل للشباب من خلال تطوير سلاسل القيمة؛ ومعالجة مسألة الفاقد والمهدر من الأغذية؛ واستخدام نهج "صحة واحدة" لمعالجة الآفات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود والخطر المتنامي نتيجة مقاومة مضادات الميكروبات. وعلى المستوى القطري، سوف تندرج هذه المبادرات تحت إطار برامجي جامع للأطر الإنمائية الوطنية ذات الصلة بما يعكس الأوضاع والاحتياجات الراهنة في البلدان والتزاماتها إزاء تحقيق أهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنيًا المتصلة بتغير المناخ.

196- وسوف يتعيّن الإقرار بالإجراءات المتعددة أصحاب المصلحة لتنفيذ هذه المبادرات وستواصل المنظمة توطيد التعاون بين الوكالات مع كلٍّ من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومركز التجارة الدولية ومنظمة العمل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ومصرف التنمية الأفريقي والوكالات التي توجد مقرها في روما. وسوف تسعى المنظمة أيضًا إلى تشجيع القطاع الخاص على المشاركة والاستثمار بقدر أكبر، بالإضافة إلى زيادة الدعم المقدم للبرامج بما في ذلك برنامج النظم الغذائية المستدامة التابع لشبكة "صحة واحدة" (إطار البرنامج العشري) لزيادة الاتساق في النهج الخاصة بتطوير النظم الغذائية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية وعلى مستوى سلسلة القيمة.

³⁹ الوثيقتان PC 122/3 و PC 122/3 Sup.1

الهدف الاستراتيجي 5: زيادة قدرة سُبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

بآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
43,007	26,196	16,811	1-5
53,861	41,273	12,588	2-5
260,740	242,792	17,949	3-5
572,747	565,505	7,242	4-5
930,354	875,765	54,590	المجموع

المسائل المستجدة

197- يتعرض السكان وسبل العيش في مختلف أرجاء العالم أكثر فأكثر لشتى أنواع الصدمات والأزمات على نطاق واسع.⁴⁰ ويعتمد 75 في المائة من الفقراء والفئات التي تعاني انعدام الأمن الغذائي في العالم على الزراعة وعلى الموارد الطبيعية المتجددة لتأمين سبل عيشهم ورفاههم. وهم عادة الأشد تأثراً بالكوارث والأزمات والنزاعات، خاصة في حالات الأزمات الممتدة.

198- وتشير التقديرات إلى ارتفاع عدد ناقصي التغذية بأكثر من 800 مليون نسمة⁴¹، في حين يواجه نحو 124 مليون نسمة في 51 بلداً⁴² انعدام أمنهم الغذائي بفعل وجود أزمات أو أحوالاً أسوأ من ذلك. وقد أدت المحركات الرئيسية الكامنة وراء انعدام الأمن الغذائي - النزاعات وانعدام الأمن والنزوح والصدمات المناخية - إلى جانب تفشي الأمراض وفرض الحصول المحدودة على الخدمات الصحية الأساسية ومياه الشرب والإصحاح، إلى حالة من سوء التغذية الحادة في العديد من البلدان.

199- وتقوّض التأثيرات التراكمية الناجمة عن تغير المناخ جميع أبعاد الأمن الغذائي - توافر الأغذية والحصول عليها واستخدامها واستقرارها. وتتطلب الحلول تعزيز الشراكات وتوفير تمويل متعدد السنوات وواسع النطاق للبرامج المتكاملة للحد من المخاطر وإدارتها والتكيف مع تغير المناخ في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة.

200- وتعدّ الأزمات، التي تتفاقم بفعل الصدمات المتصلة بالمناخ، محركاً أساسياً لحالات الأزمات الغذائية الحادة خاصة إذا ما كانت أزمات ممتدة والقدرات المؤسسية ضعيفة. وقد أقرّ مجلس الأمن⁴³ بأنّ النزاعات المسلحة على الجوع، خاصة من خلال إجبار السكان على النزوح عن الأراضي الصالحة للزراعة ومناطق رعي الماشية وصيد الأسماك ومنعهم من الوصول إليها، فضلاً عن القضاء على مخزونات الأغذية والأصول الزراعية وإحداث خلل في أسواق المواد الغذائية. وتتطلب معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في الحالات المتأثرة بالنزاعات اتباع نهج مراعية لتلك النزاعات من أجل مواءمة الإجراءات لتوفير المساعدة الإنسانية الفورية والتنمية الطويلة الأجل والحفاظ على السلام.

⁴⁰ وتشمل هذه الصدمات والأزمات حالات الجفاف والفيضانات والزلازل والأوبئة الناجمة عن الآفات والأمراض والصدمات في الأسواق والنزاعات وحالات النزوح في حالات الأزمات المعقدة والممتدة.

⁴¹ حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم (2018).

⁴² التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية لعام 2018

⁴³ S/RES/2417 (2018)

201- وإنّ الإشارات إلى تنامي انعدام الأمن الغذائي هي تحذير واضح إزاء الحاجة الملحة إلى الاضطلاع بقدر كبير من العمل الإضافي على امتداد محور العمل الإنساني والإنمائي والمتعلق بالسلام وعبر تلك المحاور الثلاثة حرصاً على عدم "إهمال أحد" من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية.

البرنامج الاستراتيجي لزيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات (البرنامج الاستراتيجي 5)

202- يشمل برنامج المنظمة الاستراتيجي الخاص بزيادة القدرة على الصمود العناصر الأساسية الأربعة التالية، تماشياً مع مسودة "توجيهات الأمم المتحدة المشتركة بشأن القدرة على الصمود": (أ) سبل العيش الزراعية والنظم الغذائية ذات الصلة؛ (ب) والمخاطر المتعددة الأبعاد والسياق، بما في ذلك التهديدات وأوجه الضعف والقدرات ومحركات المخاطر القادرة على إحداث خلل في المجتمع أو في نظام ما؛ (ج) والقدرات الأساسية للاستباق والوقاية والاستيعاب والتكيف وتحويل سبل العيش الزراعية والنظم الغذائية قبل حدوث الصدمات؛ (د) واتباع نهج متعدد أصحاب المصلحة و متمحور حول السكان سعياً إلى بناء القدرة على الصمود في ظلّ المخاطر والقطاعات والنظم المتعددة.

203- وتمتّ نظرية التغيير بحسب البرنامج الاستراتيجي 5 عبر الاستقرار (دعم القدرة على الاستيعاب) والمرونة (مساعدة القدرة على التكيف) والتغيير (المساعدة في مجال القدرة التحويلية). أما الدافع الأساسي في هذا البرنامج الاستراتيجي فهو أنّ القدرة على الصمود تتحقق كنتيجة للقدرات الثلاث مجتمعة - القدرة على الاستيعاب والتكيف والتحوّل - على أنّ كلاً منها يؤدي إلى نتيجة مختلفة: المثابرة و/أو التعديل الإضافي و/أو الاستجابات التحويلية.

204- وسوف يعمل البرنامج الاستراتيجي 5 على تعزيز أوجه التكامل والتآزر على نحو أكبر مع البرامج الاستراتيجية الأخرى ومع الشركاء الفنيين والتشغيليين ومن أصحاب الموارد الآخرين، لا سيما في مجال تعزيز القدرة على الصمود في سياق السياسات المستدامة للأمن الغذائي والتغذية والبيئات التمكينية؛ والقدرة على مواجهة المخاطر والنظم الإيكولوجية الزراعية والغذائية الذكية مناخياً والمستدامة؛ والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات وفرص العمل في المناطق الريفية؛ والمساهمات في سبيل الحفاظ على السلام والاستقرار؛ وقدرة سلاسل القيمة الغذائية القابلة للتطبيق على الصمود.

205- وستواصل السعي إلى إقامة شراكات أساسية مع الجهات الفاعلة الأخرى وإلى توطيد تلك الشراكات بما في ذلك مع: (أ) برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال مبادرة الأمم المتحدة للمرونة إزاء المناخ (A2R)⁴⁴ لدعم البلدان والمجتمعات المحلية الأشدّ عرضة لتأثيرات المناخ؛ (ب) وبرنامج الأغذية العالمي من خلال جلسات إحاطة منتظمة لمجلس الأمن في الأمم المتحدة بشأن حالة الأمن الغذائي في البلدان التي تشهد أزمات؛ (ج) والاتحاد الأوروبي من خلال الشبكة العالمية للأزمات الغذائية. وإضافة إلى ما تقدّم، أقامت المنظمة شراكة استراتيجية مع منظمة Interpeace لتحسين القدرات في هذا المجال وهي ستواصل عملها بشكل وثيق وتعاوناً بين الوكالات مع اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات في ما يتعلق بالشؤون الإنسانية ومع آليات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية / اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية وغيرها من الهيئات.

⁴⁴ مبادرة المرونة إزاء المناخ: التوقع والتحمل وإعادة التشكيل (A2R).

206- وسيساهم عمل المنظمة في مجال القدرة على الصمود بصورة مباشرة في تحقيق مقاصد الأهداف 1 و2 و11 و13 و15 و16 من أهداف التنمية المستدامة من خلال مجموعة مؤشرات خاصة بأهداف التنمية المستدامة المدرجة ضمن إطار النتائج الخاص بالهدف الاستراتيجي 5.

تغيير محور التركيز مقارنة بفترة السنتين الماضية

207- سوف يتمحور عمل البرنامج الاستراتيجي 5 خلال فترة السنتين 2020-2021 حول سبعة مسارات عمل متخصصة للاستجابة على نحو أفضل للثغرات المشار إليها في التدخلات المتصلة بمكان الضعف ولطلبات البلدان والمجتمعات المحلية على النحو الآتي:

- (1) الحد من خطر الكوارث والقدرة على الصمود في وجه المناخ - تركيز خاص على دعم البلدان لترجمة مقاصد خطة العمل العالمية على شكل إجراءات ملموسة تجمع بين السياسات والممارسات على المستوى المؤسسي وعلى مستوى المزرعة بموازاة ضمان الاتساق بين المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من جهة والمستوى الإقليمي الفرعي من جهة أخرى.
- (2) نظام الوقاية من الطوارئ (إمبريس) / صحة واحدة - يُعنى نظام الوقاية من الطوارئ، الذي يندرج في إطار نهج "صحة واحدة" المتعدد الاختصاصات والشامل، بالوقاية والإنذار المبكر على امتداد سلسلة الأغذية، بما في ذلك التأهب والتحرك السريع والتنسيق والتواصل وتنمية القدرات.
- (3) المساهمة في الحفاظ على السلام - سوف تعطى الأولوية لتوفير الدعم لنهج أكثر اتساقاً وقدرة تحويلية من أجل المساعدة في الحفاظ على السلام بما في ذلك من خلال تحسين المعارف والقدرات التشغيلية لوضع برامج مراعية للنزاعات وتمحورة حول بناء السلام وتعزيز تلك البرامج في ظلّ الأزمات الممتدة وفي الحالات الهشة والنزوح القسري.
- (4) الأضرار والخسائر الناجمة عن الكوارث والأزمات - من خلال عملية تقييم ورصد منهجية للخسائر والأضرار في الزراعة، بما في ذلك فهم المخاطر الناجمة عن الكوارث والأزمات والنزاعات لرسم سياسات واستثمارات تدرج في إطار الوقاية والتخفيف من وطأة التأثيرات وتدابير الحفاظ على السلام.
- (5) نظم المعلومات عن المخاطر والأمن الغذائي - لدعم وتنسيق مراعاة التحليلات العالمية والقطرية عند صنع القرارات المتعلقة بمسائل الأمن الغذائي الأساسية.
- (6) الحماية الاجتماعية المدركة للمخاطر والمستجيبة للصددمات - لتعزيز المعارف والخبرات التشغيلية من أجل وضع برامج للوقاية الاجتماعية المدركة للمخاطر ومستجيبة للصددمات في ظلّ الأزمات الممتدة وفي الحالات الهشة والنزوح القسري.
- (7) قدرة قطاع الرعي على الصمود - لمعالجة ازدياد حدة الصدمات وتواترها، وهي في الأساس صدمات متصلة بالمناخ، بالإضافة إلى النزاعات والأمراض الحيوانية العابرة للحدود وهو ما أدى إلى ازدياد معدلات الفقر والتعرض للمخاطر لدى الأسر المعيشية الرعوية المتأثرة بها وأدى شيئاً فشيئاً إلى الحد من قدرتها على الصمود في مواجهة الصدمات المقبلة من خلال اتباع نهج براجمي يقوم على استجابة قصيرة الأجل لحالات الطوارئ.

الهدف 6: الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة
(تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحكومة والتغذية)

بالآلاف الدولارات الأمريكية			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	المجموع
1-6	39,327	821	40,148
2-6	9,279	17,479	26,759
3-6	3,528	1,186	4,714
4-6	1,693	0	1,693
5-6	3,254	142	3,395
6-6	2,165	0	2,165
9-6	10,000	0	10,000
المجموع	69,245	19,628	88,873

208- ويضمن الهدف 6 تحقيق المنظمة للجودة الفنية والمعرفة والخدمات، ويقوم بقياسها؛ وجودة وسلامة الإحصاءات التي تصدرها المنظمة؛ وتوفير خدمات عالية الجودة للبرامج الاستراتيجية للعمل على المساواة بين الجنسين، والحكومة، والتغذية، وتغيير المناخ. ويعكس إطار النتائج الخاص بالهدف 6 التحسينات المتوقعة التي تقاس بمؤشرات الأداء الرئيسية لستة نواتج، يقود كل منها أحد كبار المديرين: القيادة الفنية (نائب المدير العام للمناخ والموارد الطبيعية)؛ الإحصاءات (كبير الإحصائيين)؛ المساواة بين الجنسين (مدير شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية)؛ الحكومة (المدير العام المساعد لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)؛ التغذية (مدير شعبة التغذية والنظم الغذائية)؛ تغيير المناخ (مدير شعبة المناخ والبيئة).

جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة (النتائج 1-6)

209- تعتبر جودة وكمال العمل الفني والمعياري للمنظمة أساسية لتنفيذ فعال للإطار الاستراتيجي. ويتحقق هذا الناتج من خلال القيادة الفنية ومراقبة الجودة من قبل الشعب والإدارات الفنية؛ والشبكات الفنية في المقر الرئيسي والمواقع الميدانية؛ وتوفير الخبرة الفنية للبرامج الاستراتيجية والأنشطة الفنية المؤسسية؛ والحوار الفني والسياسي على المستويين العالمي والإقليمي؛ والقدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة بما في ذلك من خلال صندوق متعدد التخصصات؛ والنهوض بالفهم الأساسي للتحديات في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية، وإعداد المطبوعات الرئيسية للمنظمة ذات الجودة العالية.

210- وخلال الفترة 2020-2021، سوف تُسند الأولوية لما يلي:

- (أ) إعداد سرد آمن مدعومًا بالقرائن حول المسارات التي يساهم من خلالها عمل المنظمة المعياري وفي مجال وضع المعايير في إعطاء دفع لأهداف التنمية مستدامة؛
- (ب) توسيع نطاق استعراض الأقران المنهجي بحيث لا يقتصر على المطبوعات الرئيسية للمنظمة بل يشمل أيضًا المنتجات المعرفية الأخرى؛

(ج) تعزيز الموقع الاستراتيجي للقطاعات الزراعية من خلال مساهمة الأجهزة الرئاسية للمنظمة في عملية الرصد والمتابعة والمراجعة لخطة عام 2030 وتعزيز محور تركيز سياسات اللجان الفنية.

جودة إحصاءات المنظمة واستخدامها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة (النتائج 6-2)

211- تعدّ الإحصاءات العالية الجودة ضرورية لتصميم واستهداف سياسات ترمي إلى الحد من الجوع، وسوء التغذية، والفقر في الريف، وللترويج لاستخدام الموارد الطبيعية على نحو مستدام. ويتم تحقيق هذا الناتج من خلال وضع أساليب ومعايير إحصائية دولية جديدة؛ وجمع البيانات القطرية القابلة للمقارنة ومعالجتها ونشرها على المستوى العالمي؛ وتدعيم مؤسسات الإحصاء الوطنية من أجل جمع الإحصاءات الغذائية والزراعية وتحليلها ونشرها واستخدامها لغرض رصد إنجازات أهداف التنمية المستدامة والاسترشاد بها في القرارات المتعلقة بالسياسات والاستثمارات على المستوى القطري.

212- وخلال الفترة 2020-2021، سوف تُسند الأولوية لما يلي:

- (أ) تحسين التصنيفات الدولية والأطر المنهجية للعمل من خلال الإحصاءات على إبراز الأنشطة المنفذة في قطاع الأغذية والزراعة وعلى وضع معايير جديدة على مستوى المنظمة؛
- (ب) تطبيق سياسة البيانات المفتوحة على مستوى المنظمة؛
- (ج) قيادة دور المنظمة بوصفها الوكالة الراعية لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة وعددها 21 مؤشراً؛ وتنسيق جمع البيانات ورفع التقارير العالمية عن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة؛ وتنسيق الدعم الفني الذي تقدمه المنظمة للبلدان من أجل بلورة تلك المؤشرات استناداً إلى منهجيات متفق عليها دولياً وتقنيات تفصيل البيانات الموصى بها؛
- (د) توفير الدعم لمؤسسات الإحصاء الوطنية لاعتماد التعاريف والمفاهيم والتصنيفات المعترف بها دولياً وتعزيز قدرتها على وضع مخططات عامة للإحصاءات الوطنية تتواءم مع أهداف التنمية المستدامة؛
- (هـ) تحسين المهارات التحليلية لدى الإحصائيين والمعرفة الإحصائية لدى المستخدمين، بهدف تعزيز الروابط بين الإحصاءات وعملية صنع القرار.

213- وسوف يساهم أيضاً الناتج 6-2 والمنتجات الإحصائية في المنظمة في إنجاز كل من البرامج الاستراتيجية على النحو المبين أدناه:

البرنامج الاستراتيجي 1: توفير البيانات والتحليلات المتصلة بجميع أشكال انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ودعم مجالات التركيز الجديدة لتقرير الأمن الغذائي والتغذية في العالم؛ والبيانات المتعلقة بالأمن الغذائي، مصنفة بحسب الجنسين؛ والتكامل بين البيانات لدعم رصد السياسات الشاملة والمشاركة بين القطاعات؛ ودعم البلدان لإصدار مؤشرات خاصة بالأمن الغذائي وإجراء عمليات تقييم وطنية منتظمة للأمن الغذائي.

البرنامج الاستراتيجي 2: تحسين البيانات عن الاستدامة الزراعية ونشر تلك البيانات؛ وتوفير الدعم للبلدان من خلال توفير بيانات وتحليلات عالية الجودة بشأن الزراعة، واستخدام الأراضي، وتغيّر استخدام الأراضي ومصادر

الأسماك والحراجة؛ والاستفادة من الشراكات المتنامية مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص من أجل تحليل أوسع للبيانات ونقلها على النحو المناسب إلى البلدان.

البرنامج الاستراتيجي 3: تعزيز البيانات ومنهجيات القياس المتعلقة بالفقر في الريف والعمل اللائق وارتباطها بالزراعة الأسرية وأصحاب الحيازات الصغيرة؛ ودعم تطوير قاعدة بيانات حول الهجرة؛ ووضع بيانات مفصلة مصنفة بحسب الجنس والعمر من مصادر مختلفة عن الدخل في المناطق الريفية ودعم تكامل البيانات لرصد السياسات المتعددة القطاعات المناصرة للفقراء؛ والارتقاء بمستوى مرصد سبل كسب العيش الريفية من خلال تعزيز الشراكات مع البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

البرنامج الاستراتيجي 4: تعزيز ونشر البيانات عن الفاقد من الأغذية وعن أداء أسواق المواد الغذائية الدولية والوطنية؛ وتعزيز البيانات المتعلقة بالاستثمارات الزراعية؛ ووضع بيانات حول بنية النظام الغذائي الزراعي وأنشطة الشركات الزراعية، بما فيها تلك الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ وتحسين البيانات المتعلقة بتنفيذ السياسات الخاصة بأنظمة الأغذية الزراعية وأثرها؛ وتطوير قاعدة الأدلة لدعم الاستراتيجيات الوطنية لخفض الفاقد والمهدر من الأغذية.

البرنامج الاستراتيجي 5: تطبيق المنهجية الرامية إلى قياس الأضرار والخسائر في القطاع الزراعي جزاء الكوارث (المنهجية الرسمية لقياس المؤشر جيم-2 في إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث) وإضفاء الطابع المؤسسي على هذا العمل؛ والمضي قدمًا في توفير الدعم لبناء القدرات للبلدان والأقاليم بشأن هذا المؤشر.

جودة الخدمات ونُهج متماسكة للعمل على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بما يؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية من أجل صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصًا متكافئة للنساء والرجال، وتنفيذ تلك السياسات والبرامج ورصدها (النتائج 6-3)

214- يتوقف تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع إلى حد كبير على الحصول على فرص وحقوق متكافئة للنساء والرجال وتعزيز قدرتهم على أن يكونوا جهات فاعلة في السياقات الاجتماعية والاقتصادية التي يتواجدون فيها. وقد استحوذ المجتمع الدولي، من خلال خطة عام 2030، على عناية سياسية كبرى بشأن الحاجة الملحة للتصدي لأوجه التفاوت بين الجنسين والتوزيع غير العادل للقدرات والفرص والثروات والسلطة والأصوات بين الرجال والنساء.

215- وتقرّ المنظمة بأن أداء القطاع الزراعي غير كافٍ في العديد من البلدان النامية على اعتبار أنّ نصف المزارعين - أي النساء منهم - لا يحظون بالدعم الكافي ولا تزال تُفرض عليهم قيود للحصول على الموارد والخدمات التي يحتاجون إليها لزيادة إنتاجيتهم. ومن شأن سدّ "الفجوة الجنسانية" أن يولّد منافع جمّة في الزراعة من خلال زيادة الناتج الزراعي الإجمالي وتحسين الأمن الغذائي والتغذوي بالإجمال في البلدان النامية.

216- وستظلّ سياسة المنظمة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وخطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة، الإطارين التوجيهيين لتنفيذ ورصد العمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في المنظمة ورفع تقارير مرحلية عنه، ولا سيما في البرامج الاستراتيجية والبناء على الإنجازات والدروس المستفادة منذ عام 2012.

217- وخلال الفترة 2020-2021، سوف تُسند الأولوية لما يلي:

- (أ) إعادة النظر وتعزيز الآليات المؤسسية القائمة لتعميم المساواة بين الجنسين، على النحو المحدد في السياسة وفي خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة - الإصدار 2.0 حرصًا على التنفيذ المنهجي ولمزيد من تيسير مراعاة الأبعاد الجنسانية في العمل البرامجي والمعياري للمنظمة؛
- (ب) دعم جمع واستخدام البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس والمعلومات ذات الصلة عن المساواة بين الجنسين لتوسيع قاعدة الأدلة التي يمكن الاسترشاد بها من أجل وضع سياسات وبرامج متجاوبة مع البعد الجنساني وتنفيذها؛
- (ج) توفير التوجيهات الفنية للبرامج الاستراتيجية للحدّ بقدر أكبر من عدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية مع مراعاة خصائصها.

218- وقد تم الإبقاء على التمويل الخاص بالعمل في مجال المساواة بين الجنسين عند مستوى 21.8 مليون دولار أمريكي بناء على طلب المؤتمر.⁴⁵ وتم تخطيط الموارد في إطار الأهداف الاستراتيجية والوظيفية كما هو مبين في الجدول 7.

الجدول 7: موارد العمل في مجال المساواة بين الجنسين (بآلاف الدولارات الأمريكية)

الفصل	برنامج العمل والميزانية المعدل 2019-2018	التغير	برنامج العمل والميزانية 2021-2020
1	3,233	83	3,316
2	5,088	77	5,165
3	5,909	76	5,985
4	2,101	10	2,111
5	1,077	(66)	1,011
6	3,408	(102)	3,306
8	305	(117)	188
9	91	(1)	90
10	383	10	393
11	160	29	189
المجموع	21,755	0	21,755

219- تمّ تحديد مجالات العمل المحددة التالية في مجال المساواة بين الجنسين في كل برنامج من البرامج الاستراتيجية لتعزيز التركيز الجغرافي وتوسيع نطاقه.

البرنامج الاستراتيجي 1: ستقدّم المنظمة الدعم للبلدان لكي تقوم بدمج الأبعاد الجنسانية في سياسات الأمن الغذائي والتغذية، وفي البرامج والأطر القانونية وآليات الحكومة ذات الصلة بالاستناد إلى العمل الجاري لتعزيز القدرات الوطنية من أجل تنفيذ توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وستواصل المنظمة من خلال لجنة الأمن الغذائي العالمي الحرص على معالجة مسائل المساواة بين الجنسين في وثائق وضع المعايير العالمية وفي الحوارات الرفيعة المستوى بشأن السياسات الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية.

البرنامج الاستراتيجي 2: ستقوم المنظمة بتوطيد الشراكات الدولية والوطنية لتعميم إدارة الموارد الطبيعية المستجيبة للقضايا الجنسانية وحوكمتها الرشيدة، بالإضافة إلى الزراعة الذكية مناخياً والتكنولوجيات والممارسات الموفرة ليد العاملة التي تقلل من عبء عمل المرأة وتزيد من إنتاجيتها. وهي ستواصل أيضاً تعزيز قدرات المزارعين لمعالجة الأسباب الكامنة وراء أوجه الضعف وعدم المساواة.

البرنامج الاستراتيجي 3: ستقوم المنظمة بنشر وتشجيع اعتماد مجموعات الأدوات والتوجيهات لتصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات وبرامج للحدّ من الفقر ومراعية للشؤون الجنسانية واستثمارات زراعية تركز على فرص المشاركة المتساوية في المنظمات الريفية والحصول على الأراضي وتوفير الخدمات الاستشارية والمالية في الريف والحماية الاجتماعية وفرص العمل اللائق في الريف الريفي.

البرنامج الاستراتيجي 4: سوف تعمد المنظمة إلى نشر النهج والأدوات التي تمّ تطويرها لدعم البرامج والسياسات التي تعزز قدرة النساء من المزارعين والرعاة وصيادي الأسماك على الوصول إلى الأسواق المحلية والوطنية والدولية الأعلى قيمة، وتحسين فرص النساء للمشاركة في أنشطة إضافة القيمة. وستوطد المنظمة تعاونها

أيضاً مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من خلال المجموعة المعنية بالتأثيرات التجارية وإصدار مطبوع مشترك عن المساواة بين الجنسين والأتمتة الزراعية.

البرنامج الاستراتيجي 5: ستواصل المنظمة تطوير قدرات البلدان لمراعاة مسألتي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عند وضع خطط الحد من مخاطر الكوارث وتحليل العلاقات بين المساواة بين الجنسين والأمن الغذائي من أجل إحلال السلام الدائم. وستواصل المنظمة تقديم الدعم للبلدان من أجل معالجة تأثيرات المنظور الجنساني في حالات النزاعات وإدارة مخاطر الكوارث والإنذار المبكر، بما في ذلك جمع البيانات المفصلة بحسب الجنسين لأغراض تحليل القدرة على الصمود ومكامن الضعف.

جودة الخدمات لقواعد وآليات ومؤسسات خاصة بالحوكمة أكثر شمولية وفعالية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الهدف الاستراتيجي (الناتج 4-6)

220- يساعد إدماج منظور الحوكمة في عمل المنظمة على تعزيز فعالية دعم سياسة المنظمة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ويتم ذلك عن طريق توفير مشورة استراتيجية لآليات وعمليات الحوكمة العالمية الرئيسية، بما في ذلك إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتوجيهات بشأن القضايا المتصلة بالسياسات والحوكمة على الصعيدين الإقليمي والوطني، ودعم عمل المنظمة في مختلف البلدان والمبادرات الإقليمية. وتشجع شبكة دعم الحوكمة على تبادل المعارف والخبرات وتعطي توجيهات للمساعدة في مواجهة التحديات على صعيد الحوكمة. وتعمل الشبكة مع الحكومات لتوليد الأدلة والتحليل لتعزيز الاتساق السياسي والمؤسسي والفعالية في تحديد عقبات الحوكمة الرئيسية والتعامل معها.

221- وخلال الفترة 2020-2021، سوف تُسند الأولوية لما يلي:

(أ) تعزيز قدرات موظفي المنظمة لمعالجة مسائل الحوكمة والاقتصاد السياسي في المجالات ذات الأولوية من البرامج الاستراتيجية (مثلاً النظم الغذائية المستدامة والنهج الإنمائية الإقليمية وتغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث)؛

(ب) دعم مشاركة المنظمة في العمليات العالمية، بما في ذلك خطة عام 2030 وعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما يكفل الدعم للأهداف الخاصة بالأغذية والزراعة في أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2030؛

(ج) دعم البرامج الاستراتيجية من أجل وضع شراكات متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات وتعميمها على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

222- وسوف يساهم أيضاً الناتج 4-6 والحوكمة في تحقيق كل من البرامج الاستراتيجية على النحو المبين أدناه:

البرنامج الاستراتيجي 1: التوعية وتحسين القدرة على تحديد ومعالجة قضايا الحوكمة والاقتصاد السياسي بموازاة مؤازرة الجهود في سبيل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية على المستوى القطري من خلال معالجة مسألة الحوكمة في

العمليات والبرامج السياساتية الرئيسية التي تؤثر على نتائج الأمن الغذائي والتغذية والتشديد على الدور الحاسم الذي تؤديه الحكومة المحسنة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة كافة.

البرنامج الاستراتيجي 2: تيسير الاتساق بين السياسات والعمليات المشتركة بين القطاعات والمتعددة أصحاب المصلحة لتخطي التشتت بين القطاعات الفرعية للمحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والحراجه وتعزيز أطر الحكومة الخاصة بإدارة الموارد الطبيعية على المستوى القطري.

البرنامج الاستراتيجي 3: المساهمة في صياغة السياسات والبرامج لمعالجة مسألة الفقر في الريف بما في ذلك من خلال دعم تحليل الاقتصاد السياسي عند صياغة السياسات والبرامج، بالإضافة إلى دور المؤسسات في التنفيذ الفعال للسياسات والبرامج.

البرنامج الاستراتيجي 4: التنسيق مع الشعب والمكاتب الميدانية المعنية لإعداد برامج متعددة أصحاب المصلحة متمحورة حول المنتجين (تحالفات من أجل العمل). والغرض من هذه البرامج هو تيسير اتباع سياسات تجارية وزراعية أكثر اتساقاً على المستويين القطري والإقليمي وتوطيد الروابط بين السياسات والاستثمارات وتعزيز حوكمة سلاسل القيمة، خاصة لفائدة المزارعين الأسريين وصغار المزارعين وغيرهم من الأطراف الفاعلة على نطاق صغير.

البرنامج الاستراتيجي 5: معالجة قضايا الحوكمة المتعلقة بدمج إدارة مخاطر الكوارث وأطر التكيف مع تغير المناخ على المستويين القطري والمحلي بما يؤدي إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الكوارث المتصلة بالمناخ وفي وجه الأزمات الغذائية. وتوفير الدعم لتخطي قضايا محددة على صعيد الحوكمة تتعلق بالفجوة الإنسانية الإنمائية في سياق الاستجابة الدولية للنزاعات والحالات الطوارئ الإنسانية.

ضمان الجودة والتماسك في عمل المنظمة على التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهندسة الدولية للتغذية (الناتج 6-5)

223- تولى المنظمة اهتماماً متزايداً للتغذية من خلال معالجة الأسس الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الطويلة الأجل للأمن الغذائي والتغذية، لا سيما تلك المتصلة بمفهوم النظم الغذائية المستدامة. ويجعل هذا المنظمة في موقع القائد بالنسبة إلى المبادرات وآليات الحوكمة الدولية لتحسين التغذية، بالإضافة إلى مساعدة البلدان على تحقيق أهدافها المتصلة بعمل البرامج الاستراتيجية.

224- وخلال فترة السنتين 2020-2021، سوف تُسند الأولوية لما يلي:

- (أ) دعم سياسية منظومة الأمم المتحدة والتنسيق التشغيلي في مجال التغذية؛
- (ب) دعم الأعضاء في متابعة إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية في سياق أهداف التنمية المستدامة، مع تسريع الجهود من خلال عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية؛
- (ج) التشارك مع منظمة الصحة العالمية في الرصد والإبلاغ عن تنفيذ إعلان روما عن التغذية وإطار العمل للمؤتمر الدولي الثاني للتغذية، بالتعاون الوثيق مع وكالات أخرى في الأمم المتحدة، وصناديق وبرامج ومنظمات إقليمية أخرى؛
- (د) تعزيز تحليل النظم الغذائية والمعلومات عن السياسات لدعم الحوار بشأن السياسات المستند إلى الأدلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية؛
- (هـ) التشجيع على تنفيذ نهج على مستوى المنظمة لتعميم التغذية في البرامج الاستراتيجية.

225- فرص زيادة إدماج التغذية في عمل البرامج الاستراتيجية هي على النحو التالي:

البرنامج الاستراتيجي 1: تحسين الحوكمة والتنسيق بين أصحاب المصلحة وتعميم التغذية في السياسات والبرامج وخطط الاستثمار الغذائية والزراعية. والاستفادة من الخطوط التوجيهية العالمية القائمة حالياً وتشجيع التغيير على مستوى السياسات والمؤسسات وتحفيز الاستثمارات المراعية للتغذية في النظم الغذائية عبر مختلف القطاعات.

البرنامج الاستراتيجي 2: تحويل نظم الإنتاج الزراعي (بما في ذلك المحاصيل، والثروة الحيوانية، ومصايد الأسماك والغابات) بما يساهم في تحقيق نواتج تغذوية مواتية بهدف تنويع الإنتاج الغذائي من خلال اعتماد زراعة مراعية للتغذية، ومع احترام البيئة وإدارتها وتعزيز التنوع البيولوجي المحلي.

البرنامج الاستراتيجي 3: استهداف الفئات الضعيفة من الناحية التغذوية (مثل الأطفال والنساء في سن الإنجاب والمرضى) فضلاً عن تشجيع الأنماط الغذائية الصحية من خلال برامج الحماية الاجتماعية المراعية للتغذية. ودعم برامج التغذية المدرسية والتغذية المتكاملة التي بإمكانها أن توفر مدخلاً شاملاً لتحسين التغذية

الموجهة للأطفال الذين هم في سنّ الذهاب إلى المدرسة، بالإضافة إلى تحفيز إنتاج أصحاب الحيازات الصغيرة مما يؤدي إلى الارتقاء بسبل عيش المزارعين.

البرنامج الاستراتيجي 4: من خلال تحسين كفاءة تجهيز الأغذية وتوزيعها وتوافرها لجميع الفئات السكانية، ينبغي للتطورات التي تشهدها النظم الغذائية أن تضمن إدخال تحسينات على النوعية التغذوية للنظم الغذائية وتجنب الخسائر الغذائية والتغذوية، والمخاطر التي تهدد سلامة الأغذية. ومن شأن التطورات على مستوى النظم الغذائية أن توفر أيضاً فرص عمل وزيادة في الدخل، وأن تتيح للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة القدرة على الوصول إلى أغذية ذات قيمة تغذوية أكبر.

البرنامج الاستراتيجي 5: إدماج أهداف التغذية في خطط الصمود الخاصة بالبلدان ومواءمتها مع استراتيجياتها الخاصة بالأمن الغذائي والتغذية. ومن شأن توفير المساعدة الفنية لاستخدام نظم مراقبة الأمن الغذائي والتغذية مثل مقياس التغذية الحادة التابع للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي (بما في ذلك مؤشرات النمط الغذائي والتغذية) أن يشكل مصدر إلهام لصانعي السياسات وأن يدفع إلى اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب لمواجهة التهديدات المحدقة بالأغذية والتغذية.

ضمان جودة وتماسك عمل المنظمة بشأن تغيير المناخ بما يتماشى مع استراتيجية تغيير المناخ من خلال تعميم تغيير المناخ في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية لتغيير المناخ (النتائج 6-6)

226- لقد اكتسب دور الزراعة في التكيف مع تغيير المناخ والحد من آثاره، أهمية بارزة في السنوات الأخيرة. وتوجه استراتيجية المنظمة الخاصة بتغيير المناخ عمل المنظمة لتحقيق ثلاثة نواتج تعزز بعضها البعض: (أ) تعزيز القدرات الوطنية بشأن تغيير المناخ من خلال توفير المعرفة والخبرة التقنيتين؛ (ب) تحسين إدماج الأمن الغذائي والزراعة والغابات ومصايد الأسماك في الخطة الدولية المتعلقة بتغيير المناخ؛ (ج) تقوية تنسيق وإنجاز عمل المنظمة.

227- وإن خطة عمل استراتيجية المنظمة لتغيير المناخ هي جزء لا يتجزأ من الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل وتحدد لكل من النواتج المتوقعة العمل الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة من خلال كلٍّ من البرامج الاستراتيجية.

228- وخلال الفترة 2020-2021، سوف تُسند الأولوية لما يلي:

(أ) دعم تطبيق المساهمات المحددة وطنياً والعمل على مزيد من تنقيح التزامات البلدان الخاصة بإجراءات التكيف والتخفيف من التأثيرات في ظلّ تغيير المناخ وذلك من خلال: العمليات السياسية ودعم التنسيق بين المؤسسات وتنمية القدرات والتدخلات التقنية؛ ومن خلال تسهيل الحصول على التمويل الوطني والدولي للمناخ؛ ومن خلال تقديم المساعدة لإعداد برامج الاستثمار ودعم البلدان في جعل استثماراتها المحلية أكثر ذكاءً من الناحية المناخية. وتعزيز قدرة البلدان على المشاركة على نحو نشط في عمليات التفاوض الدولية بشأن تغيير المناخ، على غرار عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة وإطار

الشفافية المعزز ضمن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والشراكات الدولية من مثل الشراكة بشأن المساهمات المحددة وطنياً من خلال مجموعة العمل المواضيعية المعنية بالزراعة والأمن الغذائي واستخدام الأراضي.

(ب) دعم البلدان لإدماج الأمن الغذائي واعتبارات القطاعات الزراعية واعتبارات تعيّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والبرامج ذات الصلة الوطنية والإقليمية. وإعطاء توجيهات للبلدان بما يتسق مع الأولويات والإجراءات الوطنية التي تقوم بها الوزارات الأخرى، بما في ذلك التوفيق بين العمليات الزراعية والبيئية ودعم عملية التخطيط والتمويل الكافي لوضع خطط تكيف وطنية مخصصة واتخاذ إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً. وستعمل المنظمة مع هيئات التمويل ذات الصلة لتعزيز اعتبار القطاعات الغذائية والزراعية في قرارات التمويل المتصلة بتغير المناخ. ويشمل الشركاء الرئيسيون: الصندوق الأخضر للمناخ، ومرفق البيئة العالمي، وبنوك التنمية الإقليمية، وشركاء التنمية الثنائيين والمتعددين الأطراف، والقطاع الخاص، وكذلك فرص التمويل المتكررة الأخرى.

(ج) تعزيز القدرة الداخلية لتنسيق وتنفيذ عمل المنظمة في مجال تغير المناخ، بما في ذلك من خلال الشبكة الفنية بشأن تغير المناخ وعمليات التحديث الإلكترونية المنتظمة والندوات عن التطورات الدولية والمواضيع المستجدة وعمليات التبادل المنتظمة مع جهات الاتصال الإقليمية الرئيسية المعنية بتغير المناخ.

229- وترد في ما يلي فرص التصدي لتغير المناخ في كل برنامج من البرامج الاستراتيجية:

البرنامج الاستراتيجي 1: من شأن تقييم احتمالات التعرض لتأثيرات تغير المناخ أن يساعد على توجيه السياسات والاجراءات الوطنية المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية بهدف أخذ التغييرات المتوقعة في الحسبان. وسوف يعزز بناء القدرات الوطنية لتوليد واستخدام البيانات الرامية إلى نمذجة توقعات الانتاج في مواجهة تغير المناخ عملية التخطيط التي تهدف إلى الوقاية من الجوع وسوء التغذية. كذلك، فإن التنوع من أجل تغذية أفضل سوف يدعم التكيف مع تغير المناخ والقدرة على الصمود في وجه الظواهر المناخية الحادة.

البرنامج الاستراتيجي 2: من شأن تشجيع نظم الإنتاج المستدام الذكية مناخياً للمحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك أن توفر خيارات للبلدان لمواجهة الأمن الغذائي وتغير المناخ والفقر بشكل متزامن. كما أن تحسين فهم طرق استنزاف تغير المناخ للموارد الطبيعية المتوفرة ونوعيتها يؤدي إلى أنشطة هادفة أكثر لصون هذه الموارد وإدارتها بهدف زيادة الانتاجية والانتاج بصورة مستدامة، ودعم التكيف مع تغير المناخ، فضلاً عن النهوض بإمكانات التخفيف من التأثيرات.

البرنامج الاستراتيجي 3: يؤثر تغير المناخ بشكل غير متناسب على المجتمعات المحلية والأسر المعيشية التي تعاني الفقر أصلاً ويدفع بعدد أكبر من السكان إلى دائرة الفقر. ومن الأهمية بمكان أن تكون الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة عن تغير المناخ مفهومة ومخططاً لها على نحو أفضل من أجل التقليل من الهجرة الناجمة عن ضيق الحال، والصراع على الموارد أو قدر أكبر من التمييز ضد المرأة أو ضد فئات اجتماعية معينة. ولا بدّ من الاعتراف على نطاق أوسع بدور المزارعين الأسريين وأصحاب الحيازات الصغيرة في الادارة المستدامة للموارد. وينبغي للسياسات المناخية أن تراعي التنمية الريفية وينبغي لسياسات التنمية الريفية أن تراعي الجوانب المناخية.

البرنامج الاستراتيجي 4: سوف يؤثر تغير المناخ على التطورات التي ستطرأ على النظم الزراعية والغذائية وسيتأثر بها. كما سيؤثر على قدرة بعض البلدان على تأمين الغذاء لسكان المناطق الحضرية الذين يزداد عددهم، مع تداعيات كبيرة على التجارة، وسيهدد استمرارية مجموعة واسعة من سلاسل القيمة أيضاً، نتيجة تزايد الآفات والأمراض. وستكون هناك حاجة لعمليات التكيف في تجهيز المنتجات الزراعية والغذائية وتوزيعها الرامية إلى تعزيز فرص تحقيق قيمة مضافة، بهدف التشجيع على اعتماد التقنيات الذكية مناخياً على امتداد سلسلة القيمة. كذلك، فإن إعادة تصميم سلاسل القيمة وإمداداتها من الطاقة لتخفيف الضغط على الموارد الطبيعية يوفر بدوره فرصاً للتخفيف من آثار تغير المناخ.

البرنامج الاستراتيجي 5: أصبح منع وقوع الكوارث الناجمة عن تغير المناخ أقلّ كلفة بكثير من عملية إعادة التأهيل والإنعاش. وفي وقت يتزايد فيه الطلب مقابل محدودية الميزانيات المخصصة للمساعدة الإنسانية، ينبغي مضاعفة الجهود من أجل تقييم مكامن الضعف وتوجيه البلدان نحو ممارسات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ.

الباب 7: برنامج التعاون التقني

بآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
4,444	0	4,444	1-7
136,344	0	136,344	2-7
140,788	0	140,788	المجموع

نطاق العمل

230- يسمح برنامج التعاون التقني للمنظمة بالاستفادة من موارد برنامجها العادي، من خلال تيسير وصول الدول الأعضاء إلى معارف المنظمة وخبرتها التقنية في جميع المجالات ذات الأولوية التي يغطيها الإطار الاستراتيجي للمنظمة. وتعتبر الأولويات المحددة في أطر البرمجة القطرية والمؤتمرات الإقليمية دليلاً لاستخدام برنامج التعاون التقني، من أجل تقديم المساعدة التقنية المستندة إلى الطلب بهدف الاستجابة لاحتياجات الحكومات وتشجيع التغيير وتنمية القدرات والمساعدة في تعبئة الموارد. ويتم تصميم مشاريع برنامج التعاون التقني لتحقيق نتائج ملموسة وفورية بطريقة فعالة من حيث التكلفة ولتحفيز التغييرات من أجل التنمية.

231- ويرد برنامج التعاون التقني كباب منفصل في القرار الخاص بالاعتمادات لأغراض الميزانية. ويتضمن عنصرين رئيسيين، هما: إدارة برنامج التعاون التقني ودعمه (7-1)، وهذا جزء يتقاسمه كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛ ومشاريع برنامج التعاون التقني (7-2)، التي تقدم مساعدات مباشرة إلى البلدان الأعضاء. وتماشياً مع القرارات الصادرة عن المؤتمر في عام 2008⁴⁶، فإن 82 في المائة من اعتمادات مشاريع برنامج التعاون التقني تُخصّص للمشاريع الإنمائية، وتوزّع على الأقاليم وتخضع لإدارة الممثلين الإقليميين، في حين تُخصّص 15 في المائة لمشاريع الطوارئ، و3 في المائة للمشاريع الإقليمية، كما هو مبين في الملحق 6.

232- وواصل برنامج التعاون التقني تطوره استناداً إلى التدابير التي وافق عليها المجلس في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة والثامنة والأربعين بعد المائة⁴⁷ والتي رمت إلى مواءمة استخدام برنامج التعاون التقني على نحو أفضل مع الإطار الاستراتيجي وإلى تعزيز وضع برامج برنامج التعاون التقني ورصدها وعملية تنفيذها لتحسين دقة توقيت استجابة المنظمة لأولويات البلدان. ونتيجة لذلك، لا تزال معدلات الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني والإنفاق ذي الصلة تشهد تحسناً. ومن المتوقع أن تؤدي تحسينات إضافية جرت خلال فترة السنتين 2018-2019 إلى توطيد هذه التحسينات. ويجري إيلاء عناية خاصة لتبسيط السياسات والإجراءات التشغيلية بموازاة تحسين رصد النتائج وتوثيقها.

⁴⁶ المرفق هاء والفقرة 35 (الإجراءان 3-22 و3-23) من الوثيقة C 2008/REP

⁴⁷ الفقرة 18 من الوثيقة CL 145/REP؛ والفقرة 9(أ) و(ب) من الوثيقة CL 148/REP

الآفاق بالنسبة إلى الفترة 2020-2021

233- رَحَّب المؤتمر في دورته الأربعين في عام 2017 بزيادة حصة برنامج التعاون التقني إلى 14 في المائة من اعتمادات الميزانية الصافية، عملاً بقرار المؤتمر 89/9 وبالتوصية الواردة في قرار المؤتمر 2015/6⁴⁸ وقد تم الإبقاء على هذه الحصة على حالها في الاقتراح الحالي.

234- وخلال الفترة 2020-2021، سوف يتمحور التركيز حول تحسين دقة توقيت استجابة المنظمة لطلبات الحصول على المساعدة بما يكفل المواءمة الاستراتيجية، بما في ذلك مع الجهود المتصلة بعملية الإصلاح في الأمم المتحدة، وتوفير تنمية القدرات والدعم لتعبئة الموارد. وسيتواصل العمل على تحقيق غايات المساواة بين الجنسين.⁴⁹ وسيتم تصميم مشاريع برنامج التعاون التقني بحيث تحقق نتائج ملموسة وفورية بصورة مجدية من حيث الكلفة وبما يحفز التغييرات الإنمائية بغرض ضمان جدوى المساعدة المتاحة واستدامتها. وسيجري رصد نتائج المشاريع البراجمية والمنفردة وعرضها بطرق مبتكرة.

⁴⁸ الفقرة 75(د) من الوثيقة C 2017/REP

⁴⁹ الجدول 19 في الوثيقة C2019/8

الهدف الوظيفي 8: التواصل

بآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
33,446	2,392	31,054	1-8
30,061	321	29,739	2-8
14,765	1,051	13,713	3-8
78,271	3,765	74,507	المجموع

نطاق العمل

235- يقدم الهدف الوظيفي 8 الأساس لقياس وظائف التواصل في المنظمة. وهذه الوظائف تدعم تحقيق الأهداف التي تنشدها المنظمة من خلال تنوع وتوسيع نطاق الشراكات وأنشطة الدعوة، وزيادة مستوى وعي الناس، وتوفير الدعم السياسي والموارد، وتعزيز تنمية القدرات وإدارة المعارف. والوحدات المسؤولة عن هذه الوظائف هي، على التوالي: شعبة الشراكات؛ ومكتب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ ومكتب الاتصالات في المنظمة؛ وشعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد.

أولويات الفترة 2020-2021

الشراكات وحياسة الأراضي وتنمية القدرات

236- إن شعبة الشراكات مسؤولة عن التنسيق والإشراف على عمليات تحديد شراكات المنظمة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية وتعزيزها ورعايتها، واستقطاب الدعم لرسائل المنظمة وضمان تنسيق المبادرات الرامية إلى تنمية قدرات البلدان الأعضاء وانطوائها على أثر دائم. وتعمل هذه الشعبة على كفالة أن تكون عمليات أصحاب المصلحة المتعددين جزءاً لا يتجزأ من العمل المقرر الاضطلاع به وتنفيذه من قبل المنظمة، وتقدم دعماً محدد الأهداف لضمان حقوق الملكية وتنمية القدرات من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

237- وستكون الأولويات للفترة 2020-2021 كالاتي:

- (أ) تعزيز تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالشراكات، تماشياً مع هدف التنمية المستدامة 17، وتنشيط موظفي المنظمة للشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة على المستويين الإقليمي والوطني؛
- (ب) وزيادة استخدام نُهج تنمية القدرات ضمن البرامج الاستراتيجية؛
- (ج) وتطبيق الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحياسة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والمبادئ الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية وميثاق ميلانو بشأن السياسات الغذائية في المدن والخطة العالمية للبرلمانيين لمكافحة جميع أشكال سوء التغذية؛
- (د) وتطبيق عقد الزراعة الأسرية إلى جانب الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي؛
- (هـ) وتنفيذ سياسة منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بالشعوب الأصلية.

التعاون الثلاثي وبين بلدان الجنوب

238- جرى مؤخرًا استحداث مكتب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي لتلبية الطلبات المتنامية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وهذا المكتب مسؤول عن تنسيق جهود المنظمة في إطار مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتشجيع تبادل الحلول الإنمائية وتشاطرها؛ واستكشاف فرص جديدة لبناء الشراكات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وإيجاد طرق تمويل جديدة للشركاء المتعددي أصحاب المصلحة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛ وتنظيم فعاليات للتوعية بهذا النوع من التعاون وإبرازها على نحو أكبر.

239- وستكون الأولويات في إطار هذا الترتيب الجديد كالتالي:

- (أ) مواصلة تعميم التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ضمن الإطار الاستراتيجي للمنظمة لدعم البلدان الأعضاء وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- (ب) تصميم مشاريع التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي والأنشطة ذات الصلة بصورة متنوعة أكثر وتحسين أثر المبادرات ذات الصلة؛
- (ج) وتوسيع نطاق الشراكات في مجال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال مذكرات التفاهم والاتفاقات من أجل التوفيق بين العرض والطلب؛
- (د) وتوطيد التعاون وتعميقه مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الوكالات التي توجد مقرها في روما من أجل تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

الاتصالات

240- تساعد الاتصالات المرنة والاستراتيجية والمحددة الأهداف على حشد الدعم لتحقيق غايات المنظمة وأهدافها الاستراتيجية. ويتولى مكتب الاتصالات تنسيق أنشطة الاتصالات في المنظمة من خلال شبكة من الخبراء في مجال الاتصالات في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومواقع أخرى في مختلف أنحاء العالم. وتواصل المنظمة سعيها للوصول إلى جماهير جديدة، من خلال إقامة عدد متزايد من الشراكات الإعلامية الجديدة، وتوسيع نطاق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الاتصالات الإقليمية، وتبسيط الموقع الإلكتروني، وتحديد مستودع وثائق المنظمة، وزيادة عدد المطبوعات الصادرة.

241- وسيُنصب تركيز الاتصالات في المنظمة خلال الفترة 2020-2021 على ما يلي:

- (أ) الماضي قدما في زيادة بروز المنظمة كمركز للتميز وتبسيط الضوء على دور المنظمة كمنظمة رئيسية من منظمات الأمم المتحدة تتصدر الجهود العالمية من أجل القضاء التام على الجوع، وذلك من خلال قنوات نشر المعلومات الموجودة ومن خلال تنظيم أحداث خاصة وحملات تواصل والتسويق الاجتماعي والاتصالات وغير ذلك من فعاليات المنظمة؛

- (ب) ودعم احتياجات المنظمة في مجال الاتصالات مع التركيز بشكل خاص على النتائج على المستوى القطري لإبراز العمل الذي تضطلع به المنظمة لمساعدة الأعضاء في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والأهداف المنصوص عليها في خطة التنمية لعام 2030؛
- (ج) وتعزيز نشر معارف المنظمة وخبراتها من خلال قنوات متعددة كالندوة العامة وحملات التعميم والمطبوعات والاستعانة أكثر فأكثر بوسائل التواصل الاجتماعي وتعزيز الموقع الإلكتروني للمنظمة باعتباره أحد قنوات الاتصال الرئيسية في المنظمة؛
- (د) وتعزيز أواصر التعاون مع الشركاء في المجالات المتصلة بالطباعة والوسائط السمعية والبصرية ووسائل التواصل الاجتماعي والنشر، بما في ذلك من خلال إقامة شراكات استراتيجية عالمية وإقليمية جديدة لإبراز عمل المنظمة في مجال خطة عام 2030 وما تبذله من جهود في سبيل القضاء التام على الجوع؛
- (هـ) ومواصلة تعزيز الاتصالات الداخلية واعتماد وسائل مبتكرة من أجل إرسال رسائل وإشارات متنوعة وعلى نطاق أوسع في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية.

تطوير الأعمال وتعبئة الموارد

242- تسعى شعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد إلى زيادة قاعدة الموارد وتنويعها وضمان أن تدعم جميع الموارد التي تتم تعبئتها الإطار الاستراتيجي. وتقوم هذه الشعبة بتيسير تطوير الأعمال بما يتماشى مع الإطار الاستراتيجي وخطة أهداف التنمية المستدامة وهي تقود المشاركة الاستراتيجية للشركاء من أصحاب الموارد بغية استقطاب موارد مخصصة بقدر أقل وأكثر قدرة على التنبؤ بها. وحرصاً على أن تتخذ المنظمة أفضل وضع في المشهد الإنمائي، توفر الشعبة معلومات عن الأسواق وخدمات التعميم، بالإضافة إلى خدمة رفع التقارير حرصاً على المساءلة عن الموارد التي تجري تعبئتها.

243- وسينصب التركيز بشكل خاص على ما يلي:

- (أ) تطوير الأعمال وتحليل الأسواق لتحسين الموقع في البلدان أو في المجالات المتخصصة التي تكون فيها حافظة المنظمة الحالية أدنى من الإمكانيات. وسيحظى بالأولوية في هذه الحالة التعميم والمفاوضات بشأن الأولويات الإنمائية المشتركة المتصلة بأهداف التنمية المستدامة باعتبارها إطاراً مشتركاً للعمل؛
- (ب) وتعزيز قدرات المنظمة لتحسين الموقع وتعبئة الموارد على المستويات القطرية والإقليمية وفي المقر الرئيسي؛
- (ج) وتطوير أدوات وخدمات وأطر برمجية جديدة للتعاون بما يسهل تعبئة الموارد ويعزز كفاءة المنظمة في التعامل مع المساهمات الطوعية؛
- (د) وتوفير خدمات رفع التقارير للإبلاغ على نحو أفضل عن النتائج والدروس المستفادة تماشياً مع مقاصد أهداف التنمية المستدامة وإبراز مساهمات الشركاء من أصحاب الموارد على نحو أفضل.

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات

بالآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
36,687	0	36,687	1-9
36,687	0	36,687	المجموع

نطاق العمل

244- يشمل الهدف الوظيفي 9 توفير حلول وخدمات في مجال تكنولوجيا المعلومات تكون مناسبة من حيث التوقيت وتتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة دعماً لاحتياجات المنظمة في مجال الأعمال، على أن يقاس ذلك من خلال مؤشرين رئيسيين للأداء. ووحدة الأعمال المسؤولة هي شعبة تكنولوجيا المعلومات التي لها السلطة على جميع أنشطة المنظمة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في جميع أنحاء العالم.

245- وفي فترة السنتين 2018-2019، انتقلت شعبة التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا المعلومات نحو استراتيجية رقمية في المنظمة. وقد شمل هذا إنشاء القدرة في مجال الحوكمة والابتكار الرقمي لمتابعة تطوير الحلول والشراكات بالتواصل مع شعبة الشراكات دعماً لولاية المنظمة. وجرى تحديث خدمات تكنولوجيا المعلومات الرئيسية وتحسينها من خلال استحداث نماذج تكنولوجيا حديثة ونظم معلومات وحلول مبتكرة للارتقاء بمستوى الكفاءة والفاعلية والامتثال.

246- وتمثل النتيجة المنشودة للفترة 2020-2021 في أن توفر تكنولوجيا المعلومات في المنظمة قيمة من خلال تحسين جدوى الأصول الرقمية لتقديم الخدمات في جميع المواقع الجغرافية بالاستعانة بحلول مبتكرة تكون مناسبة من حيث التوقيت وتتسم بالجودة والكفاءة وفعالية التكلفة، وتكنولوجيات تحويلية وشراكات خارجية، مدعومة بسياسات ومعايير تكنولوجيا المعلومات. وسيحقق ذلك من خلال ثلاثة مخارج: (1) منتجات وخدمات فعالة وفي الوقت المناسب، ودعم الأعمال؛ (2) وتطوير الأصول الرقمية وضمان ما يتصل بذلك من أمن وتوافر؛ (3) والرقابة لضمان أن تكنولوجيا المعلومات في المنظمة ترضي قداماً بطريقة متماسكة وفقاً للسياسات والمعايير التي تتبعها المنظمة.

أولويات الفترة 2020-2021

247- أولويات فترة السنتين 2020-2021 هي كالتالي:

- المضي قدماً في اعتماد الاستراتيجية الرقمية للمنظمة؛
- وتيسير الحصول على المعلومات وتشجيعه على مختلف مستويات المنظمة في مختلف أنحاء العالم من خلال منصات مبتكرة للبيانات؛
- وتحسين كفاءة وامتثال أساليب العمل التي تستخدم حلولاً موثوقة وفعالة من حيث التكلفة في مجال تكنولوجيا المعلومات على مختلف مستويات المنظمة في مختلف أنحاء العالم.

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه

بالآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
16,702	879	15,823	1-10
12,960	408	12,552	2-10
36,369	648	35,720	3-10
66,031	1,935	64,095	المجموع

نطاق العمل

248- يشمل الهدف الوظيفي 10 الوظائف المتصلة بالحوكمة والإشراف والتوجيه في المنظمة. ووحدات العمل المسؤولة هي شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم، ومكتب التقييم، ومكتب المفتش العام، ومكتب المدير العام، ومكتب الشؤون القانونية والأخلاقية، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب دعم المكاتب الميدانية.

249- وتهدف هذه الوظائف إلى توجيه المنظمة بشكل فعال من خلال الإدارة والإشراف الاستراتيجيين، وتعزيز الالتزام السياسي والتعاون مع الدول الأعضاء. وينطوي ذلك على إقامة الترتيبات والعمليات المؤسسية لتقييم النتائج البراجمية واتخاذ إجراءات بشأنها وبشأن سلامة المنظمة؛ إضافة إلى دعم عملية الحوكمة الفعالة من خلال ضمان الامتثال للنصوص الأساسية وللسياسات التي تعتمدها الأجهزة الرئاسية. وتمثل إحدى الأولويات الرئيسية للفترة 2018-2021 في تسريع وتيرة تنفيذ الإطار الاستراتيجي مع الأخذ بعين الاعتبار المستحقات العالمية الرئيسية في مجال السياسات.

أولويات الفترة 2020-2021

حوكمة المنظمة

250- ستركز شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم على تقديم خدمات على نحو فعال إلى الأجهزة الرئاسية والدستورية، وتنفيذ القرارات الصادرة عنها بطريقة شفافة وتستجيب للاحتياجات، وإنتاج وثائق ذات جودة عالية مترجمة حسب معايير دقيقة في الوقت المناسب، وخدمات ترجمة فورية دقيقة وموثوق بها.

251- وستعمل الشعبة بشكل خاص، خلال الفترة 2020-2021، على وضع الصياغة النهائية لتقييم معايير الأمم المتحدة الخاصة بالوثائق والمباشرة بتنفيذها بصورة تدريجية لضمان قدر أكبر من التشغيل المتبادل والمساءلة عن المحتوى المعياري الذي تتداول بشأنه الأجهزة الرئاسية والدستورية في المنظمة. وسيسهل ذلك زيادة استخدام بيانات المنظمة، وزيادة شفافية العمليات المتعلقة بالبيانات، بما يمكن تدفق العمل بطريقة أكثر سلاسة في المنظمة.

الإشراف

252- يتولّى مكتب التقييم إجراء تقييم معمّق وموضوعي لعمل المنظمة على مستوى جميع مصادر التمويل. وستواصل العمل من أجل تطبيق التوصيات الواردة في التقييم المستقل لوظيفة التقييم في المنظمة (2016)، وكذلك قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على ما يلي:

- (أ) التنظيم المنهجي لأساليب التقييم بشأن مساهمة المنظمة على المستوى القطري؛
 (ب) وتعزيز الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقييم مساهمات المنظمة في تحقيق النتائج الإنمائية على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية.

253- ويقدم مكتب المفتش العام المشورة والتقييم في ما يتعلق بكفاية وفعالية الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر وعمليات الحوكمة، التي يتم قياسها من خلال مؤشر أداء رئيسي بشأن تغطية المراجعة التي تم تقديمها مع التركيز على المجالات العالية المخاطر. وسيولي مكتب المفتش العام اهتماما خاصا لما يلي:

- (أ) التنفيذ الكامل لإدارة المخاطر على مستوى المنظمة لضمان أكبر قدر من التوافق بين خطة مكتب المفتش العام المتعلقة بالمراجعة القائمة على المخاطر وأولويات الإدارة؛
 (ب) وتنفيذ إطار الرقابة الداخلية في المنظمة بما في ذلك تقديم بيان الرقابة الداخلية المرفق بالكشوفات المالية، مما سيُمكن مكتب المفتش العام من تقديم ضمانات أشمل حول فعالية نظام الرقابة الداخلية في المنظمة؛
 (ج) وزيادة تحسين النظام المعياري في المنظمة لمكافحة الاحتيال.

التوجيه

254- يضمّ التوجيه الوظائف التي توفرها القيادة التنفيذية للمنظمة، وعلى الأخص مكتب المدير العام وكذلك مكتب المستشار القانوني، ومكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، ومكتب دعم المكاتب الميدانية.

255- ويضطلع مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية بالولاية الملقاة على عاتقه استجابةً لطلبات الأعضاء والمدير العام ومختلف مكاتب المنظمة. ويهدف إلى تقديم المشورة القانونية الموثوق بها وفي الوقت المناسب لدعم إجراءات المنظمة وتنفيذ برنامج عملها. ويقيم الأمور في ضوء السياسات والاستراتيجيات والقواعد والإجراءات الموافق عليها والتي وضعتها الأجهزة الرئاسية، ويقدم توصيات لضمان الالتزام بها من المنظور القانوني. ويقدم المشورة القانونية ذات الصلة والدقيقة وفي الوقت المناسب للأجهزة الرئاسية والدستورية وللأعضاء، لتسهيل اتخاذ القرارات وتحقيق النتائج المنشودة.

256- وسيواصل مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد التركيز على التحسينات المتعلقة بتخطيط العمل القائم على النتائج، وإعداد الميزانية والرصد، على أن يقاس ذلك بنسبة المخرجات المحققة؛ وإدماج نظم البيانات ذات الصلة؛ والسياسات والخطط التوجيهية لإعداد أطر البرمجة القطرية ورصدها؛ وإعداد وثائق التخطيط والإبلاغ الرئيسية لتنظر فيها الأجهزة الرئاسية. وتماشياً مع التركيز المستمر على الرقابة الداخلية المعززة والإدارة الفعالة للمخاطر، سيواصل المكتب ضمان وجود العمليات المناسبة على مستوى المنظمة لتقييم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر ومناقشتها والإبلاغ عنها.

257- ويهدف مكتب دعم المكاتب الميدانية إلى تحسين كفاءة المكاتب الميدانية وفعاليتها وقدراتها الرئيسية من أجل تحقيق الأولويات المتفق عليها مع الحكومات المضيفة. ويدعم المكتب مشاركة الحكومات من خلال التشاور والتواصل بشأن جميع المسائل المتصلة بوجود المنظمة على المستوى القطري. وسيركز المكتب على ما يلي:

- (أ) تنسيق تنفيذ الإصلاحات في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية عبر شبكة المكاتب الميدانية؛
- (ب) وضع خارطة طريق لتحديث تغطية المكاتب القطرية تماشياً مع التوجيهات الواردة من الأجهزة الرئاسية في المنظمة؛
- (ج) وتيسير الإشراف من خلال خطة الوقاية من الغشّ الجديدة والإلكترونية والخالية من المخاطر في المكاتب الميدانية، بما يتيح إمكانية الكشف عن خطر حدوث حالات غشّ وتدابير التخفيف من وطأة التأثيرات والإجراءات اللازمة لتعزيز الرقابة الداخلية؛
- (د) وتشجيع تبادل المعارف بين المكاتب الميدانية وتحديد أفضل الممارسات والعمل مع أصحاب الأعمال التجارية لتحسين السياسات المتصلة بشبكة المكاتب الميدانية، بما يعكس تصورات المكاتب الميدانية واحتياجاتها؛
- (هـ) وإنشاء المكتب الإقليمي الفرعي الجديد لبلدان المشرق العربي من خلال تعبئة الدعم اللوجستي والمالي والإداري اللازم من البلدان المعنية؛
- (و) واستعراض ومتابعة الاتفاقات مع البلدان المضيفة لتحسين عملية دفع المساهمات النقدية من قبل الحكومات الشريكة والمدفوعات المخصصة لحساب الأمانة من أجل مكتب الشراكة والاتصال.

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة

بآلاف الدولارات الأمريكية			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	المجموع
1-11	10,591	735	11,326
2-11	1,506	1,827	3,333
3-11	53,109	8,718	61,827
المجموع	65,206	11,279	76,485

258- يشكل الهدف الوظيفي 11 الأساس لقياس الإدارة والتنظيم الفعالين والكفؤين للموارد البشرية والمالية وغيرها من الموارد والأصول المادية من خلال ستة مؤشرات أداء أساسية مع مقاصد محددة لفترة سنتين، بالاستفادة من الإنجازات التي تحققت. ووحدات العمل المسؤولة هي إدارة الخدمات المؤسسية ومكتب الموارد البشرية.

أولويات الفترة 2020-2021

259- ستركز إدارة الموارد البشرية على أولويتين اثنتين يتم قياسهما من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة:

- (أ) المحافظة على مجموعات المهارات والتوظيف وتعيين موظفين من ذوي المؤهلات الرفيعة وتطوير قدراتهم، فضلاً عن وضع الخطط الخاصة بالقوة العاملة وحلّفها لتحسين المواءمة بين إدارة الموارد البشرية والاحتياجات الاستراتيجية والبرامجية في المنظمة، بما في ذلك من خلال التنقل، بموازاة تحقيق المساواة بين الجنسين (ولا سيما في المناصب العليا) والتمثيل الجغرافي العادل؛
- (ب) والسعي إلى زيادة الكفاءة وتخفيض تكاليف المعاملات من خلال مواصلة تبسيط العمليات والإجراءات الخاصة بالموارد البشرية، وتبسيط القواعد، وزيادة استخدام التكنولوجيا والأتمتة والابتكار.

260- وستركز إدارة الموارد المالية على عمليات الإشراف والرصد والرقابة الداخلية في ما يتعلق بالعمليات التجارية لضمان الامتثال للوائح والقواعد والإجراءات المالية، خصوصاً في المكاتب الميدانية. وسيتم استكمال ذلك بمبادرات لتنمية القدرات محددة الأهداف، يتم فيها تحديد أوجه القصور من خلال الإشراف والرصد. وسيتم قياس الإدارة الفعالة والكفؤة للموارد المالية من خلال الحصول على رأي غير مشغوع بتحفظ من المراجع الخارجي بشأن الكشوفات المالية السنوية، بما في ذلك بشأن بيان الرقابة الداخلية.

261- وتضمن إدارة خدمات المشتريات شراء السلع والأشغال والخدمات بطريقة استراتيجية وأخلاقية وشفافة وقائمة على الخدمات تمثل أفضل قيمة مقابل المال. ومع تزايد حصة المشتريات التي تقوم بها المكاتب الميدانية مباشرة، سينصب التركيز على دعم شبكة المكاتب الميدانية، وخاصة في ما يلي:

- (أ) توطيد التعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من خلال عمليات المشتريات المشتركة؛

- (ب) وزيادة مستوى تفويض السلطات في ما يتعلق بمشتريات المكاتب الميدانية، وزيادة تمكين المكاتب الميدانية لتلبية الاحتياجات المحلية الخاصة بالمشتريات، مع العمل في الوقت ذاته على إدارة المخاطر من خلال التدريب والمشورة والرصد؛
- (ج) وتبسيط عمليات المشتريات بالنسبة إلى المكاتب الميدانية وإعداد هيكل خاص بالموظفين والدعم يتمتع بالمرونة اللازمة للتكيف مع الاحتياجات التنظيمية المتغيرة وبيئة تمويل التنمية، بما في ذلك توسيع شبكة خبراء التوريد الذين يُستعان بهم بصورة استراتيجية في العمليات العالية المخاطر ليس فقط للتخفيف من المخاطر وإدارتها وإنما أيضًا لمواصلة العمل على بناء القدرات لتأدية العمليات في البلدان بغرض تعزيز الامتثال وتحسين تنفيذ البرامج؛
- (د) وتعزيز وظيفة الرصد من خلال استحداث أدوات وتقارير للرصد والإبلاغ عن أنشطة التوريد والحفاظة عليها.

262- ويتولى مركز الخدمات المشتركة توفير الخدمات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية والأجور والموارد المالية والسفر تماشياً مع معايير الأداء والجودة المتبعة. كما يوفر المركز الدعم من خلال وظيفة مركز الاتصال الذي يعمل على المستوى العالمي من مواقع موزعة على ثلاث قارات لتوفير خدمات متعددة اللغات على مدار الساعة. وسوف تتمحور جهود المركز على مواصلة تعزيز عمليات الرقابة الداخلية؛ وتبسيط العمليات الإدارية وتوحيدها وأتمتتها؛ وتحسين جودة الأدلة والإجراءات والمواد المساعدة في العمل للتفاعل على نحو أفضل مع الخدمات والنظم الإدارية.

الباب 13: الإنفاق الرأسمالي

بآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
16,892	0	16,892	1-13
16,892	0	16,892	المجموع

نطاق العمل

263- أنشئ مرفق الإنفاق الرأسمالي كباب من أبواب برنامج العمل والميزانية بموجب قرار المؤتمر 2003/10. ويحدد المرفق ويأذن بالمصروفات على أصول مادية وغير مادية تتجاوز مدة حياتها النافعة فترة السنتين المالية في المنظمة والتي تتطلب عموماً مستوى من الموارد يتعذر تمويله في إطار اعتمادات فترة مالية واحدة. وتحوّل المادة 6-11 من اللائحة المالية تحويل أي رصيد في حساب الإنفاق الرأسمالي للاستخدام في الفترة المالية التالية.

264- وتحقق الاستثمارات الرأسمالية في المنظمة منافع من حيث توفير بنية الأساسية وبيئة عمل أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأعمال في المنظمة وتنفيذ الأهداف الاستراتيجية. وعلى هذا النحو، يوفر هذا المرفق الاستثمارات المطلوبة لصيانة وتحسين منتجات المنظمة وخدماتها بشأن: (أ) المنصات الخاصة بالمعلومات والبيانات التقنية؛ (ب) والنظم التشغيلية والإدارية؛ (ج) والبنية التحتية والخدمات. ويتولى مجلس إدارة الإنفاق الرأسمالي، الذي يترأسه نائب المدير العام (العمليات)، تقييم جودة الاستثمارات ورصد تنفيذ مشاريع الإنفاق الرأسمالي في ما يتعلق بأهميتها بالنسبة إلى المنظمة، والمنافع والتكاليف القابلة للقياس، والجداول الزمنية والمخاطر.

أولويات الفترة 2020-2021

265- سيركز الإنفاق الرأسمالي على خمسة مجالات استثمار رئيسية، وهي:

- الاستثمارات في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي تشمل توفير خوادم وشبكات تخزين واتصالات لضمان توفير بنية أساسية فعّالة وكفؤة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستوفي أفضل الممارسات المعيارية في القطاع وتدعم احتياجات أعمال المنظمة؛
- الاستثمارات في النظم الإدارية المؤسسية لضمان أن تستمر نظم تخطيط الموارد في المنظمة في تلبية المتطلبات الدينامية، التشغيلية منها والمتعلقة بالأعمال، في كل من المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية؛
- الاستثمارات في التطبيقات التقنية المؤسسية لتحسين وتعزيز إدارة البيانات والمعلومات الفنية في المنظمة؛
- الاستثمارات في نظم المعلومات الإدارية لمعالجة متطلبات إعداد التقارير التشغيلية وتحليل البيانات ودعم صنع القرار الإداري؛
- الاستثمارات في بناء البنية الأساسية والمرافق لضمان الامتثال للوائح الصحة والسلامة وتخفيض تكاليف الصيانة والتشغيل.

الباب 14: الإنفاق الأمني

بآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
8,801	96	8,705	1-14
13,776	60	13,716	2-14
22,577	156	22,421	المجموع

نطاق العمل

266- يغطي مرفق الإنفاق الأمني تكاليف الموظفين وغير الموظفين التي ترتبط ارتباطاً مباشراً بأمن وسلامة موظفي المنظمة وأصولها في المقر الرئيسي وفي الميدان، حسبما ينص عليه قرار المؤتمر رقم 2005/5. ويكمن الهدف من وراء ذلك في ضمان تمتع موظفي المنظمة بالقدرة اللازمة لأداء المهام الملقاة على عاتقهم بأمن وأمان في جميع المواقع التي تعمل فيها المنظمة. والوحدة المسؤولة عن العمل في هذا المجال هي دائرة الأمن التي ترفع تقاريرها إلى المدير العام المساعد لإدارة خدمات المنظمة.

267- وتهدف وظيفة الأمن في المقر الرئيسي إلى ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ برامج المقر الرئيسي، وهي توفر الدعم لتنفيذ مهمة المدير العام باعتباره المسؤول المختار عن الأمن بالنسبة إلى إيطاليا. كما تشمل الاتصال والتنسيق مع الحكومة المضيفة وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، وإقامة نظم لإدارة الأمن، وتهيئة بيئة تمكينية، وضمان سلامة الموظفين وأمنهم داخل مباني مقر المنظمة. وتتضمن الأنشطة المضطلع بها السلامة من الحرائق، وبعض التدابير المتعلقة بالبنية الأساسية، ومسائل الصحة المهنية، وذلك بالاستناد إلى الخطوات المتخذة على مدى السنوات القليلة الماضية لتهيئة بيئة عمل أكثر أماناً وسلامة لموظفي المقر الرئيسي.

268- ووظيفة الأمن في الميدان تُمكن المنظمة من تنفيذ برامجها بكفاءة وفعالية مع ضمان أمن الموظفين وسلامتهم ورفاههم، من خلال إسداء الخبرة الفنية والمشورة بطريقة تتسق مع سياسات المنظمة ومع إطار نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن المتمثل في "لا برامج بغير أمن". وتحقيقاً لهذا الهدف، تقوم دائرة الأمن برصد البيئة الأمنية السائدة وتقديرها من منظور عمليات المنظمة على المستوى القطري وتتخذ تدابير تصحيحية لزيادة سلامة وأمن موظفي المنظمة وبعثاتها، بالتعاون الوثيق مع إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن.

269- ويتم توجيه التقدم في وضع برنامج المنظمة الخاصة بالسلامة والصحة المهنيين عن طريق عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالسلامة والصحة المهنيين التي تضمّ الوحدات الرئيسية المسؤولة عن سلامة وصحة الموظفين في المقر الرئيسي والممثلات في الميدان.

أولويات الفترة 2020-2021

الأمن في المقر الرئيسي

270- ستستمر الأولويات الخاصة بالأمن في المقر الرئيسي في التركيز على عمليات تقييم التهديدات التي يتم إجراؤها بشكل مشترك مع السلطات المحلية وتحسين القدرات الداخلية للوقاية والاستجابة في حالات الطوارئ من خلال كفاءة مستوى من التدريب لموظفي الأمن يمثل للمعايير التي تعتمد عليها الأمم المتحدة والسلطات المحلية. كما ستعطي الأولوية لضمان إكمال جميع الموظفين في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية التدريب الجديد (BSAFE) (Being Safe) الإلزامي في الأمم المتحدة والذي سيحل محل كل من "التدريب الأمني الأساسي" (BSTIF) والتدريب الأمني المتقدم في الميدان (ASTIF).

الأمن في الميدان

271- ستتمثل أولويات الأمن في الميدان في تقديم الدعم المستمر إلى المكاتب الميدانية من خلال الترقب والوقاية والحماية والاستجابة من أجل التخفيف من وطأة المخاطر الناجمة عن النزاعات المسلحة والإرهاب والجرائم والاضطرابات المدنية والكوارث الطبيعية. وستواصل دائرة الأمن تزويد المكاتب الميدانية بالخبرة الفنية والتدريب في مجال الأمن والتمويل للمعدات الأمنية والمشورة والدعم التنفيذي. وتكمن إحدى الأولويات في الامتثال الكامل لتدابير إدارة المخاطر الأمنية/للمعايير الأمنية الدنيا للعمل (SRM/MOSS). كما أن المتخصصين في الشؤون الأمنية والمستشارين الأمنيين يوجدون في أماكن شديدة الخطورة، بما في ذلك مكتبان إقليميان اثنان، وهم دائماً رهن الإشارة لمواجهة الحوادث وإسداء أشكال أخرى من المشورة حسب الاقتضاء.

المصروفات الطارئة

بآلاف الدولارات الأمريكية			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	النتيجة التنظيمية
600	0	600	1-12
600	0	600	المجموع

272- لا تزال الموارد المخصصة للمصروفات الطارئة على حالها منذ برنامج العمل والميزانية للفترة 1980-1981.

التحويل إلى صندوق التسويات الضريبية

273- أنشئ صندوق التسويات الضريبية في 1 يناير/كانون الثاني 1972.

274- وتماشياً مع الممارسة المتبعة منذ 1972-1973، تُقدّم ميزانية الفترة 2020-2021 على أساس إجمالي، بإضافة اعتماد خاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين إلى مجموع ميزانية العمل الفعلية. ولن يكون لذلك أي تأثير على الاشتراكات المستحقة الدفع من جانب البلدان الأعضاء التي لا تفرض ضرائب على مستحقات الموظفين؛ فحصولها الكاملة من الاعتماد الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين يتم استردادها، بخصمها من اشتراكاتها المستحقة الدفع.

275- أما البلدان الأعضاء التي تفرض ضرائب على مستحقات الموظفين، فسيتم تخفيض حصتها من الاعتماد الخاص بالاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين بحسب المبلغ المقدر أن يكون ضروريا لتلبية مطالبات موظفي المنظمة المعنيين باسترداد الضرائب.

276- ويمثل مبلغ 92.2 مليون دولار أمريكي المخصص للفترة 2020-2021 الفرق بين تكاليف المرتبات الإجمالية والصافية، في ما يتعلق بالموظفين من الفئة الفنية والفئات العليا، استناداً إلى جدول مرتبات الأمم المتحدة في 1 يناير/كانون الثاني 2019.

277- وإن استخدام المبالغة الدائنة الناشئة عن خطة الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين مقابل اشتراكات الأعضاء المقررة سيُعرض بعد أن يتخذ المؤتمر قراراً بشأن جدول الاشتراكات الذي سيطبق في الفترة 2020-2021.

الملحق 2: إطار النتائج للفترة 2018-2021 - الأهداف الاستراتيجية والوظيفية

الهدف الاستراتيجي 1			
المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية			
<p>المقاصد</p> <p>- تخفيض الوفيات المبكرة بمقدار الثلث من خلال الوقاية والعلاج بحلول عام 2030 (الهدف 3-4)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- ضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي بحلول عام 2030 (الهدف 1-2)</p> <p>- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 (الهدف 2-2)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير المعدية (الهدف 1-3-4)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- معدل انتشار نقص التغذية (الهدف 1-2-1)</p> <p>- معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد وسط السكان، استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (الهدف 2-1-2)</p> <p>- معدل انتشار توقّف النمو بين الأطفال دون سن الخامسة (الهدف 1-2-2)</p> <p>- معدل انتشار سوء التغذية بين الأطفال دون سن الخامسة، مصنّفين حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن) (الهدف 2-2-2)</p>	

الهدف الاستراتيجي 1	
المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	
<p>1-1-ألف: عدد البلدان التي اعتمدت سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار شاملة قطاعية و/أو شاملة لعدة قطاعات يدعمها إطار قانوني للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030</p>	<p>النتائج 1-1: التزام البلدان التزاماً سياسياً صريحاً بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030</p>
<p>المخرج 1-1-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر سياسية وخطط وبرامج استثمار قطاعية وشاملة لعدة قطاعات للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030</p>	
<p>المخرج 1-1-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على وضع أطر قانونية وخاصة بالمساءلة وتنفيذها لإعمال الحق في غذاءٍ كافٍ</p>	
<p>1-2-ألف: عدد البلدان التي لديها آليات شاملة للحوكمة والتنسيق والمساءلة لاستئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.</p>	<p>النتائج 2-1: تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحوكمة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030</p>
<p>المخرج 1-2-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على حوكمة الأمن الغذائي والتغذية</p>	
<p>1-3-ألف: عدد البلدان التي تستخدم الأدلة المستمدة من التحليلات الشاملة والمشاركة بين القطاعات لكي تسترشد بها في قراراتها المتعلقة بالسياسات والبرامج لاستئصال الجوع، وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030.</p>	<p>النتائج 3-1: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة للقضاء على</p>

الهدف الاستراتيجي 1 المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية	
	الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
المخرج 1-3-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تحليل انعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية ومساهمة القطاعات وأصحاب المصلحة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	
المخرج 1-3-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على رصد وتقييم السياسات والبرامج والتشريعات ذات الصلة بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	
المخرج 1-4-1: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تخصيص الموارد المالية واستخدامها للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030	النتائج 1-4: تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
المخرج 1-4-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تنمية الموارد البشرية والتطوير التنظيمي في مجالي الأمن الغذائي والتغذية	

الهدف الاستراتيجي 2 جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	
المقاصد	المقاصد
<ul style="list-style-type: none"> - ضمان حفظ وترميم النظم الإيكولوجية البرية والنظم الإيكولوجية للمياه العذبة الداخلية بحلول عام 2030 (الهدف 1-15) - مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي بحلول عام 2030 (الهدف 3-15) - ضمان حفظ النظم الإيكولوجية الجبلية بحلول عام 2030 (الهدف 4-15) 	<ul style="list-style-type: none"> - مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية من خلال ضمان المساواة في حصولهم على الأراضي بحلول عام 2030 (الهدف 2-3) - ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل بحلول عام 2030 (الهدف 2-4) - الحفاظ على التنوع الجيني للبذور والنباتات المزروعة والحيوانات الأليفة بحلول عام 2030 (الهدف 2-5)
المؤشرات	المؤشرات
<ul style="list-style-type: none"> - مساحة الغابات كنسبة من مجموع مساحة اليابسة (الهدف 1-1-15) - نسبة المواقع الهامة من التنوع البيولوجي البري والمياه العذبة المشمولة في المناطق المحمية، بحسب نوع النظام الإيكولوجي (الهدف 2-1-15) - نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة (الهدف 1-3-15) - مؤشر الغطاء الأخضر الجبلي (الهدف 2-4-15) 	<ul style="list-style-type: none"> - حجم الإنتاج لكل وحدة عمل حسب فئات حجم المؤسسة الزراعية/الرعية/الخرجية (الهدف 1-3-2) - نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (1-4-2) - عدد الموارد الجينية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة المضمونة في مرافق حفظ على المدى المتوسط أو الطويل (الهدف 1-5-2) - نسبة السلالات المحلية التي تصنف على أنها معرضة للخطر، أو غير معرضة للخطر، أو تقف عند مستوى غير معروف لخطر انقراضها (الهدف 2-5-2)

الهدف الاستراتيجي 2 جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة		
<p>المقاصد</p> <p>- تنظيم الصيد على نحو فعال وإنهاء الصيد المفرط من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه بحلول عام 2020 (الهدف 4-14)</p> <p>- حفظ 10 في المائة على الأقل من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام 2020 (الهدف 5-14)</p>	<p>المقاصد</p> <p>- زيادة كفاءة استخدام المياه زيادة كبيرة والحد بدرجة كبيرة من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه بحلول عام 2030 (الهدف 4-6)</p>	<p>المقاصد</p> <p>- زيادة كفاءة استخدام المياه على مدى فترة من الزمن (الهدف 1-4-6)</p> <p>- حجم الضغط الذي تتعرض له المياه: سحب المياه العذبة كنسبة من موارد المياه العذبة (الهدف 2-4-6)</p>
<p>المؤشرات</p> <p>- نسبة الأرصد السمكية داخل مستويات مستدامة بيولوجياً (الهدف 1-4-14)</p> <p>- تغطية المناطق المحمية في ما يتعلق بالمناطق البحرية (الهدف 1-5-14)</p>		

الهدف الاستراتيجي 2 جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة	
<p>1-2-ألف: عدد البلدان التي اعتمد فيها المنتجون ممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة</p> <p>1-2-باء: نسبة البلدان التي فيها درجة عالية من تنفيذ مدونة سلوك المنظمة بشأن الصيد الرشيد</p> <p>1-2-جيم: عدد البلدان التي ترفع تقارير عن التقدم المحرز في الإدارة المستدامة للغابات (الهدف 1-2-15)</p>	<p>النتائج 1-2: اعتماد البلدان لممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك</p>
<p>1-2-ألف: عدد البلدان التي لديها سياسات وبرامج استثمار ذات صلة تشجع استدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتعالج بشكل صريح الإنتاجية والإيرادات، والتكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف من حدته، وصون البيئة، وتعزيز التنسيق المشترك بين القطاعات.</p>	<p>النتائج 2-2: وضع البلدان لسياسات وآليات للحكومة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة</p>
<p>1-2-2: صياغة السياسات والاستراتيجيات وبرامج الاستثمار دعماً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك والتصدي لتغير المناخ والتدهور البيئي</p>	<p>المخرج 1-2-2: تحسين قدرات الحكومات وأصحاب المصلحة على تيسير حوار السياسات المشترك بين القطاعات لوضع استراتيجيات وبرامج أكثر تكاملاً لاستدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، ومعالجة تغير المناخ والتدهور البيئي</p>
<p>2-3-ألف: عدد البلدان التي أصدرت تقارير وطنية بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تتناول مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالهدف الاستراتيجي 2، وتعالج استدامة قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك</p>	<p>النتائج 3-2: تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات</p>
<p>2-3-باء: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدرتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزيز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ وتحقيق تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع</p>	

<p>خطة تكثيف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستحقات لفترة السنتين، أو غير ذلك) (الهدف 1-2-13)</p> <p>2-3-3-جيم: التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الهدف 1-6-14)</p> <p>2-3-3-دال: المساعدة الإنمائية الرسمية والنفقات العامة الموجهة لحفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية واستخدامها استخدامًا مستدامًا (الهدف 1-15-ألف)</p>	
<p>المخرج 1-3-2: تقديم الدعم لضمان الإدراج الفعال لقطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك في آليات الحوكمة الدولية، لا سيما في ما يتعلق بخطة عام 2030، وتغير المناخ، وجداول الأعمال والصكوك الخاصة بالتنوع البيولوجي والتصحر والبيئة تحت مسؤولية المنظمة.</p>	
<p>المخرج 2-3-2: تعزيز قدرات المؤسسات على تنفيذ السياسات والصكوك الدولية التي تعزز الإنتاج المستدام وتعالج تغير المناخ والتدهور البيئي.</p>	
<p>2-4-4-ألف: عدد البلدان التي تتوفر فيها البيانات والمعلومات بالقدر الكافي وجودتها واستخدامها في عمليات صنع السياسات المتعلقة بقطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة.</p>	<p>الناتج 4-2: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والحراجة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته</p>
<p>المخرج 1-4-2: استحداث منتجات معرفية استراتيجية تعالج القضايا الإقليمية أو العالمية وتدمج المعلومات المتعلقة بالإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي.</p>	
<p>المخرج 2-4-2: تعزيز قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها والإبلاغ عنها لاتخاذ القرارات بشأن الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة.</p>	

الهدف الاستراتيجي 3 الحد من الفقر في الريف			
<p>المقاصد</p> <p>- مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية (الهدف 2-3)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين بحلول عام 2030 (الهدف 1-1)</p> <p>- تخفيض نسبة الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون الفقر بحلول عام 2030 (الهدف 2-1)</p> <p>- ضمان تمتع جميع الرجال والنساء بنفس الحقوق بحلول عام 2030 (الهدف 4-1)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- متوسط إيرادات صغار منتجي الأغذية، بحسب الجنس ومكانتهم كأفراد من الشعوب الأصلية (الهدف 2-3)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الدولي (الهدف 1-1-1)</p> <p>- نسبة السكان الذين يعيشون دون خط الفقر الوطني، بحسب الجنس والعمر (الهدف 1-2-1)</p> <p>- نسبة السكان الذين يعيشون في أسر معيشية يمكنها الحصول على الخدمات الأساسية (الهدف 1-4-1)</p> <p>- نسبة مجموع السكان البالغين الذين لديهم حقوق مضمونة لحيازة الأرض (الهدف 2-4-1)</p>	
<p>المقاصد</p> <p>- التوصل تدريجيا إلى تحقيق نمو الدخل ودعم استمرار ذلك النمو لأدنى 40 في المائة من السكان بمعدل أعلى من المعدل المتوسط الوطني بحلول عام 2030 (الهدف 1-10)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير المتحقين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام 2020 (الهدف 6-8)</p> <p>- اتخاذ تدابير فورية للقضاء على السخرة واستئصال عمل الأطفال (الهدف 7-8)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- معدلات نمو نصيب الفرد من إنفاق الأسر المعيشية أو إيراداتها ضمن أدنى 40 في المائة من السكان ومجموع السكان (الهدف 1-1-10)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- نسبة الشباب (الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 سنة) خارج دائرة التعليم والعمالة والتدريب (الهدف 1-6-8)</p> <p>- النسبة المئوية للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 سنة والمنخرطين في سوق عمل الأطفال وعددهم، بحسب الجنس والعمر (الهدف 1-7-8)</p>	
		<p>المقاصد</p> <p>13-ب تشجيع آليات زيادة القدرات بما يضمن فعالية التخطيط والإدارة المتصلين بتغير المناخ في البلدان الأقل تقدماً والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة</p> <p>المؤشرات</p> <p>13-ب-1 عدد البلدان الأقل نموًا والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تتلقى دعماً متخصصاً وحجم الدعم، بما في ذلك التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات، لآليات تعزيز القدرات من أجل ضمان فعالية التخطيط والإدارة المتصلتين بتغير المناخ، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.</p>	

الهدف الاستراتيجي 3 الحد من الفقر في الريف	
<p>3-1-ألف: عدد البلدان التي لديها مجموعة محسنة من الاستراتيجيات - بما في ذلك السياسات والخطوط التوجيهية واللوائح والأدوات والبرامج - الهادفة إلى تمكين فقراء الريف وإزالة الحواجز التي تعترض سبيل وصول الفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق</p> <p>3-1-باء: عدد البلدان التي عززت فيها المنظمات الريفية والمؤسسات الحكومية والجهات الأخرى المعنية صاحبة المصلحة قدراتها على تمكين فقراء الريف وتحسين الوصول المنصف للفقراء من الرجال والنساء إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والتكنولوجيات والأسواق</p> <p>3-1-جيم: التقدم الذي تحرزه البلدان في مدى تطبيق إطار قانوني/تنظيمي/سياساتي/مؤسسي يعترف بحقوق مصايد الأسماك الصغيرة في الوصول إلى الموارد البحرية ويحمي هذه الحقوق (الهدف 14-باء-1)</p> <p>3-1-دال: (أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) حصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحيازة (الهدف 5-ألف-1)</p> <p>3-1-هاء: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العرفي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (الهدف 5-ألف-2)</p>	<p>الناتج 3-1: تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الوصول إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والأسواق</p>
المخرج 3-1-1: تعزيز المنظمات والمؤسسات الريفية وتيسير العمل الجماعي للفقراء في الريف	
المخرج 3-1-2: وضع استراتيجيات وسياسات وخطوط توجيهية وبرامج لتحسين وصول فقراء الريف إلى مجموعة من الخدمات والتمويل والمعارف والتكنولوجيات والأسواق والموارد الطبيعية، بما في ذلك في سياق المناخ، ولتحسين السيطرة عليها	
المخرج 3-1-3: دعم السياسات وتنمية القدرات وتوليد المعرفة لتسريع وتيرة المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة في الريف	
<p>3-2-ألف: عدد البلدان التي لديها مجموعة محسنة من المؤسسات والاستراتيجيات - بما في ذلك السياسات والخطوط التوجيهية واللوائح والأدوات والبرامج - التي تهدف إلى خلق فرص العمل اللائق في الريف، بما في ذلك بالنسبة إلى النساء والشباب</p>	<p>الناتج 3-2: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء</p>
المخرج 3-2-1: دعم السياسات وتنمية القدرات في ما يتعلق بصياغة الاستراتيجيات والسياسات والخطوط التوجيهية والبرامج وتنفيذها من أجل تعزيز فرص العمل اللائق في الريف، وتطوير المشاريع وتنمية المهارات، خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء	
المخرج 3-2-2: دعم السياسات وتنمية القدرات لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية في المناطق الريفية من أجل النهوض بجودة فرص العمل وسلامتها، لا سيما في ما يتعلق بعمل الأطفال والعمل الجبري	
<p>3-3-ألف: عدد البلدان التي لديها نظم محسنة للحماية الاجتماعية تربط الحماية الاجتماعية بالحد من الفقر في الريف والأمن الغذائي والتغذية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية</p> <p>3-3-باء: النسبة المئوية من السكان الذين تشملهم الحدود الدنيا/النظم الخاصة بالحماية الاجتماعية (الهدف 1-3-1)</p> <p>3-3-جيم: الإنفاق على الخدمات الأساسية (التعليم والصحة والحماية الاجتماعية) كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي (الهدف 1-ألف-2)</p> <p>3-3-دال: مجموع الإنفاق الحكومي في الحماية الاجتماعية وبرامج التوظيف كنسبة مئوية من الميزانيات الوطنية والناتج المحلي الإجمالي (الهدف 8-باء-1)</p>	<p>الناتج 3-3: تعزيز البلدان لوصول فقراء الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية</p>

الهدف الاستراتيجي 3 الحد من الفقر في الريف

المخرج 3-3-1: توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة لتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية لتشمل الفقراء في الريف، بما في ذلك في السياقات الهشة والإنسانية

المخرج 3-3-2: توفير دعم السياسات وتوليد المعرفة وتنمية القدرات وأنشطة الدعوة للنهوض بأوجه التأزر في ما بين قطاعات الحماية الاجتماعية والتغذية والزراعة وإدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك تغير المناخ

<p>3-4-ألف: عدد البلدان التي لديها قدرات معززة على وضع سياسات واستراتيجيات وبرامج إنمائية شاملة ومتعددة القطاعات موجهة نحو الحد من الفقر في الريف.</p> <p>3-4-باء: نسبة الموارد التي تخصصها الحكومة مباشرة لبرامج الحد من الفقر (الهدف 1-ألف-1)</p>	<p>الناتج 3-4: تعزيز البلدان للقدرات على تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة.</p>
---	--

المخرج 3-4-1: تعزيز القدرات الوطنية على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وبرامج شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ

المخرج 3-4-2: توفير البيانات والمعارف والأدوات لتعزيز وتقييم سياسات واستراتيجيات شاملة ومراعية للمساواة بين الجنسين ومتعددة القطاعات للحد من الفقر في الريف، بما في ذلك في سياق الهجرة وتغير المناخ، ورصد التقدم المحرز في الحد من الفقر في الريف

الهدف الاستراتيجي 4 تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة			
<p>المقاصد</p> <p>– زيادة صادرات البلدان النامية زيادةً كبيرةً، ولا سيما بغرض مضاعفة حصة أقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية بحلول عام 2020 (الهدف 17-11)</p>	<p>المقاصد</p> <p>– تخفيض نصيب الفرد من النفايات الغذائية العالمية على صعيد أماكن البيع بالتجزئة والمستهلكين بمقدار النصف، والحد من خسائر الأغذية في مراحل الإنتاج وسلاسل الإمداد، بما في ذلك خسائر ما بعد الحصاد، بحلول عام 2030 (الهدف 12-3)</p>	<p>المقاصد</p> <p>– مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية بحلول عام 2030 (الهدف 2-3)</p> <p>– اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها (الهدف 2-جيم)</p>	<p>المقاصد</p> <p>– مضاعفة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية بحلول عام 2030 (الهدف 2-3)</p> <p>– اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها (الهدف 2-جيم)</p>
<p>المؤشرات</p> <p>– حصة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من الصادرات العالمية (الهدف 17-11-1)</p>	<p>المؤشرات</p> <p>– المؤشر العالمي لخسائر الأغذية (الهدف 12-3-1)</p>	<p>المؤشرات</p> <p>– نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (الهدف 2-3-2)</p> <p>– مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (الهدف 2-ج-1)</p>	<p>المؤشرات</p> <p>– نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (الهدف 2-3-2)</p> <p>– مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (الهدف 2-ج-1)</p>

الهدف الاستراتيجي 4 تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	
<p>1-4-ألف: النسبة المئوية من البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط التي تشارك مشاركة فعالة في وضع المواصفات الدولية تحت رعاية الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات أو وضع مواصفات الدستور الغذائي الواردة من أقل البلدان نمواً</p> <p>1-4-باء: عدد البلدان التي تحسّن وصولها إلى الأسواق الدولية بفضل اعتماد خطوط توجيهية طوعية دولية والمشاركة في اتفاقات متصلة بالتجارة.</p>	<p>النتائج 1-4: صياغة مواصفات واتفاقات وخطوط توجيهية طوعية دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأدائها</p>
<p>المخرج 1-4-1: صياغة البلدان لمواصفات دولية جديدة ومنقحة خاصة بسلامة الأغذية وجودتها وبالصحة النباتية، والاتفاق عليها لتكون بمثابة مراجع لتحقيق الاتساق الدولي</p>	<p>المخرج 2-1-4: تعزيز قدرات البلدان والجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة لها على المشاركة بفعالية في صياغة خطوط توجيهية طوعية واتفاقات دولية تشجع شفافية إجراءات الأسواق وتحسّن فرص الأسواق وإقامة نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة.</p>
<p>2-4-ألف: عدد البلدان التي توجد فيها عناصر بيئة تمكينية تدعم إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة</p> <p>2-4-باء: التقدم المحرز من جانب البلدان في مدى تنفيذ الصكوك الدولية الرامية إلى مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم (الهدف 14-6-1)</p>	<p>النتائج 2-4: تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة</p>
<p>المخرج 1-2-4: تعزيز قدرات منظمات القطاع العام على تصميم وتنفيذ سياسات واستراتيجيات وأطر تنظيمية وخطط استثمارية وطنية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.</p>	<p>المخرج 2-2-4: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على تصميم وتنفيذ ترتيبات مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة.</p>
<p>3-4-ألف: عدد البلدان التي زادت فيها الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة القدرات الفنية والإدارية</p> <p>3-4-باء: عدد البلدان التي فيها أدوات وخدمات مالية فعالة وآليات إدارة المخاطر من أجل تطوير سلاسل القيمة الزراعية والغذائية.</p>	<p>النتائج 3-4: تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت</p>

الهدف الاستراتيجي 4 تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة	
4-3-3-جيم: عدد البلدان التي ازداد فيها الاستثمار في قطاع نظم الأغذية والزراعة، القيمة	الزراعية الشاملة وتطوير سلاسل القيمة
المخرج 4-3-1: تزويد الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة بالقدرات الفنية والإدارية لإقامة سلاسل قيمة زراعية وغذائية مستدامة وفعالة وشاملة	
المخرج 4-3-2: تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص على زيادة الاستثمارات في الأدوات والخدمات المالية وآليات إدارة المخاطرة، وتصميمها وتنفيذها لغرض إقامة نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة	
4-4-ألف: عدد البلدان التي تتوفر فيها البيانات والمعلومات بالقدر الكافي وجودتها واستخدامها في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية الفعالة والشاملة.	الناتج 4-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة من أجل دعم إقامة نظم زراعية وغذائية
المخرج 4-4-1: توفير أحدث المعلومات والتحليلات عن الأسواق العالمية لتشجيع شفافية الأسواق وتعزيز فرص الأسواق والتجارة العالمية والإقليمية والمحلية.	
المخرج 4-4-2: تزويد منظمات القطاع العام بما يلزم لإنشاء نظم لرصد وتحليل آثار السياسات التجارية والغذائية والزراعية على النظم الزراعية والغذائية الوطنية.	

الهدف الاستراتيجي 5			
زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات			
<p>المقاصد</p> <p>- القضاء على الجوع وضمان حصول الجميع على ما يكفيهم من الغذاء المأمون والمغذي طوال العام بحلول عام 2030 (الهدف 1-2)</p> <p>- وضع نهاية لجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030 (الهدف 2-2)</p> <p>- ضمان وجود نظم إنتاج غذائي مستدامة، وتنفيذ ممارسات زراعية متينة تؤدي إلى زيادة الإنتاجية والمحاصيل بحلول عام 2030 (الهدف 2-4)</p> <p>- اعتماد تدابير لضمان سلامة أداء أسواق السلع الأساسية للمساعدة على الحد من شدة تقلب أسعارها (الهدف 2-جيم)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- بناء قدرة الفقراء والفتات الضعيفة على الصمود والحد من تعرضها وتأثرها بالطواهر المتطرفة المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بحلول عام 2030 (الهدف 1-5)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي الشديد ووسط السكان استناداً إلى مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي (الهدف 1-2-2)</p> <p>- معدل انتشار سوء التغذية (الهرال) (الهدف 2-2-2)</p> <p>- نسبة المساحة الزراعية المخصصة للزراعة المنتجة والمستدامة (الهدف 2-4-1)</p> <p>- مؤشر مفارقات أسعار الأغذية (الهدف 2-جيم-1)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بصفة مباشرة بالكوارث من كل 100 000 شخص (الهدف 1-5-1 و 1-13-1)</p>	
<p>المقاصد</p> <p>- تعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة الأخطار المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان، وتعزيز القدرة على التكيف مع تلك الأخطار (الهدف 1-13)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- التقليل إلى درجة كبيرة من عدد الوفيات وعدد الأشخاص المتضررين، وتحقيق انخفاض كبير في الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي التي تحدث بسبب الكوارث بحلول عام 2030 (الهدف 5-11)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- عدد الوفيات والمفقودين والمتضررين بصفة مباشرة بالكوارث من كل 100 000 شخص (الهدفان 1-13-1 و 1-5-1)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- الخسائر الاقتصادية المباشرة المتصلة بالنتائج المحلي الإجمالي العالمي بما في ذلك الأضرار الناتجة عن الكوارث التي تصيب البنى التحتية الحرجة واختلال الخدمات الأساسية (الهدف 5-11-2)</p>	
<p>المقاصد</p> <p>- الحد بدرجة كبيرة من جميع أشكال العنف وما يتصل به من معدلات الوفيات في كل مكان (الهدف 1-16)</p>		<p>المقاصد</p> <p>- مكافحة التصحر، وترميم الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى تحقيق عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام 2030 (الهدف 3-15)</p>	
<p>المؤشرات</p> <p>- الوفيات المتصلة بالنزاع لكل 100 000 نسمة، بحسب العمر والجنس والسبب (الهدف 1-16-2)</p>		<p>المؤشرات</p> <p>- نسبة الأراضي المتدهورة نسبة إلى مجموع مساحة اليابسة (الهدف 3-15-1)</p>	

الهدف الاستراتيجي 5 زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات	
<p>5-1-ألف: عدد البلدان المصنفة بحسب مستوى الالتزام والقدرات على إدارة/ الحد من الكوارث ومخاطر الأزمات في ما يتعلق بالزراعة والأغذية والتغذية في شكل سياسات وتشريعات ونظم مؤسسية</p> <p>5-1-باء: عدد البلدان التي أبلغت عن وضع أو تفعيل سياسة/استراتيجية/خطة متكاملة تزيد من قدراتها على التكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ، وتعزز قدرتها على الصمود أمام تغير المناخ وتحقيق تنمية تتسم بانخفاض انبعاثات غازات الدفيئة على نحو لا يهدد إنتاج الأغذية (بما في ذلك وضع خطة تكيّف وطنية، وتقديم مساهمة محددة على الصعيد الوطني، وبلاغات وطنية، وتقرير عن المستجندات لفترة السنتين، أو غير ذلك) (الهدف 1-2-13)</p> <p>5-1-جيم: عدد البلدان التي أدمجت في مناهجها الدراسية في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مواضيع التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه والحد من أثره والإنذار المبكر به (الهدف 1-3-13)</p>	<p>الناتج 5-1: اعتماد البلدان أو تنفيذها لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات</p>
<p>المخرج 5-1-1: تعزيز القدرات الوطنية للحكومة والمنظمات العامة على صياغة وتعزيز برامج استثمار وسياسات واستراتيجيات وخطط خاصة بالحد من المخاطر وإدارة الأزمات</p>	
<p>المخرج 5-1-2: تحسين آليات التنسيق وتعبئة الموارد للحد من المخاطر وإدارة الأزمات.</p>	
<p>5-2-ألف: عدد البلدان المصنفة بحسب مستوى قدراتها على توليد البيانات والمعلومات وتوافرها، وجودها واستخدامها في عمليات صنع القرارات المتصلة بالتهديدات الممكنة، والمعروفة والناشئة للزراعة، والأغذية والتغذية.</p>	<p>الناتج 5-2: استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة</p>
<p>المخرج 5-2-1: وضع آليات أو تحسينها لتحديد التهديدات ورصدها، وتقييم المخاطر وتنفيذ الإنذار المبكر المتكامل وفي الوقت المناسب</p>	
<p>المخرج 5-2-2: تحسين القدرات الوطنية على تقييم قابلية التأثير وقياس القدرة على الصمود.</p>	
<p>5-3-ألف: عدد البلدان المصنفة بحسب مستوى قدراتها على تطبيق تدابير الوقاية والتخفيف من حدة الآثار التي تقلل من المخاطر المحدقة بالزراعة والأغذية والتغذية</p> <p>5-3-باء: (أ) نسبة إجمالي المزارعين الذين يمتلكون أراضي زراعية أو لديهم حقوق مضمونة في الأراضي الزراعية، بحسب الجنس؛ (ب) وحصة المرأة بين الملاك أو أصحاب الحقوق في الأراضي الزراعية، وبحسب نوع الحياة (الهدف 5-ألف-1)</p> <p>5-3-جيم: نسبة البلدان التي يكفل فيها الإطار القانوني (بما في ذلك القانون العربي) للمرأة المساواة في الحقوق في ملكية الأراضي و/أو السيطرة عليها (الهدف 5-ألف-2)</p>	<p>الناتج 5-3: قيام البلدان بالحد من المخاطر وقابلية التأثير على صعيدي الأسرة والمجتمع المحلي</p>
<p>المخرج 5-3-1: تعزيز قدرات الحكومة والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين على تنفيذ ممارسات الوقاية والتخفيف الجيدة للحد من آثار التهديدات والأزمات</p>	
<p>المخرج 5-3-2: تزويد المجتمعات المحلية بممارسات وتدابير للحد من قابلية التأثير</p>	
<p>5-4-ألف: عدد البلدان المصنفة بحسب مستوى قدراتها على التأهب وعلى إدارة الاستجابة</p>	<p>الناتج 5-4: تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها</p>
<p>المخرج 5-4-1: تعزيز قدرات السلطات وأصحاب المصلحة على المستوى الوطني في مجال التأهب للطوارئ للحد من تأثير الأزمات</p>	
<p>المخرج 5-4-2: تقديم المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب إلى المجتمعات المتضررة من الأزمات للحفاظ على سبل كسب العيش</p>	

الهدف الاستراتيجي 6			
الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)			
بيان النواتج- تقدم الجودة الفنية والمعرفة والخدمات؛ وإعداد إحصاءات بنزاهة ونشرها من قبل المنظمة؛ وتقديم خدمات ذات نوعية جيدة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية وتغيير المناخ إلى البرامج الاستراتيجية.			
6-1-ألف: جودة عمل المنظمة الفني والمعياري ونزاهته	مؤشرات الأداء الأساسية	المقاصد (نهاية 2019)	المقاصد (نهاية 2021)
	6-1-ألف: جودة القيادة الفنية، ويجري قياسها من خلال: - منهجية استقصاء لتقييم تعقيبات أصحاب المصلحة بشأن عناصر القيادة الفنية من قبيل: ضمان امتياز المعرفة الفنية والامتثال للسياسات الفنية والنزاهة الفنية والقدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة والنهوض بفهم أساسي للتحديات وإيجاد خيارات في التخصصات الرئيسية عن طريق اللجان الفنية.	%70	%72
المخرج 6-1-1: ضمان امتياز المعرفة الفنية اللازمة لتحقيق الأهداف الاستراتيجية ودعم تنفيذها عن طريق القيادة الفنية الرئيسية للمديرين العامين المساعدين في الإدارات الفنية؛ وإقامة شبكات فنية وتقديم الخبرة الفنية إلى البرامج الاستراتيجية والأنشطة الفنية في المنظمة.			
المخرج 6-1-2: ضمان الامتثال للسياسات الفنية والنزاهة الفنية واتساق تدخلات المنظمة عبر الحدود الجغرافية.			
المخرج 6-1-3: توفير القدرة على الاستجابة للقضايا الناشئة، ودعم استكشاف ابتكارات ومُهج جديدة لتكييف الحلول مع البيئة المتغيرة والإسهام في مواجهة التحديات عن طريق بذل جهود تعاونية باستخدام الصندوق المتعدد التخصصات.			
المخرج 6-1-4: النهوض بفهم أساسي للتحديات، وإيجاد خيارات في التخصصات الأساسية عن طريق اللجان الفنية (لجنة مصايد الأسماك، ولجنة الغابات، ولجنة الزراعة، ولجنة مشكلات السلع).			
المخرج 6-1-5: ضمان إعداد المطبوعات الرئيسية عن "حالة" انعدام الأمن الغذائي والزراعة ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية والغابات.			
المخرج 6-1-6: دعم وتشجيع الحوار الفني وفي مجال السياسات على المستويين العالمي والإقليمي عن طريق التمثيل المؤسسي من جانب الإدارات الفنية وكبير الإحصائيين.			
2-6: جودة إحصاءات المنظمة واستخدامها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة	مؤشرات الأداء الأساسية	المقاصد (نهاية 2019)	المقاصد (نهاية 2021)
	6-2-ألف: نسبة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة تحت رعاية المنظمة، والتي تم الإبلاغ عنها على المستوى الوطني تمثيلاً مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية.	%40	%50
	6-2-باء: نسبة العمليات الإحصائية العالية الجودة في المنظمة على أساس إطار المنظمة لضمان الجودة الإحصائية	%80	%85
المخرج 6-2-1: وضع وتبادل الأساليب والمعايير الخاصة بجمع وتجهيز ونشر واستخدام الإحصاءات الزراعية والغذائية، بما في ذلك مؤشرات التنمية المستدامة وعددها 21 مؤشراً التي تعتبر المنظمة جهة الإيداع لها.			
المخرج 6-2-2: توفير الدعم لتعزيز قدرة النظم الإحصائية الوطنية على جمع وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية والغذائية، بما في ذلك مؤشرات التنمية المستدامة وعددها 21 مؤشراً التي تعتبر المنظمة جهة الإيداع لها.			
المخرج 6-2-3: قيام المنظمة بإعداد ونشر إحصاءات زراعية وغذائية عالية الجودة وقابلة للمقارنة على المستوى الدولي، بما في ذلك مؤشرات التنمية المستدامة وعددها 21 مؤشراً التي تعتبر المنظمة جهة الإيداع لها، وحصول المجتمع الدولي عليها.			
المخرج 6-2-4: تعزيز الحوكمة والتنسيق في إحصاءات المنظمة لمزيد من توحيد الأنشطة الإحصائية على نطاق المنظمة وتعزيز جودتها واتساقها.			

الهدف الاستراتيجي 6			
الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	3-6: خدمات ذات نوعية جيدة ونُهج متماسكة للعمل بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية على صياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، وعلى تنفيذها ورصدها
15	14	6-3-ألف: عدد المعايير الدنيا لتعميم المساواة بين الجنسين المطبقة.	
15	10	6-3-باء: عدد معايير الأداء في النسخة المنقحة من خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة التي استوفتها المنظمة أو تخطتها.	
المخرج 1-3-6: حصول البلدان الأعضاء على الدعم ضمن الأهداف الاستراتيجية من وحدة المساواة بين الجنسين لتنمية قدراتها بما يتسق مع المعايير الدنيا للمنظمة في ما يتعلق بتعميم المساواة بين الجنسين والتدخلات المستهدفة.			
المخرج 2-3-6: إنشاء آليات مؤسسية وتنمية قدرات للموظفين أو تعزيزها لدعم مبادرات البلدان الرامية إلى معالجة مسألة المساواة بين الجنسين.			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	4-6: خدمات ذات نوعية جيدة من أجل وضع قواعد حوكمة وآليات ومؤسسات ذات صلة أكثر فعالية وشمولاً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الأهداف الاستراتيجية
3	3	6-4-ألف: عدد آليات أو عمليات الحوكمة العالمية المختارة التي تمارس فيها المنظمة دوراً قيادياً يشجع إحراز التقدم في المسائل المتصلة بالأهداف الاستراتيجية الخمسة.	
20	20	6-4-باء: عدد الحالات التي شجعت فيها مساهمة المنظمة في الحوكمة على إحراز تقدم بخصوص الأهداف الاستراتيجية الخمسة على الصعيدين الوطني والإقليمي.	
المخرج 1-4-6: تحسّن مساهمة المنظمة في آليات حوكمة عالمية مختارة من حيث جودتها واتساقها.			
المخرج 2-4-6: تحديد مسائل الحوكمة الرئيسية الوطنية والإقليمية وصياغة خيارات للمشورة المستهدفة الملائمة.			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	5-6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الدولية المتعلقة بالتغذية
5	5	6-5-ألف: عدد الآليات / العمليات العالمية المعنية بالتغذية التي تساهم فيها المنظمة وأفيد فيها عن إحراز تقدم على صعيد متابعة المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية	
25	25	6-5-باء: التقدم المحرز لمراعاة الشواغل والاعتبارات والأهداف المتصلة بالتغذية ضمن أطر البرمجة القطرية وفي تنمية قدرات موظفي المنظمة لمساعدة الحكومات على تعميم التغذية (النسبة المئوية للزيادة مقارنة بفترة السنتين الماضية) * سيحدد خط الأساس بحلول نهاية عام 2017	
المخرج 1-5-6: تحسّن جودة واتساق الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى التنسيق التشغيلي والسياساتي بشأن التغذية في منظومة الأمم المتحدة.			
المخرج 2-5-6: تعزيز قدرة المنظمة على دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ إعلان روما عن التغذية وإطار العمل ذي الصلة الصادرين عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية			
المخرج 3-5-6: وضع وتنفيذ معايير مشتركة ونهج للمنظمة لتعميم التغذية من خلال الأهداف الاستراتيجية.			

الهدف الاستراتيجي 6			
الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)			
المقاصد (نهاية 2021)	المقاصد (نهاية 2019)	مؤشرات الأداء الأساسية	6-6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن تغيير المناخ تماشيا مع الاستراتيجية المتعلقة بتغيير المناخ من خلال تعميمه في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بتغيير المناخ
50	40	6-6-ألف: عدد البلدان التي تحظى بدعم المنظمة لتنفيذ و/أو مواصلة بلورة المكونات الزراعية لمساهماتها المحددة على الصعيد الوطني بموجب اتفاق باريس. (يسهم في الهدف 13-2-1 من أهداف التنمية المستدامة).	
24	24	6-6-باء: عدد الحوارات المتعلقة بتمويل السياسات و/أو الفنية ذات الصلة بالعمل في مجال المناخ على الصعيدين العالمي والإقليمي حيث تؤدي المنظمة دورا رياديا في تعزيز تكامل التوقعات الغذائية والزراعية (مثل الصندوق الأخضر للمناخ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيير المناخ وخطة عام 2030).	
المخرج 6-6-1: تعزيز قدرات المنظمة على دعم البلدان الأعضاء في تنفيذ المكونات الزراعية لسياساتها وخططها المتعلقة بتغيير المناخ، خاصة المساهمات المحددة على الصعيد الوطني، بالإضافة إلى مكونات تغيير المناخ ضمن سياساتها وخططها الخاصة بالتنمية الزراعية.			
المخرج 6-6-2: تزايد مشاركة المنظمة من حيث الكم والتواتر في حوارات مختارة علمية وإقليمية فنية وخاصة بمسائل التمويل والسياسات بشأن تغيير المناخ.			

الباب 7: برنامج التعاون التقني

بيان الناتج - تحقيق برنامج التعاون التقني على نحو فعال، وبتساق تام مع الأهداف الاستراتيجية، ودعمًا لتنفيذ نتائج أطر البرمجة القطرية

7-1: إدارة ودعم برنامج التعاون التقني

مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
7-1-ألف	معدل الموافقة على موارد برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2018-2019/2020-2021	100%	100%
7-1-باء	معدل إنجاز مشاريع برنامج التعاون التقني نسبة إلى الاعتمادات للفترة 2016-2017/2018-2019	100%	100%

الهدف الوظيفي 8: التواصل

بيان الناتج- تحقيق أهداف المنظمة يحظى بدعم من شراكات متنوعة وموسّعة، والدعوة، ومستوى أعلى من التوعية، والدعم السياسي والموارد، وتنمية معززة للقدرات وإدارة المعارف

8-1: الشراكات، والدعوة، وتنمية القدرات بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب

مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
8-1-ألف	عدد الشراكات الاستراتيجية التي تم إبرامها ومواصلة العمل بها	20	20
8-1-باء	عدد مبادرات الدعوة المنفذة دعمًا للأنشطة على مستوى المنظمة وللبرامج الاستراتيجية	8	11
8-1-جيم	عدد منهجيات تنمية القدرات التي تم تطبيقها في دعم البرامج الاستراتيجية	10	10
8-1-دال	عدد الاتفاقات والبرامج الجارية الخاصة بالتعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي	25	30

المخرجات

8-1-1	الشراكات الأساسية التي شجعت وعززت.
8-1-2	توفير المشورة والدعم للفرق المعنية بالبرامج الاستراتيجية من أجل تبسيط تنمية القدرات في عمل المنظمة.
8-1-3	مبادرات التعاون في ما بين بلدان الجنوب القائمة بين الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول تساهم بفعالية في البرامج والمبادرات الوطنية

8-2: الاتصالات

مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
8-2-ألف	حركة المستخدمين على موقع المنظمة FAO.org (استناداً إلى إحصاءات الدخول على مركز الوثائق في المنظمة على شبكة الإنترنت)	8.5 ملايين	9 ملايين
8-2-باء	مستوى وجود وسائل الإعلام (عدد زيارات الموقع) مقاساً بخدمة Meltwater للرصد الإعلامي	زيارة 23.000 جديدة في الشهر	زيارة 24.000 جديدة في الشهر

الهدف الوظيفي 8: التواصل			
2.4 ملايين	2.2 مليون	الزيادة في العدد الإجمالي لمتابعي حسابات المنظمة للتواصل الاجتماعي (كلها مجتمعة)	8-2-جيم
المخرجات			
		إقامة علاقات جديدة مع وسائل الإعلام العالمية والإقليمية والوطنية	8-2-1
		إطلاق الموقع الإلكتروني للمنظمة على مستوى العالم ووجود وسائل التواصل الاجتماعي لاتساقها مع أهدافها الاستراتيجية	8-2-2
		وضع وتعزيز نهج، وأدوات ومنهجيات على مستوى المنظمة في مجال نشر المعرفة والإدارة المحسنة للمعلومات	8-2-3
8-3: تعبئة الموارد			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات	غايات
		(نهاية عام 2019)	(نهاية عام 2021)
		مستوى المساهمات الطوعية التي جرت تعبئتها في فترة السنتين (المساهمة في المؤشر 17-9-1 من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة الخاص بالقيمة بالدولار الأمريكي للمساعدة المالية والفنية المخصصة للبلدان النامية)	1.7 مليار دولار أمريكي
		النسبة المئوية من المشاريع التي أقيمت في موعدها	80%
المخرجات			
		التواصل والتسويق الاستباقيين لمجالات عمل المنظمة ذات الأولوية والمتطلبات من الموارد مما يتيح قاعدة موسعة ومتنوعة من الشركاء الذين تعمل معهم المنظمة	8-3-1
		المساهمات الطوعية التي تمت تعبئتها واستخدامها واحتسابها متنسقة مع سياسات المنظمة	8-3-2
		تعزيز قدرات المنظمة على تعبئة الموارد وإدارة دورات المشاريع بصورة فعالة	8-3-3

الهدف الوظيفي 9: تكنولوجيا المعلومات

بيان الناتج- تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تتيح قيمة مضافة من خلال تحسين فائدة الأصول الرقمية لأغراض التنفيذ في جميع المواقع الجغرافية من خلال حلول وخدمات حسنة التوقيت، ورفيعة الجودة، وفعالة، وذات الكفاءة من حيث الكلفة، والتكنولوجيات التحولية والشراكات الخارجية القائمة على مجموعة من السياسات والمعايير الخاصة بتكنولوجيا المعلومات في المنظمة

مؤشرات الأداء الأساسية		غايات	غايات
		(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)
9-1-ألف	مستوى إرضاء العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية إزاء الحلول المقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات، ويجري قياسه من خلال: - النسبة المئوية من العملاء الاستراتيجيين من قطاع الأعمال التجارية الراضين تماماً (المصدر: مسح سنوي للعملاء)	80%	70%
9-1-باء	جودة الأصول الرقمية المتاحة أمام المنظمة لتستخدمها دعماً لعملها بصورة آمنة وحسنة التوقيت، ويجري قياسها من خلال: - النسبة المئوية من الأصول الرقمية (نظم المعلومات الداخلية والروابط بمصادر خارجية من البيانات) التي تستند إلى المنصات الرقمية المتاحة	80%	75%
المخرجات			
9-1-1	العمليات المتعلقة بالأعمال التجارية في المنظمة تتلقى دعماً فعالاً من خلال توفير منتجات وخدمات ذات الفعالية من حيث الكلفة، وحسنة التوقيت		
9-1-2	تحديد وتطبيق سياسات وهياكل ومواصفات في مجال تكنولوجيا المعلومات في المنظمة تمكّن من تقديم على نحو فعال حلول ناجعة وكفوءة في مجال تكنولوجيا المعلومات		
9-1-3	حماية أصول المعلومات الدقيقة وذات الصلة من إمكانية الوصول إليها بطرق غير مرتخص لها، وإتاحتها أمام الموظفين المخوّلين في المنظمة لتيسير العمل الذي يقومون به لصالح المنظمة		

الهدف الوظيفي 10: حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه			
بيان الناتج: التوجه الفعلي للمنظمة من خلال زيادة الالتزام والتعاون السياسي مع الدول الأعضاء، والإدارة الاستراتيجية والإشراف			
1-10: حوكمة المنظمة			
مؤشرات الأداء الأساسية			
غايات	غايات		
(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)		
100%	100%	وثائق الأجهزة الرئاسية التي تقدم في حينها واحتياجات اللغات	
90%	90%	تنفيذ قرارات الأجهزة الرئاسية في المواعيد المحددة	
المخرجات			
1-1-10		تقدم الخدمات للأجهزة الرئاسية والدستورية بطريقة فعالة، باستخدام التكنولوجيا الحديثة، مع تحسين الخدمات اللغوية وتنفيذ القرارات بشفافية	
2-10: الإشراف			
مؤشرات الأداء الأساسية			
غايات	غايات		
(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)		
90% (بما في ذلك خطورة عالية بنسبة 100%)	90% (بما في ذلك خطورة عالية بنسبة 100%)	النسبة المئوية للتغطية الخاصة بعمليات المراجعة التي تم تنفيذها، بما في ذلك تلك ذات الخطورة العالية	
13	13	عدد البلدان التي تم فيها تقييم الأهمية الاستراتيجية للمنظمة وفعاليتها براجمها من خلال عمليات التقييم المتعلقة بالبرامج القطرية وغيرها من البرامج الرئيسية	
المخرجات			
1-2-10		القيام بعمليات تقييم استراتيجية وخاصة بالبرامج ورفع توصيات لتحسين الأهمية الاستراتيجية للمنظمة وفعاليتها براجمها	
2-2-10		إعداد وإنجاز تحقيقات وخطة لمراجعة الحسابات قائمة على المخاطر	
3-2-10		توفير عناصر معززة في مساءلة المنظمة، وضوابطها الداخلية، وأطرها الائتمانية	
3-10: التوجيه			
مؤشرات الأداء الأساسية			
غايات	غايات		
(نهاية عام 2021)	(نهاية عام 2019)		
85%	85%	نسبة غايات مخرجات الأهداف الاستراتيجية التي تم تحقيقها	
90%	90%	نسبة توصيات عمليات التقييم الاستراتيجية التي استكمل فيها رد الإدارة المتفق عليه في الموعد المقرر	
80%	80%	نسبة توصيات المراجعة العالية المخاطر التي استكملت في الموعد المقرر	
8% أقل من	10% أقل من	نسبة توصيات المراجعة التي لم تنفذ بعد منذ وقت طويل (أي أكثر من 24 شهرًا)	
المخرجات			
1-3-10		توفير توجيه تنفيذي	
2-3-10		تقديم التوجيه الاستراتيجي، والرصد والتبليغ	
3-3-10		توفير مشورة قانونية موثوقة وفي الوقت الملائم لدعم إجراءات المنظمة وتنفيذ برنامج عملها	
4-3-10		تقديم دعم رفيع الجودة للمكاتب الميدانية	

الهدف الوظيفي 11: الإدارة الكفؤة والفعالة		
بيان الناتج - تعظيم الفعالية والعمل من أجل ضمان القيمة مقابل المال في إنجاز وظائف ائتمانية، ووضع سياسات، ورصد ومراقبة		
11-1: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية		
مؤشرات الأداء الأساسية		
غايات (نهاية عام 2021)	غايات (نهاية عام 2019)	
120 يوماً	120 يوماً	11-1-ألف الوقت المطلوب لتعيين موظفين
75%	75%	11-1-باء النسبة المئوية للبلدان الأعضاء الممثلة تمثيلاً متساوياً
75	75	11-1-جيم التنقل الجغرافي (المناصب)
المخرجات		
1-1-11		الاستراتيجيات، والسياسات، والإجراءات، والخدمات المتصلة بالموارد البشرية فعالة وكفؤة، وتدعم اجتذاب، وتنمية، والحفاظ على قوة عاملة متنوعة، وماهرة ومحفزة.
11-2: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد المالية		
مؤشرات الأداء الأساسية		
غايات (نهاية عام 2021)	غايات (نهاية عام 2019)	
رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي (سنوي)	رأي غير مشفوع بتحفظات لمراجع خارجي (سنوي)	11-2-ألف تتلقى المنظمة رأياً غير مشفوع بتحفظات بشأن كشوفاتها المالية، بما في ذلك بشأن بيانات الرقابة الداخلية
المخرجات		
1-2-11		تُقدّم تقارير مالية دقيقة، وذات الصلة، وحسنة التوقيت وخدمات مالية كفؤة وفعالة ومراقبة جيداً وعملاً للأجهزة الرئاسية، والدول الأعضاء، والإدارة، والشركاء في الموارد، والموظفين.
11-3: الإدارة الكفؤة والفعالة		
مؤشرات الأداء الأساسية		
غايات (نهاية عام 2021)	غايات (نهاية عام 2019)	
73%	70%	11-3-ألف مستوى إرضاء العملاء من خلال جودة الخدمات المقدمة*
88%	86%	11-3-باء المسؤولية البيئية في المنظمة تُقاس بناء على نسبة مباني/مجمّعات المنظمة التي ستوفّر بيانات سنوية عن انبعاثات غازات الدفيئة
المخرجات		
1-3-11		الخدمات الإدارية والوظائف الداعمة فعالة، وكفؤة، ومبسّطة، ومستدامة من الناحية البيئية وتستجيب إلى متطلبات المنظمة
2-3-11		تُشجّع صحة القوة العاملة لموظفي المنظمة وإنتاجيتها على نحو ناشط من خلال توفير خدمات صحية مبسّطة وفعالة لجميع الموظفين في المقر الرئيسي وفي المكاتب الميدانية

*تجمع هذه المعلومات كل سنتين من خلال استقصاء لرضا العملاء

الباب 13: الإنفاق الرأسمالي

بيان الناتج - تحقق الاستثمارات الرأسمالية في المنظمة منافع من حيث توفير بنية أساسية وبيئة عمل أكثر فعالية وكفاءة لتلبية احتياجات الأعمال في المنظمة وإنجاز الأهداف الاستراتيجية

مؤشرات الأداء الرئيسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
1-1-13	النسبة المئوية من الإنفاق الرأسمالي المخصَّص للمبادرات التي أُجري لها تحليل التكلفة والمنافع وخطة تحقيق العائد، ويجري قياسها من خلال: استعراض سنوي	%100	%100
1-1-13	النسبة المئوية من مشاريع الإنفاق الرأسمالي التي أُنجزت في موعدها وبجودة رفيعة وضمن الميزانية، ويجري قياسها من خلال: حافطة المشاريع	%85	%90
المخرجات			
1-1-13	تعزيز منصة لإدارة البيانات والمعلومات الفنية		
2-1-13	تكييف النظم التشغيلية والإدارية لتلبية العمليات الجديدة والمتغيرة الخاصة بالأعمال.		
3-1-13	تحسين البنية الأساسية والخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.		

الباب 14: الإنفاق الأمني			
بيان الناتج - موظفو المنظمة قادرون على تأديته مهامهم على نحو آمن ومأمون في جميع المواقع التي تعمل فيها المنظمة			
1-14: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
1-14-ألف	النسبة المئوية للموظفين الذين أمموا تدريب الأمن الأساسي	%90	%100
المخرجات			
1-1-14	ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر		
2-14: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم			
مؤشرات الأداء الأساسية		غايات (نهاية عام 2019)	غايات (نهاية عام 2021)
14-2-ألف	النسبة المئوية للمكاتب الميدانية التي تلتزم بالمعايير الدنيا للأمن التشغيلي	%100	%100
14-2-باء	النسبة المئوية للموظفين الدوليين في المكاتب الميدانية الذين يلتزمون بالتدابير الأمنية لأماكن الإقامة	%100	%100
14-2-جيم	النسبة المئوية للإبلاغ عن الحوادث المتصلة بالأمن في المكاتب الميدانية مع متابعتها العاجلة	%100	%100
14-2-دال	النسبة المئوية لإيفاد المهنيين المتخصصين في الأمن الميداني خلال 72 ساعة لمساعدة المكاتب الميدانية في إدارة الأزمات المتصلة بالأمن، بحسب الحاجة	%100	%100
المخرجات			
1-2-14	ضمان بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم		

الملحق 3- الزيادات في التكاليف: المنهجية والتقديرات

المنهجية والسياق

278- تتبع منهجية حساب الزيادات في التكاليف في برنامج العمل والميزانية 2020-2021 النهج الذي سبق أن وافق عليه كل من لجنة المالية والمجلس والمؤتمر. وتغطي تقديرات الزيادة في التكاليف إعادة حساب تكاليف مدخلات البرنامج العادي من المستوى الذي كانت عليه في الفترة 2018-2019 إلى المستوى الذي ستكون عليه في الفترة 2020-2021 لتنفيذ برنامج العمل، أي ما يتعلق بخدمات الموظفين والسلع والخدمات. وتوضع تقديرات الزيادات في التكاليف على أساس كل سنتين من خلال: تسويات التكاليف الفعلية التي تجري في فترة السنتين الحالية (توزيع التكاليف على فترة السنتين)؛ والتسويات المتوقعة في تكاليف الوحدة التي ستسري في فترة السنتين التالية (التضخم)؛ وعامل انقضاء الوقت في ما يتعلق بالوظائف الثابتة.

279- وتوزيع التكاليف على فترة السنتين هو الأثر المالي في الفترة 2020-2021 المترتب عن تسويات تكاليف الموظفين التي تحدث في الفترة 2018-2019. وهو نتيجة لعاملين هما:

- (أ) إدراج تكاليف غير كافية أو زائدة في الميزانية في فترة السنتين الحالية (2018-2019) - أي الاختلاف في تكاليف الموظفين الفعلية لكل شهر عمل عن تقديرات الميزانية التي أعدت قبل عامين؛
- (ب) تطبيق التعديلات الحالية على التكاليف التي سرى أو سيسري مفعولها في مرحلة زمنية ما أثناء فترة السنتين 2018-2019، سواء أكانت مدرجة أو غير مدرجة في الميزانية، على فترة 24 شهراً كاملة في فترة السنتين 2020-2021.

280- وهكذا، فإن توزيع التكاليف على فترة السنتين يعكس بطريقة موضوعية الأثر المالي للأحداث التي وقعت بالفعل أو المتوقع وقوعها قبل تنفيذ ميزانية الفترة 2020-2021. ومعظم التعديرات في تكاليف الموظفين التي تُنفذ أثناء فترة السنتين هي نتيجة لتوصيات لجنة الخدمة المدنية الدولية التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة. وتساهم تحركات الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية في المكاتب الميدانية، حيث تمول تكاليف الموظفين في العملات المحلية بالاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي، أيضاً إلى حد ما في توزيع التكاليف على فترة السنتين.

281- وبناء على ذلك، فإن الانعكاسات المالية لتوزيع التكاليف على فترة السنتين هي في الأساس مسألة واقع، وليست مسألة حدس أو تخطيط طويل الأجل. وتستند تقديرات تكاليف الخدمات الحالية لما بعد انتهاء الخدمة للموظفين إلى آخر نتائج التقييم الاكتواري لخطط الالتزامات الخاصة بالموظفين (التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة، وصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة، ونظام مدفوعات نهاية الخدمة، وصندوق التعويضات). وتقوم كل منظمة من المنظمات التي تتخذ من روما مقراً لها بإجراء هذا التقييم الاكتواري في كل سنة.

282- ويمثل التضخم أثر التكاليف في الفترة 2020-2021 الناشئ عن تلك التسويات المتوقع أن تحدث في أوقات مختلفة في فترة السنتين التالية. وتقديرات التضخم المتعلقة بالمرتبات والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية والبدلات مستمدة من آخر التنبؤات الخارجية (الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومؤشر الأجور الإسمي وسعر الصرف) الصادرة عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، والبيانات التي تنشرها الأجهزة المخولة من قبيل لجنة الخدمة المدنية الدولية، والتحقق المستقل.

الزيادات المقدّرة في التكاليف

283- تقدّر التكاليف الإجمالية للاعتمادات الصافية المقترحة للفترة 2020-2021 بحدود 19.8 ملايين دولار أمريكي تتألف من 14.1 مليون دولار أمريكي لخدمات الموظفين و 5.7 ملايين دولار أمريكي للسلع والخدمات.

283- ومن المقدّر أن يشهد توزيع التكاليف على فترة السنتين تعديلاً إلى الأدنى قدره 3.6 ملايين دولار أمريكي وتضخماً بزيادة قدرها 23.4 ملايين دولار أمريكي (17.7 ملايين دولار أمريكي لخدمات الموظفين و 5.7 ملايين دولار أمريكي للسلع والخدمات).

خدمات الموظفين

285- تشمل خدمات الموظفين جميع تكاليف الموظفين، بما في ذلك المرتبات، والاشتراكات في صندوق المعاشات التقاعدية وبدلات الإعالة والضمان الاجتماعي والمستحقات الأخرى المتعلقة بالموظفين ومستحقات ما بعد انتهاء الخدمة سواء لفئة الموظفين الفنيين أو فئة موظفي الخدمات العامة. وتتأثر التغييرات في تكاليف خدمات الموظفين من القرارات المتعلقة بالنظام الموحد للأمم المتحدة، بعد استعراضه من قبل لجنة الخدمة المدنية الدولية وموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة عليه والتحقق المستقل ومن عوامل خارجية أخرى من قبيل أسعار الصرف السائدة في الأسواق. ويتسم هذا العنصر الأخير بالأهمية بالنسبة إلى تقدير الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي لتكاليف الموظفين في هذه المكاتب الميدانية حيث تتقلب العملات المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

خدمات الموظفين - عوامل توزيع التكاليف على فترة السنتين

286- إن توزيع التكاليف على فترة السنتين الذي من المقدّر أن يشهد تعديلاً إلى الانخفاض قدره 3.6 ملايين دولار أمريكي لتكاليف خدمات الموظفين، قد يُفصّل على الشكل التالي:

- (أ) إنّ خفض الأجر الصافي لموظفي الفئة الفنية في المقر الرئيسي اعتباراً من شهر أغسطس/آب 2017 في ضوء نتائج الدراسة الاستقصائية لكلفة المعيشة في روما⁵⁰، إضافة إلى بقاء الجداول الأساسية للأجور والمعاشات التقاعدية لموظفي فئة الخدمات العامة في روما على حالها قد أفضى إلى انخفاض موزع على فترة السنتين قدره 3.0 مليون دولار أمريكي في الأجور الصافية الإجمالية. ومن ضمنها وفورات مقدّرة بحدود 1.3 ملايين دولار أمريكي لتعيين الموظفين برتب أدنى في المناصب التي أصبحت شاغرة بفعل الإحالة الإلزامية على التقاعد عند بلوغ 62 سنة من العمر حتى نهاية يونيو/حزيران 2019.⁵¹
- (ب) انخفاض كلفة نظام التأمين الصحي الأساسي الذي يُعزى بشكل رئيسي إلى تغيير صيغة احتساب الأقساط وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض موزع على فترة السنتين قدره 5.0 مليون دولار أمريكي في تكاليف الموظفين خلال الفترة 2020-2021.
- (ج) الزيادة التي فاقت المبالغ المرصودة في الميزانية وقدرها 4.1 مليون دولار أمريكي لمراعاة تأثير الزيادة المتوسطة بنسبة 4.7 في المائة في جدول المعاشات التقاعدية لموظفي الفئة الفنية التي أوصت بها لجنة الخدمة المدنية الدولية ووافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والسبعين المنعقدة في شهر ديسمبر/كانون الأول 2018.⁵²
- (د) الوفورات بقيمة 6.4 ملايين دولار أمريكي لعناصر أخرى بما يمثل التأثير المشترك للوفورات في منحة التعليم وإعانة الإيجار والزيادات التي فاقت المبالغ المرصودة في الميزانية خاصة نتيجة بدلات التعيين والنقل.
- (هـ) الزيادة الإجمالية التي فاقت المبالغ المرصودة في الميزانية في تكاليف الخدمات الجارية لمستحقات ما بعد انتهاء الخدمة بناءً على عمليات التقييم الاكتواري حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017،⁵³ مما أدى إلى زيادة موزعة على السنتين بقيمة 6.7 ملايين دولار أمريكي في الفترة 2020-2021.

خدمات الموظفين - عوامل التضخم

287- من المتوقع حدوث زيادة تضخمية في التكاليف قدرها 17.7 مليون دولار أمريكي في ما يتعلق بخدمات الموظفين، لا سيما بسبب تطبيق معدلات التضخم المعتدلة استناداً إلى الهامش الأدنى من توقعات الرقم القياسي للأسعار للمستهلك على المرتبات الصافية والمعاشات التقاعدية وعدم حدوث زيادات في عناصر التكاليف الأخرى الخاصة بالموظفين على الشكل التالي:

⁵⁰ الفقرتان 10 و11 من الوثيقة FC 169/10 بعنوان توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)

⁵¹ مذكرات المعلومات من 1 إلى 3 ضمن الوثيقة JM 2018.1/2 Information Notes 1-3

⁵² القرار A/RES/73/273 I الصادر عن الجمعية العامة في 22 ديسمبر/كانون الأول 2018؛ والفقرتان 1 و2 من الوثيقة FC 173/12 بعنوان توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية ومجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)؛ والفقرتان 3 إلى 5 في القرار A/73/446 عن الآثار الإدارية والمالية المترتبة على القرارات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة الخدمة المدنية الدولية لعام 2018، تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

⁵³ الوثيقة FC 170/4 2017 بعنوان التقييم الاكتواري للالتزامات المتعلقة بالموظفين في سنة 2017.

- (أ) حدوث زيادة طفيفة بنسبة 1.1 في المائة في المرتبات الصافية لموظفي الفئة الفنية في المقر الرئيسي في عامي 2020 و2021 على التوالي، بما يشكّل انخفاضاً عن توقعات الرقم القياسي للأسعار للمستهلك في إيطاليا الذي يصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست (1.2 في المائة و1.3 في المائة لسنتي 2020 و2021 على التوالي).
- (ب) حدوث زيادة طفيفة بنسبة قدرها 1.0 في المائة في المرتبات الصافية لموظفي فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي في عامي 2020 و2021 سنوياً، أي أقلّ من أحدث مؤشر لمتوسط الأجور الاسمي الذي يصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست والبالغ حالياً نسبة 1.1 و1.8 في المائة.
- (ج) توقع حدوث زيادات تضخمية معتدلة في المرتبات الصافية لموظفي الفئة الفنية وموظفي فئة الخدمات العامة في المواقع الميدانية، مع مراعاة عوامل مثل التضخم، وتقلبات أسعار الصرف، وآخر أنماط الزيادات. وقد استخدم هذا النهج المؤشرات الدنيا للأرقام القياسية في الإقليم أو البلد الذي للمنظمة فيه مكاتب كبرى. وتراوح النسبة بين زيادة قدرها 1.5 في المائة في مكاتب المنظمة خارج المقر الرئيسي في كل من أوروبا وآسيا الوسطى وآسيا والمحيط الهادئ إلى زيادة بلغت كحد أقصى نسبة 5.0 في المائة في إقليم أفريقيا والشرق الأدنى وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ. فعلى سبيل المثال، بلغت معدلات التضخم المتوسطة المطبقة في إقليم أفريقيا نسبة 5.0 في المائة لعامي 2020 و2021، في حين أن توقعات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك في غانا التي تصدر عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست، حيث يوجد للمنظمة مكتب إقليمي، تبلغ نسبة 9 في المائة تقريباً لكل عام. والأمر سيّان بالنسبة إلى إقليم الشرق الأدنى حيث من المتوقع أن تبلغ معدلات التضخم في جمهورية مصر العربية، حيث يوجد المكتب الإقليمي للمنظمة، نسبة تتراوح بين 9 و11 في المائة في عامي 2020 و2021.
- (د) عدم حدوث زيادة بالنسبة إلى نظام التأمين الصحي الأساسي، مع الأخذ في الاعتبار جهود الحد من التكاليف التي تبذلها المنظمة وشركة التأمين باستمرار⁵⁴.
- (هـ) عدم إدخال زيادة في تكاليف منحة التعليم مع مراعاة الخطة الجديدة المنفذة كجزء من مجموعة عناصر مرتبات الموظفين من الفئة الفنية الجديدة التي سيبدأ نفاذها في السنة الدراسية الجارية في 1 يناير/كانون الثاني 2018.⁵⁵
- (و) عدم إدخال أي زيادة في تكاليف مستحقات السفر وكافة المستحقات والعلاوات الأخرى.
- (ز) عدم إدخال زيادة جديدة في التكاليف الحالية لخدمة الموظفين ما بعد انتهاء الخدمة في التقديرات الاكتوارية في المستقبل. وسوف تكون التقديرات في التقارير الاكتوارية النهائية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2019 و2020 مبنية على الإنفاق في 2020-2021. ويظل هذا المجال عالي المخاطر وينبغي إدارته أثناء التنفيذ.

⁵⁴ الفقرات من 27 إلى 31 في الوثيقة FC 164/5 تمويل التزامات التغطية الطبية ما بعد انتهاء الخدمة.

⁵⁵ الفقرتان 22 و23 من الوثيقة FC 161/9 توصيات وقرارات لجنة الخدمة المدنية الدولية إلى الجمعية العامة (بما في ذلك التغييرات في جداول المرتبات والبدلات)

288- وأُبلغت الأجهزة الرئاسية للمنظمة بأنه من الصعب التكهن بتكاليف الموظفين على الرغم من نظام المعلومات المحسن الذي يُستخدم لتحليل أنماط التكاليف الحالية وتحديد الاتجاهات تحديداً كميّاً مما يؤدي إلى اختلافات عن تقديرات الميزانية التي تُعد قبل تنفيذ الميزانية⁵⁶.

289- وكمثال على ذلك، وكما لوحظ أعلاه في الفقرة (ز)، فإن التقلبات الاكتوارية في نهاية عام 2019 وفي نهاية عام 2020 يمكن أن تؤدي إلى تقلبات ملموسة في الافتراضات الحالية. وبالمثل، من الصعب التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف وبمعدلات التضخم في المواقع من غير المقر الرئيسي حيث تكون النفقات بالعملة المحلية ممولة من الاشتراكات المقررة بالدولار الأمريكي. ويجب إدارة أي اختلاف ضمن الاعتماد المدرج في الميزانية لفترة السنتين، مما يتطلب إدخال تعديلات على البرامج أثناء دورة التنفيذ من أجل إدارة هذه التكاليف غير المدرجة في الميزانية، وتظهر التسويات ضمن توزيع التكاليف على فترة السنتين، في ما يتعلق بفترة السنتين التالية.

السلع والخدمات - تفصيل النفقات

290- تشمل السلع والخدمات موارد بشرية أخرى من غير الموظفين (مثل الاستشاريين)، والسفر، وتكاليف التشغيل العامة، والعقود وغيرها من التكاليف (مثل الأثاث والمعدات). ويُقدّر التضخم بقيمة 5.7 ملايين دولار أمريكي، أي ما يعادل زيادة نسبتها 1.4 في المائة خلال فترة السنتين وهو أقلّ بشكل ملحوظ مقارنة بتوقعات الأرقام القياسية لأسعار المستهلك الصادرة عن وحدة المعلومات لمجلة الإيكونوميست بالنسبة إلى العالم (5.7 في المائة و5.8 في المائة لعامي 2020 و2021 على التوالي) وإيطاليا (1.2 في المائة و1.3 في المائة لعامي 2020 و2021 على التوالي).

291- ويرد في الجدول 8 تطوّر الزيادات المقدّرة في التكاليف خلال الفترة 2020-2021 بحسب العناصر الرئيسية.

⁵⁶ الوثيقة FC 113/10 بعنوان معاملة فرق تكاليف الموظفين

الجدول 8: تفصيل الزيادات الإجمالية في التكاليف بحسب عنصر الكلفة والموقع (بملايين الدولارات الأمريكية)

الاعتمادات الصافية المقترحة بكلفة الفترة 2021-2020	النسبة المئوية لزيادة الكلفة على فترة السنتين	الزيادات الإجمالية في التكاليف	التضخم	التوزيع على فترة السنتين	الاعتمادات الصافية المقترحة في برنامج العمل الميزانية للفترة 2021-2020 بكلفة الفترة 2019-2018	
و	هـ = د/جأ	د = ب+ج	ج	ب	أ	
						خدمات الموظفين
						موظفو الفئة الفنية
209.4	(2.2%)	(4.8)	3.6	(8.4)	214.2	الرواتب (المقر الرئيسي)
134.2	9.0%	11.1	8.7	2.4	123.1	الرواتب (غير المقر الرئيسي)
81.3	7.7%	5.8	1.7	4.1	75.5	معاشات التقاعد
27.7	(26.0%)	(9.7)	0.0	(9.7)	37.4	منحة التعليم
13.8	4.8%	0.6	0.0	0.6	13.2	السفر في مهام رسمية
6.9	(37.6%)	(4.2)	(0.0)	(4.2)	11.1	التكاليف الطبية
50.2	1.1%	0.6	(0.1)	0.7	49.7	البدلات الأخرى - بدل الإعاقة - بدلات التعيين والنقل - إعانة الإيجار - بدل المخاطر - بدل التمثيل
523.5	(0.1%)	(0.6)	13.9	(14.5)	524.1	المجموع - موظفو الفئة الفنية
						موظفو فئة الخدمات العامة
71.7	2.5%	1.7	1.0	0.7	70.0	الرواتب (المقر الرئيسي)
42.1	11.2%	4.2	2.2	2.1	37.9	الرواتب (غير المقر الرئيسي)
22.4	4.2%	0.9	0.6	0.3	21.5	المعاشات التقاعدية
14.7	(5.2%)	(0.8)	(0.0)	(0.8)	15.5	التكاليف الطبية
7.8	33.7%	2.0	(0.0)	2.0	5.8	البدلات الأخرى - بدل الإعاقة - علاوة إجادة اللغة - بدل المخاطر
158.7	5.3%	8.0	3.8	4.2	150.7	المجموع - موظفو فئة الخدمات العامة
682.1	1.1%	7.4	17.7	(10.3)	674.7	خدمات الموظفين
73.5	10.0%	6.7	0.0	6.7	66.8	استحقاقات ما بعد انتهاء الخدمة
755.6	1.9%	14.1	17.7	(3.6)	741.5	مجموع خدمات الموظفين
						السلع والخدمات
	المقر الرئيسي %1.5 المكاتب الميدانية 5.4 في المائة					- الاستشاريون - تكاليف التشغيل العامة - العقود - السفر - المشتريات غير القابلة للاستهلاك - اللوازم والمعدات
420.9	1.4%	5.7	5.7	-	415.2	مجموع السلع والخدمات
(170.9)	-	-	-	-	(170.9)	مجموع الإيرادات
1,005.6	2.0%	19.8	23.4	(3.6)	985.8	المجموع الكلي

عامل انقضاء الوقت

292- عامل انقضاء الوقت هو تعديل لاعتمادات الميزانية بالنسبة إلى التكاليف التقديرية للوظائف الثابتة لأن بعض الوظائف ستظل شاغرة لبعض الوقت نتيجة لتنقلات الموظفين. وتستند منهجية عامل انقضاء الوقت، التي وافق عليها المجلس في دورته السابعة بعد المائة (نوفمبر/تشرين الثاني 1994)، إلى ثلاثة جوانب: (1) معدلات دوران الموظفين، كما تقاس من خلال انتهاء الخدمة؛ (2) وأوقات التعيين المعيارية؛ (3) والمدى المتوقع لحالات انتهاء الخدمة، للتمكن من استباق إجراءات التعيين وتقليل الفترات السابقة للتعيين بناء على ذلك.

293- ووفقاً للمنهجية المعمول بها، فقد طبقت فترة خمس سنوات كمتوسط متحرك (أي من 2014 حتى 2018 ضمناً) لحساب معدلات دوران الموظفين. وهو ما يسفر عن معدل دوران يبلغ في المتوسط 6.29 في المائة لموظفي الفئة الفنية و7.48 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة. ومقارنةً بالمتوسط المتحرك البالغ خمس سنوات والمستخدم في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، ارتفع معدل دوران الموظفين قليلاً بنسبة قدرها 0.18 في المائة لموظفي الفئة الفنية وبنسبة قدرها 0.11 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة.

294- وإن مهل التعيين النموذجية المطبقة هي كالاتي: بالنسبة إلى موظفي الفئة الفنية 26 أسبوعاً مقابل 30 أسبوعاً في 2018-2019؛ وبالنسبة إلى موظفي فئة الخدمات العامة 22 أسبوعاً. ويمكن توقع نسبة حالات انتهاء الخدمة استناداً إلى استعراض لأسباب انتهاء الخدمة، والذي تلخص نتائجه في الجدول 9.

الجدول 9: مدى إمكانية التنبؤ بإجراءات التعيين

فئة إنهاء الخدمة		الفئة الفنية		فئة الخدمات العامة	
إجمالي المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع	النسبة المئوية من الموظفين	النسبة المئوية من الموظفين	عدد الأسابيع المتوقع
إجمالي متوقع للخدمة (مثل التقاعد الإلزامي)	35	26 أو أكثر	24	22	24
إجمالي متوقع للخدمة لفترة محدودة (مثل الاستقالات بعد تقديم الإشعار المطلوب)	45	10	49	7	49
إجمالي غير متوقع للخدمة	21	0	27	0	27

295- وقد طبقت هذه النتائج لحساب عامل انقضاء الوقت في الفترة 2020-2021 بنسبة 1.52 في المائة لموظفي الفئة الفنية وبنسبة 1.92 في المائة لموظفي فئة الخدمات العامة على التوالي. وبالمقارنة بالنسب المئوية المستخدمة في الفترة 2018-2019، ارتفع عامل انقضاء الوقت بشكل طفيف للفئة الفنية وفئة الخدمات العامة من 1.39 في المائة و1.79 في المائة على التوالي. ونظراً للتغير الطفيف الشامل الذي حدث، ينطوي عامل انقضاء الوقت الجديد على تأثير هامشي على تكاليف الموظفين قدره 0.8 مليون دولار أمريكي عند تطبيقه على جميع المواقع، باستثناء المكاتب القطرية ومكاتب الاتصال التي هي معفية.

الملحق 4: السلامة المالية للمنظمة والسيولة والاحتياطي فيها

لمحة عامة عن الأرصدة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة

296- يمكن تقدير السلامة المالية للمنظمة في ما يتعلق بثلاثة مكونات للحساب العام والحسابات ذات الصلة على النحو التالي:

- (أ) **الحساب العام** - يبرز هذا الحساب النتائج التاريخية المتراكمة لجميع الاشتراكات على الأعضاء والإيرادات المتنوعة وغيرها من الإيرادات والتي تقابلها المصروفات التراكمية لتنفيذ برنامج العمل؛
- (ب) **صندوق رأس المال العامل** - يتمثل الغرض الرئيسي لهذا الصندوق، وفقا للائحة المالية 6-2، في تقديم سلف مالية للحساب العام لتمويل المصروفات إلى أن يتم تحصيل الاشتراكات المقررة للميزانية. ويمكن أيضا استخدام هذا الصندوق في تمويل أنشطة حالات الطوارئ غير المنظورة في الميزانية؛
- (ج) **حساب الاحتياطي الخاص** - أنشئ هذا الحساب بمقتضى قرار المؤتمر 77/27 في عام 1977 وجرى توسيعه بموجب قراري المؤتمر 81/13 و89/17، وتوجيهات أخرى من المؤتمر في عام 2005⁵⁷، ويقوم هذا الحساب بحماية برنامج العمل والميزانية من تأثيرات التكاليف الإضافية غير المدرجة في الميزانية والناشئة عن التقلبات المعاكسة في أسعار الصرف والاتجاهات التضخمية غير المدرجة في الميزانية. كما يمكن لهذا الحساب تقديم سلف مالية إلى الحساب العام على أساس استردادها في ما بعد.

297- ويرد موجز للأرصدة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017⁵⁸ في الجدول 10.

الجدول 10: الأرصدة في الحساب العام والحسابات ذات الصلة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

بملايين الدولارات الأمريكية	
(893.1)	الحساب العام (العجز)
25.7	صندوق رأس المال العامل
30.4	حساب الاحتياطي الخاص
(837.0)	مجموع الحساب العام والحسابات ذات الصلة (العجز) في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017

298- ويرد أدناه موجز للعوامل الرئيسية التي أسهمت في العجز في الحساب العام والحسابات ذات الصلة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

⁵⁷ الفقرة 101 من الوثيقة C 2005/REP.

⁵⁸ الصفحة 4 من الوثيقة FC 170/2.

تكاليف الخدمة السابقة غير الممولة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة

299- سجلت المنظمة باطراد منذ عام 1997 تزايد قيمة التزامات الخدمة السابقة المتصلة بخطة التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة على النحو الذي حدده التقييم الاكتواري الخارجي. وبلغ مجموع الالتزامات غير الممولة المبلغة عنها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 مبلغا قدره 993.1 مليون دولار أمريكي منه مبلغ 935.0 مليون دولار أمريكي متصل بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة ومبلغ 58.1 مليون دولار أمريكي متعلق بصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة.

المصروفات غير المدرجة في الميزانية

300- خلال الفترة منذ عام 1998، كانت هناك مصروفات غير مدرجة في الميزانية بلغ مجموعها 59.3 مليون دولار أمريكي دون تمويل مقابل وأسهمت في تدهور مجموع العجز في الحساب العام والحسابات ذات الصلة:

(أ) أجاز قرارا المؤتمر 97/7 و 99/3 للمدير العام تغطية تكاليف إعادة توزيع الموظفين وانتهاء الخدمة بما يزيد عن الاعتمادات الصافية للميزانية المعتمدة للفترتين 1998-1999 و 2000-2001 على التوالي. وقيدت التكاليف ذات الصلة البالغة 10.6 مليون دولار أمريكي⁵⁹ و 8.4 مليون دولار أمريكي⁶⁰ على الحساب العام؛

(ب) قيدت على الحساب العام دون تمويل مقابل المدفوعات الزائدة عن المبالغ التي حددها التقييم الاكتواري لصندوق مدفوعات انتهاء الخدمة والتي بلغت 9.4 مليون دولار أمريكي⁶¹ في الفترة 2002-2003؛ و 2.9 مليون دولار أمريكي في الفترة 2004-2005⁶²؛ و 8.2 مليون دولار أمريكي في الفترة 2006-2007⁶³؛

(ج) قيدت على الحساب العام تكاليف الخدمة الجارية غير المدرجة في الميزانية والبالغة 13.4 مليون دولار أمريكي (الحاشية 6 في الوثيقة C 2009/5A) بخصوص التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة دون تمويل مقابل في الفترة 2006-2007؛

(د) قيد مبلغ قدره 6.4 مليون دولار أمريكي (الحاشية 6 في الوثيقة C 2009/5A) على حساب الاحتياطي الخاص في الفترة 2006-2007 لتغطية جزء من الزيادة غير المنتظرة في مرتبات فئة الخدمات العامة في المقر الرئيسي.

الاحتياجات لموازنة العجز في الحساب العام

301- كما جاء في تقارير الفترات المالية السابقة، فإن العجز المتراكم في الحساب العام سيواصل تدهوره إذا لم تتخذ الأجهزة الرئاسية إجراءات ملموسة لمعالجة الالتزامات غير الممولة.

⁵⁹ الملاحظة 11 في الوثيقة C 2001/5

⁶⁰ الملاحظة 10 في الوثيقة C 2003/5

⁶¹ الملاحظة 10 في الوثيقة C 2007/5A

⁶² الملاحظة 9 في الوثيقة C 2007/5A

⁶³ الحاشية 6 في الوثيقة C 2009/5A

تمويل الالتزامات الخاصة بالخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة

302- تمثل الالتزامات الخاصة بالخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة حصة المنظمة في تكاليف مطالبات التأمين الصحي التي يتعين أن تسدها نيابة عن المتقاعدين طوال فترة العمر المتوقعة لهم استنادا إلى خدماتهم السابقة مع المنظمة. وينبغي التمييز بينها وبين تكاليف الخدمة الجارية⁶⁴، التي هي مكون أساسي في تكاليف الموظفين، وتغطيها في كل فترة مالية اعتمادات ميزانية البرنامج العادي. وبلغ مجموع التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة والمبلغ عنها في 31 ديسمبر/كانون الثاني 2017 مبلغ 935.0 مليون دولار أمريكي.

303- لم يحدث قط أن سددت التزامات تكاليف الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة من اعتمادات الميزانية أو من برنامج العمل. ففي الوقت الذي يوفر فيه برنامج العمل والميزانية التمويل اللازم لتكاليف الخدمة الجارية (أي المبالغ التي سيحصل عليها الموظفون أثناء فترة السنتين الجارية)، هناك آلية تمويل جزئية لتمويل هذا الجزء من الالتزامات التي حصل عليها الموظفون في فترات سابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). واعتبارًا من فترة السنتين 2004-2005 وطوال فترة السنتين 2016-2017، وافق المؤتمر على اشتراكات إضافية منفصلة على الأعضاء بغرض تمويل التزامات الخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة. ولم يوافق المؤتمر على أي اشتراكات مقدرة إضافية منفصلة لفترة السنتين 2018-2019.

304- وخلال الاستعراض المنتظم الذي أجرته لجنة المالية لهذه المسألة، سلّطت الضوء باستمرار على أنّ عدم كفاية التمويل لتغطية التزامات التغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة إنما هي مسألة تواجه جميع المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة وقد شددت على أهمية اعتماد نهج مشترك بين الأعضاء في نظام الأمم المتحدة الموحد لمعالجة هذه المسألة.⁶⁵

305- وفي ضوء ما يجري من استعراض ومناقشة بشأن هذه المسألة من قبل كل من إدارة المنظمة والنظام الموحد للأمم المتحدة، يوصى بمواصلة النهج المتبع سابقا والمتمثل في توفير تمويل جزئي قيمته 14.1 مليون دولار أمريكي للالتزامات الخاصة بالخدمة السابقة للتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة كاشتراكات إضافية منفصلة لفترة السنتين.

تمويل التزامات الخدمة السابقة لصندوق مدفوعات نهاية الخدمة

306- مدفوعات انتهاء الخدمة هي المدفوعات التي تقدم مع انتهاء الخدمة، بما في ذلك الإجازات السنوية المستحقة ومنحة العودة للوطن وتعويضات نهاية الخدمة وتكاليف السفر إلى الوطن التي تنشأ عندما تنتهي خدمة الموظفين في المنظمة. وتبرز الالتزامات في أي نقطة زمنية تقديرا اكتواريا للمبالغ التي يكتسبها الموظفون الحاليون. وبلغ إجمالي التزامات صندوق مدفوعات نهاية الخدمة المبلغ عنها في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017 مبلغا قيمته 58.1 مليون دولار أمريكي.

⁶⁴ ترتفع تكاليف الخدمة الجارية كل سنة نظرا إلى أن الموظفين الحاليين يقدمون خدماتهم مقابل هذه الخدمات التي ستدفع في المستقبل.

⁶⁵ الفقرة 8(د) من الوثيقة CL 160/4

307- وفي حين يوفر برنامج العمل والميزانية التمويل اللازم لتكاليف الخدمة الحالية (أي المبالغ التي سيكسبها الموظفون خلال فترة السنتين الجارية)، لا تتوافر أي آلية تمويل لتمويل ذلك الجزء من الالتزامات الذي كسبه الموظفون في الفترات السابقة (أي التزامات الخدمة السابقة). فهذه الالتزامات غير الممولة من الخدمة السابقة، لم تسدد قط من اعتمادات الميزانية أو برنامج العمل.

308- ونظرا إلى التركيز المنصب حتى الآن على تحديد التدابير الكفيلة بمعالجة التزامات الخدمة السابقة الكبيرة غير الممولة المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة وما يجري من استعراض ومناقشات بهذا الشأن، لا يطلب أي تمويل إضافي لمعالجة التزامات صندوق مدفوعات نهاية الخدمة غير الممولة في فترة السنتين 2020-2021.

متطلبات معالجة نقص السيولة

309- لا زلت المنظمة سريعة التأثير بتوقيت تسديد أهم الاشتراكات، وقد سبق لجوء المنظمة إلى الاقتراض التجاري الخارجي لتغطية نقص السيولة في أعوام 2005 و2006 و2007، استخدمها لصندوق رأس المال العامل بالكامل بالإضافة إلى أي أرصدة متوافرة في حساب الاحتياطي الخاص. ويحدد هذا الجزء المبالغ اللازمة لتجديد صندوق رأس المال العامل وحساب الاحتياطي الخاص لمرة واحدة.

تجديد صندوق رأس المال العامل

310- تم تحديد المستوى المرخص به حاليا لصندوق رأس المال العامل في عام 1991 عندما كان يمثل شهرا واحدا من التدفقات النقدية في البرنامج العادي. وهذا المستوى البالغ 25.7 مليون دولار أمريكي ليس كافيا لتغطية حتى شهر واحد من التدفقات النقدية (45 مليون دولار). وإن ترك صندوق رأس المال العامل عند مستواه الحالي ينطوي على خطر الاقتراض التجاري الخارجي لتنفيذ برنامج العمل المعتمد.

311- ومن شأن زيادة في المستوى المرخص به حاليا لصندوق رأس المال العامل والبالغ 25.7 مليون دولار أمريكي إلى شهر واحد من التدفقات النقدية في البرنامج العادي (45 مليون دولار تقريبا) أن يخفف من ضعف المنظمة المحتمل في ما يخص التأخيرات المتعلقة بتسديد البلدان الأعضاء لاشتراكاتها. كما أن مستوى مرخصا به يغطي شهرين من التدفقات النقدية (90 مليون دولار) من شأنه أن يوفر شبكة أمان عالية. ونظرا لاستمرار ضعف المنظمة أمام التأخر في مدفوعات البلدان الأعضاء، يوصى في برنامج العمل والميزانية بأن تدفع الدول الأعضاء اشتراكات لمرة واحدة بمبلغ 19.2 مليون دولار لرفع رصيد صندوق رأس المال العامل إلى 45 مليون دولار أمريكي.

تجديد حساب الاحتياطي الخاص

312- جرى تحديد المستوى المرخص به لحساب الاحتياطي الخاص عند 5 في المائة من ميزانية فترة السنتين التالية بموجب قرار المؤتمر 81/13 (ما يعادل 50.3 مليون دولار أمريكي في فترة السنتين 2018-2019) رغم أنه لم يتم تجديده منذ عام 1991. وبلغ الرصيد الفعلي 30.4 مليون دولار أمريكي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2017.

313- واستنادا إلى التحليل التاريخي للنفقات المحملة على حساب الاحتياطي الخاص في عام 2014⁶⁶، وعلى وجه الخصوص منذ تنفيذ الاشتراكات المجزأة، يعتبر الرصيد الحالي لحساب الاحتياطي الخاص كافيا لتغطية مخاطر التكاليف غير المدرجة في الميزانية بسبب عوامل التضخم ولتغطية الأرباح والخسائر المتعلقة بسعر الصرف والتي لها تأثير نقدي على احتياطات المنظمة. ولذلك، لا يرد في برنامج العمل والميزانية هذا أي طلب للتمويل لزيادة حساب رصيد الاحتياطي الخاص.

⁶⁶ الفقرات 14-16 من الوثيقة FC 154/5

الملحق 5: اقتراح الميزانية بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والنواتج
(بالآلاف الدولارات الأمريكية)

برنامج العمل والميزانية 2020-2021			الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والناتج
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
167,517	115,585	51,933	1-1: التزام البلدان التزامًا سياسيًا صريحًا بالقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بحلول عام 2030
42,849	27,925	14,923	2-1: تنفيذ البلدان لآليات شاملة للحوكمة والتنسيق من أجل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول 2030
69,172	55,221	13,951	3-1: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
6,641	1,977	4,664	4-1: تنفيذ البلدان لسياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار فعالة للقضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وجميع أشكال سوء التغذية بحلول عام 2030
286,178	200,708	85,470	1- المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
338,784	262,748	76,035	1-2: قيام البلدان باعتماد ممارسات لزيادة الإنتاجية بطريقة مستدامة مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك
117,240	88,352	28,888	2-2: وضع البلدان لسياسات وآليات للحوكمة أو تحسينها لمعالجة الإنتاج المستدام وتغير المناخ والتدهور البيئي في قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات
98,068	58,930	39,138	3-2: تحسين البلدان لتنفيذ السياسات والصكوك الدولية لتحقيق استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات
138,821	82,998	55,824	4-2: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة لغرض استدامة قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات مع معالجة تغير المناخ والتدهور البيئي في الوقت ذاته
692,913	493,028	199,885	2- جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
114,497	83,969	30,529	1-3: تمكين فقراء الريف ومنظمات الفقراء في الريف من الحصول على الموارد الإنتاجية والخدمات والوصول إلى الأسواق
30,441	14,427	16,015	2-3: تعزيز البلدان لحصول الفقراء في الريف على فرص العمالة المنتجة والعمل اللائق، لا سيما في صفوف الشباب والنساء
15,624	4,561	11,063	3-3: تعزيز البلدان لفرص وصول الفقراء في الريف إلى نظم الحماية الاجتماعية
11,547	1,868	9,679	4-3: تعزيز البلدان قدراتها في مجال تصميم السياسات والاستراتيجيات والبرامج المنصفة المتعددة القطاعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين، وعلى تنفيذها وتقييمها للإسهام في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة
172,110	104,824	67,286	3- الحد من الفقر في الريف
72,942	33,174	39,768	1-4: صياغة مواصفات واتفاقات وخطوط توجيهية طوعية دولية لتحسين وصول البلدان إلى الأسواق الدولية وأداء تلك الأسواق
87,250	55,011	32,239	2-4: تصميم البلدان وتنفيذها لسياسات وأطر تنظيمية وتربيتية مؤسسية تدعم إقامة نظم زراعية غذائية شاملة وفعالة
50,093	35,891	14,202	3-4: تعزيز البلدان لقدرات القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات للنهوض بالمنشآت الزراعية الشاملة وتطوير سلاسل القيمة
56,535	34,781	21,754	4-4: اتخاذ البلدان لقرارات بالاستناد إلى الأدلة من أجل دعم إقامة نظم زراعية وغذائية

برنامج العمل والميزانية 2020-2021			
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والناتج
266,819	158,856	107,963	4- تمكين نظم زراعية وغذائية أكثر شمولاً وكفاءة
43,007	26,196	16,811	1-5: اعتماد البلدان أو تنفيذها لنظم وأطر قانونية وسياساتية ومؤسسية للحد من المخاطر وإدارة الأزمات
53,861	41,273	12,588	2-5: استخدام البلدان لمعلومات منتظمة وللإنذار المبكر لمواجهة التهديدات المحتملة والمعروفة والمستجدة
260,740	242,792	17,949	3-5: قيام البلدان بالحد من المخاطر وقابلية التأثر على صعيدي الأسرة المعيشية والمجتمع المحلي
572,747	565,505	7,242	4-5: تأهب البلدان للكوارث والأزمات وإدارة الاستجابات الفعالة لها
930,354	875,765	54,590	5- زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات
40,148	821	39,327	1-6: جودة عمل المنظمة الفني والمعياري ونزاهته
26,759	17,479	9,279	2-6: جودة إحصاءات المنظمة واستخدامها لدعم عملية صنع القرارات بالاستناد إلى الأدلة
4,714	1,186	3,528	3-6: خدمات ذات نوعية جيدة ونهج متسقة للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، تؤدي إلى تعزيز القدرات القطرية لصياغة سياسات وبرامج تتيح فرصاً متساوية للرجال والنساء، ولتنفيذها ورصدها
1,693	0	1,693	4-6: خدمات ذات نوعية جيدة من أجل وضع قواعد وآليات ومؤسسات للحكومة مجدية بقدر أكبر وأكثر فعالية وشمولاً على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني وفي برامج الأهداف الاستراتيجية
3,395	142	3,254	5-6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن التغذية من خلال تعميم التغذية في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الدولية المتعلقة بالتغذية
2,165	0	2,165	6-6: ضمان جودة واتساق عمل المنظمة بشأن تغير المناخ تماشياً مع الاستراتيجية الخاصة بتغير المناخ من خلال تعميمه في الأهداف الاستراتيجية وتعزيز مساهمة المنظمة في الهياكل الوطنية والإقليمية والدولية المتعلقة بتغير المناخ
10,000	0	10,000	9-6: الحساب المتعدد التخصصات
88,873	19,628	69,245	6- الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغيير المناخ والمساواة بين الجنسين والحكومة والتغذية)
4,444	0	4,444	1-7: إدارة ودعم برنامج التعاون التقني
136,344	0	136,344	2-7: برنامج التعاون التقني - المشاريع
140,788	0	140,788	7- برنامج التعاون التقني
33,446	2,392	31,054	1-8: الشراكات والدعوة وتنمية القدرات بما في ذلك التعاون في ما بين بلدان الجنوب
30,061	321	29,739	2-8: الاتصالات
14,765	1,051	13,713	3-8: تعبئة الموارد
78,271	3,765	74,507	8- التواصل
36,687	0	36,687	1-9: الحلول والخدمات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات
36,687	0	36,687	9- تكنولوجيا المعلومات
16,702	879	15,823	1-10: حوكمة المنظمة

برنامج العمل والميزانية 2020-2021			الهدف الاستراتيجي / الوظيفي والنتائج
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
12,960	408	12,552	2-10: الإشراف
36,369	648	35,720	3-10: التوجيه
66,031	1,935	64,095	10- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
11,326	735	10,591	1-11: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد البشرية
3,333	1,827	1,506	2-11: الإدارة الكفؤة والفعالة للموارد المالية
61,827	8,718	53,109	3-11: الإدارة الكفؤة والفعالة
76,485	11,279	65,206	11- الإدارة الكفؤة والفعالة
600	0	600	1-12: النفقات الطارئة
600	0	600	12- النفقات الطارئة
16,892	0	16,892	1-13: الإنفاق الرأسمالي
16,892	0	16,892	13- الإنفاق الرأسمالي
8,801	96	8,705	1-14: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في المقر الرئيسي
13,776	60	13,716	2-14: بيئة عمل آمنة ومأمونة لتنفيذ البرامج في مختلف أرجاء العالم
22,577	156	22,421	14- الإنفاق الأمني
2,875,581	1,869,946	1,005,635	المجموع

الملحق 6: اقتراح الميزانية للفترة 2020-2021 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والأقاليم
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع			الشرق الأدنى		أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي		أوروبا وآسيا الوسطى		آسيا والمحيط الهادئ		أفريقيا		المقر الرئيسي / العالم		الهدف الاستراتيجي/الهدف الوظيفي
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
286,178	200,708	85,470	9,724	5,526	28,303	12,628	1,597	3,206	37,892	8,392	66,498	22,396	56,693	33,322	-1
692,913	493,028	199,885	29,405	11,192	52,306	21,375	11,064	6,975	67,623	21,038	121,898	40,435	210,733	98,871	-2
172,110	104,824	67,286	6,774	5,893	22,748	8,281	5,330	3,555	13,873	5,856	28,537	8,136	27,562	35,565	-3
266,819	158,856	107,963	7,697	4,415	10,888	9,065	4,671	4,930	45,102	9,727	21,201	15,243	69,296	64,584	-4
930,354	875,765	54,590	153,799	3,793	24,421	5,160	9,861	1,740	110,016	5,466	508,181	8,554	69,487	29,876	-5
88,873	19,628	69,245	61	494	58	693	32	486	2,750	757	284	803	16,442	66,013	-6
140,788	0	140,788	0	9,373	0	20,460	0	11,851	0	27,629	0	45,848	0	25,628	7- برنامج التعاون التقني
78,271	3,765	74,507	0	1,664	0	2,003	832	6,018	0	3,615	115	1,319	2,818	59,887	-8
36,687	0	36,687	0	833	0	1,507	0	562	0	800	0	1,207	0	31,778	-9
66,031	1,935	64,095		2,326		2,431	146	1,258	21	2,183	10	2,136	1,759	53,761	-10
76,485	11,279	65,206	3,766	2,687	700	4,783	292	1,463	7	5,882	101	3,073	6,413	47,318	-11
600	0	600	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	600	المصروفات الطارئة
16,892	0	16,892	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	16,892	الإنفاق الرأسمالي
22,577	156	22,421	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	156	22,421	الإنفاق الأمني
2,875,581	1,869,946	1,005,635	211,227	48,195	139,424	88,386	33,828	42,043	277,284	91,345	746,825	149,151	461,358	586,515	المجموع

الملحق 7: اقتراح الميزانية للفترة 2020-2021 بحسب الأهداف الاستراتيجية/الوظيفية والإدارات/المكتب
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
286,178	200,708	85,470	1- المساهمة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية
995	0	995	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
17,002	10,833	6,169	البرامج
973	973	0	المناخ والموارد الطبيعية
42,278	24,469	17,809	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
1,582	592	991	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
5,636	4,764	872	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
2,856	672	2,184	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
2,287	1,353	933	إدارة الغابات
16,690	13,037	3,653	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
117	0	117	مكاتب الاتصال
35,534	22,112	13,422	المكاتب الإقليمية
150,679	118,677	32,001	ممثلات المنظمة
11,897	3,226	8,672	المكاتب الإقليمية الفرعية
(2,347)	0	(2,347)	إيرادات المنظمة
692,913	493,028	199,885	2- جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة
1,311	0	1,311	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
265	0	265	مكتب الاتصالات في المنظمة
285	33	252	العمليات
24,333	12,845	11,488	البرامج
21,659	21,659	0	المناخ والموارد الطبيعية
7,927	2,071	5,855	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
52,664	35,618	17,046	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
56,140	28,876	27,264	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
74,288	50,330	23,958	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
67,965	56,753	11,212	إدارة الغابات
4,214	2,548	1,666	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
394	394	0	مكاتب الاتصال
67,773	43,206	24,567	المكاتب الإقليمية
271,064	213,484	57,580	ممثلات المنظمة
47,910	25,212	22,698	المكاتب الإقليمية الفرعية
(5,279)	0	(5,279)	إيرادات المنظمة
172,110	104,824	67,286	3- الحد من الفقر في الريف
191	0	191	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
230	230	0	العمليات

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / والإدارة / المكتب
7,683	4,727	2,956	البرامج
440	440	0	المناخ والموارد الطبيعية
28,123	9,177	18,946	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
1,906	588	1,318	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
10,279	5,651	4,628	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
3,464	28	3,436	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
9,952	6,664	3,288	إدارة الغابات
1,296	56	1,240	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
70	0	70	مكاتب الاتصال
19,488	8,311	11,177	المكاتب الإقليمية
80,050	66,831	13,220	ممثلات المنظمة
10,692	2,121	8,571	المكاتب الإقليمية الفرعية
(1,755)	0	(1,755)	إيرادات المنظمة
266,819	158,856	107,963	4- التمكين من النظم الزراعية والغذائية الشاملة والتي تتسم بالكفاءة
534	0	534	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
252	0	252	العمليات
26,470	17,225	9,244	البرامج
1,114	1,114	0	المناخ والموارد الطبيعية
43,298	18,689	24,610	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
5,056	3,306	1,750	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
29,918	9,889	20,029	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
4,912	1,093	3,819	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
21,769	17,184	4,586	إدارة الغابات
1,756	796	961	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
537	28	509	مكاتب الاتصال
33,128	21,213	11,915	المكاتب الإقليمية
86,879	62,548	24,332	ممثلات المنظمة
14,066	5,772	8,294	المكاتب الإقليمية الفرعية
(2,871)	0	(2,871)	إيرادات المنظمة
930,354	875,765	54,590	5- زيادة صمود سبل المعيشة أمام التهديدات والأزمات
47	0	47	مكتب الاتصالات في المنظمة
33	33	0	العمليات
12,726	7,250	5,475	البرامج
202	202	0	المناخ والموارد الطبيعية
11,229	4,680	6,549	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3,640	420	3,220	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
22,942	11,291	11,651	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
2,088	164	1,924	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
2,578	1,351	1,227	إدارة الغابات
44,505	44,096	410	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
677	80	598	مكاتب الاتصال
83,858	74,421	9,437	المكاتب الإقليمية
730,487	721,968	8,519	ممثلات المنظمة
16,489	9,809	6,679	المكاتب الإقليمية الفرعية
(1,147)	0	(1,147)	إيرادات المنظمة
88,873	19,628	69,245	6- الجودة الفنية والإحصاءات والمواضيع المشتركة (تغير المناخ والمساواة بين الجنسين والحوكمة والتغذية)
1,701	0	1,701	مكتب الاتصالات في المنظمة
33	33	0	العمليات
2,660	0	2,660	البرامج
4,291	0	4,291	المناخ والموارد الطبيعية
40,532	15,755	24,777	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
3,994	258	3,736	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
4,377	154	4,223	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
6,358	111	6,247	إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية
5,748	131	5,617	إدارة الغابات
2,760	0	2,760	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
10,000	0	10,000	البرامج الخاصة
6,107	3,186	2,921	المكاتب الإقليمية
312	0	312	المكاتب الإقليمية الفرعية
140,788	0	140,788	7- برنامج التعاون التقني
1,019	0	1,019	برنامج دعم البرامج والتعاون التقني
136,344	0	136,344	برنامج التعاون التقني - المشاريع
3,144	0	3,144	المكاتب الإقليمية
281	0	281	المكاتب الإقليمية الفرعية
78,271	3,765	74,507	8- التواصل
28,208	397	27,811	مكتب الاتصالات في المنظمة
651	0	651	العمليات
31,841	2,181	29,660	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
14,632	1,072	13,560	مكاتب الاتصال
8,869	115	8,755	المكاتب الإقليمية
(5,930)	0	(5,930)	إيرادات المنظمة
36,687	0	36,687	9- تكنولوجيا المعلومات
40,897	0	40,897	العمليات
3,417	0	3,417	المكاتب الإقليمية
1,492	0	1,492	المكاتب الإقليمية الفرعية

المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	الهدف الاستراتيجي / الوظيفي / الإدارة / المكتب
(9,120)	0	(9,120)	إيرادات المنظمة
66,031	1,935	64,095	10- حوكمة المنظمة والإشراف والتوجيه
8,320	0	8,320	مكتب المدير العام
7,641	573	7,068	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
8,235	209	8,026	مكتب التقييم
8,896	189	8,707	مكتب المفتش العام
11,226	0	11,226	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
31,093	788	30,305	العمليات
2,261	0	2,261	البرامج الخاصة
10,510	177	10,334	المكاتب الإقليمية
(22,151)	0	(22,151)	إيرادات المنظمة
76,485	11,279	65,206	11- الإدارة الكفوة والفعالة
1,414	0	1,414	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
12,392	446	11,946	مكتب الموارد البشرية
65,947	5,722	60,225	إدارة الخدمات المؤسسية
4,460	0	4,460	البرامج الخاصة
707	244	463	مكاتب الاتصال
22,755	4,867	17,888	المكاتب الإقليمية
(31,190)	0	(31,190)	إيرادات المنظمة

الملحق 8: اقتراح الميزانية للفترة 2020-2021 بحسب الوحدات التنظيمية
(بآلاف الدولارات الأمريكية)

برنامج العمل والميزانية 2020-2021			التغيير			برنامج العمل والميزانية 2018-2019			الإدارة/ الوحدة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
8,320	0	8,320	(23)	0	(23)	8,344	0	8,344	مكتب المدير العام
12,086	573	11,513	948	435	513	11,138	138	11,000	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
30,221	397	29,824	142	92	50	30,079	305	29,774	مكتب الاتصالات في المنظمة
8,235	209	8,026	136	135	1	8,098	74	8,025	مكتب التقييم
12,392	446	11,946	541	(174)	715	11,851	620	11,230	مكتب الموارد البشرية
8,896	189	8,707	62	96	(34)	8,834	93	8,741	مكتب المفتش العام
11,226	0	11,226	3	0	4	11,222	0	11,222	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
91,376	1,815	89,561	1,810	584	1,226	89,566	1,231	88,336	الإدارة العليا
2,918	0	2,918	1,026	0	1,026	1,892	0	1,892	نائب المدير العام (العمليات)
41,731	329	41,402	1,051	329	723	40,680	0	40,680	شعبة تكنولوجيا المعلومات
21,492	733	20,759	463	276	187	21,029	458	20,571	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
7,335	55	7,280	(964)	(1,012)	48	8,299	1,067	7,232	مكتب دعم المكاتب الميدانية
73,476	1,116	72,359	1,576	(408)	1,984	71,900	1,524	70,375	العمليات
1,715	0	1,715	(226)	0	(226)	1,941	0	1,941	نائب المدير العام (البرامج)
6,518	5,159	1,359	5,172	5,159	13	1,346	0	1,346	البرنامج الاستراتيجي 1 - فريق إدارة برنامج القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية
1,325	0	1,325	11	0	11	1,313	0	1,313	البرنامج الاستراتيجي 2 - فريق إدارة برنامج الزراعة المستدامة
1,352	57	1,295	39	27	12	1,314	30	1,284	البرنامج الاستراتيجي 3 - فريق إدارة برنامج الحد من الفقر في الريف

برنامج العمل والميزانية 2021-2020			التغيير			برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الإدارة/ الوحدة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
2,351	1,055	1,296	675	663	12	1,676	392	1,284	البرنامج الاستراتيجي 4 - فريق إدارة برنامج النظم الغذائية
6,942	5,835	1,107	5,840	5,835	5	1,102	0	1,102	البرنامج الاستراتيجي 5 - فريق إدارة برنامج القدرة على الصمود
945	0	945	14	0	14	931	0	931	مكتب كبير الإحصائيين
69,726	40,775	28,951	69,726	40,775	28,951	0	0	0	شعبة مركز الاستثمار
0	0	0	(43,613)	(15,407)	(28,205)	43,613	15,407	28,205	شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب
90,873	52,881	37,993	37,638	37,051	587	53,235	15,829	37,406	البرامج
28,679	24,388	4,291	22,311	23,766	(1,455)	6,368	622	5,746	نائب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية)
28,679	24,388	4,291	22,311	23,766	(1,455)	6,368	622	5,746	المناخ والموارد الطبيعية
5,215	130	5,085	(4,474)	17	(4,491)	9,689	113	9,576	مكتب المدير العام المساعد، (إدارة الزراعة وحماية المستهلك)
45,166	28,217	16,949	(1,361)	(6,410)	5,048	46,527	34,626	11,901	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
29,165	10,613	18,552	5,009	4,465	544	24,156	6,148	18,008	شعبة التغذية والنظم الغذائية
31,540	11,480	20,060	(1,590)	(1,744)	154	33,130	13,224	19,906	شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية
38,988	21,906	17,082	7,149	7,125	23	31,840	14,781	17,059	شعبة الإحصاء
23,313	2,495	20,818	1,834	1,786	48	21,479	709	20,770	شعبة التجارة والأسواق
173,386	74,840	98,546	6,566	5,239	1,327	166,820	69,601	97,219	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
24,483	16,473	8,009	9,113	7,025	2,088	15,370	9,449	5,921	مكتب المدير العام المساعد (إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه)
18,574	8,267	10,307	(9,026)	(9,062)	36	27,599	17,329	10,270	شعبة المناخ والبيئة
25,787	16,042	9,745	1,940	1,431	508	23,848	14,611	9,237	شعبة الأراضي والمياه
68,844	40,782	28,061	2,027	(606)	2,633	66,817	41,388	25,428	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
30,446	15,436	15,010	(310)	125	(435)	30,756	15,310	15,446	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الزراعة وحماية المستهلك)

برنامج العمل والميزانية 2021-2020			التغيير			برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الإدارة/ الوحدة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
16,776	3,994	12,781	1,163	1,076	87	15,612	2,918	12,694	مكتب سلامة الأغذية
31,654	16,145	15,509	812	813	(1)	30,842	15,332	15,510	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان
5,972	111	5,862	(237)	(191)	(46)	6,210	302	5,908	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة
44,446	24,940	19,506	(1,193)	(1,697)	505	45,639	26,638	19,001	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
129,293	60,626	68,668	235	125	109	129,059	60,500	68,559	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
31,719	28,738	2,981	(7,770)	(7,819)	50	39,489	36,558	2,931	مكتب المدير العام المساعد (إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية)
62,247	23,660	38,587	(9,832)	(10,292)	460	72,079	33,952	38,127	شعبة سياسات وموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
93,966	52,398	41,568	(17,602)	(18,112)	510	111,568	70,510	41,058	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
7,509	2,365	5,144	1,842	2,169	(327)	5,667	196	5,471	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الغابات)
102,791	81,071	21,720	22,589	22,138	451	80,202	58,934	21,268	شعبة سياسات وموارد الغابات
110,300	83,436	26,863	24,431	24,307	124	85,869	59,129	26,739	إدارة الغابات
0	0	0	(3,568)	0	(3,568)	3,568	0	3,568	مكتب المدير العام المساعد (إدارة التعاون التقني)
0	0	0	(46,142)	(45,723)	(419)	46,142	45,723	419	شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل
0	0	0	(79,707)	(50,894)	(28,813)	79,707	50,894	28,813	شعبة مركز الاستثمار
0	0	0	(11,395)	(1,610)	(9,785)	11,395	1,610	9,785	شعبة تعبئة الموارد
0	0	0	(140,812)	(98,228)	(42,585)	140,812	98,228	42,585	إدارة التعاون التقني
4,158	0	4,158	4,158	0	4,158	0	0	0	مكتب المدير العام المساعد
9,308	0	9,308	9,308	0	9,308	0	0	0	شعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد
44,966	44,365	601	44,966	44,365	601	0	0	0	شعبة الطوارئ والقدرة على الصمود

برنامج العمل والميزانية 2021-2020			التغيير			برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الإدارة/ الوحدة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
40,489	16,820	23,669	40,489	16,820	23,669	0	0	0	شعبة الشركات
5,159	1,528	3,632	5,159	1,528	3,632	0	0	0	مكتب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
104,081	62,713	41,368	104,081	62,713	41,368	0	0	0	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
36,801	4,224	32,577	29,666	2,652	27,015	7,135	1,573	5,562	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الخدمات المؤسسية والموارد البشرية والشؤون المالية)
0	0	0	(29,366)	(2,254)	(27,111)	29,366	2,254	27,111	وحدة الخدمات الإدارية
15,380	1,471	13,908	(22)	35	(57)	15,402	1,436	13,966	شعبة الشؤون المالية
13,766	27	13,739	1,283	14	1,269	12,483	13	12,470	مركز الخدمات المشتركة
65,947	5,722	60,225	1,561	446	1,115	64,385	5,276	59,109	إدارة الخدمات المؤسسية
2,261	0	2,261	34	0	34	2,227	0	2,227	المساهمات في آليات التنسيق في ما بين الوكالات
10,000	0	10,000	0	0	0	10,000	0	10,000	الصندوق المتعدد التخصصات
4,460	0	4,460	(162)	0	(162)	4,623	0	4,623	برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين
16,721	0	16,721	(129)	0	(129)	16,850	0	16,850	البرامج الخاصة
1,446	545	901	532	545	(13)	913	0	913	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي (بروكسل)
3,229	168	3,061	251	168	83	2,978	0	2,978	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة (جنيف)
1,912	347	1,565	(353)	(368)	15	2,265	715	1,550	مكتب الاتصال مع اليابان (يوكوهاما)
4,215	0	4,215	44	0	44	4,171	0	4,171	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة (نيويورك)
1,905	274	1,631	292	274	19	1,612	0	1,612	مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي (موسكو)
4,426	484	3,942	(204)	(71)	(133)	4,630	555	4,075	مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية (واشنطن العاصمة)
17,133	1,818	15,316	564	548	16	16,570	1,270	15,300	مكاتب الاتصال
24,609	0	24,609	0	0	0	24,609	0	24,609	مشاريع برنامج التعاون التقني - الصناديق الإقليمية وحالات الطوارئ
44,741	0	44,741	0	0	0	44,741	0	44,741	مشاريع برنامج التعاون التقني - أفريقيا

برنامج العمل والميزانية 2021-2020			التغيير			برنامج العمل والميزانية 2019-2018			الإدارة/ الوحدة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
26,845	0	26,845	0	0	0	26,845	0	26,845	مشروعات برنامج التعاون التقني - آسيا والمحيط الهادئ
19,905	0	19,905	0	0	0	19,905	0	19,905	مشروعات برنامج التعاون التقني - أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
8,941	0	8,941	0	0	0	8,941	0	8,941	مشروعات برنامج التعاون التقني - الشرق الأدنى وشمال أفريقيا
11,303	0	11,303	0	0	0	11,303	0	11,303	مشروعات برنامج التعاون التقني - أوروبا وآسيا الوسطى
136,344	0	136,344	0	0	0	136,344	0	136,344	مشروعات برنامج التعاون التقني
69,877	46,477	23,400	29,920	30,541	(621)	39,957	15,936	24,021	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)
5,747	1,054	4,693	2,152	1,054	1,099	3,594	0	3,594	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا (داكار)
12,207	6,401	5,806	6,417	6,358	59	5,789	43	5,746	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى (ليبرفيل)
13,862	6,223	7,639	3,269	3,189	80	10,593	3,034	7,560	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية (أديس أبابا)
19,278	11,697	7,582	9,954	9,824	130	9,325	1,873	7,452	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية (هاراري)
734,964	674,974	59,990	82,119	76,595	5,524	652,845	598,379	54,466	ممثلات المنظمة في أفريقيا
855,935	746,825	109,110	133,831	127,560	6,271	722,104	619,265	102,839	أفريقيا
64,484	32,654	31,830	8,026	6,559	1,466	56,458	26,095	30,364	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)
9,172	3,887	5,285	(340)	(335)	(5)	9,512	4,222	5,290	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ (أبيا)
268,566	240,395	28,171	39,765	36,109	3,656	228,801	204,287	24,514	ممثلات المنظمة في آسيا والمحيط الهادئ
342,222	276,936	65,286	47,451	42,333	5,118	294,771	234,604	60,168	آسيا والمحيط الهادئ
30,520	14,332	16,188	1,520	729	791	29,001	13,603	15,397	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
7,648	2,863	4,785	(5,682)	(5,971)	289	13,330	8,833	4,496	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى (أنقرة)
20,056	15,646	4,410	4,592	4,277	315	15,464	11,369	4,095	ممثلات المنظمة في أوروبا وآسيا الوسطى

برنامج العمل والميزانية 2020-2021			التغيير			برنامج العمل والميزانية 2018-2019			الإدارة/ الوحدة التنظيمية
المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	المجموع	من خارج الميزانية	الاعتمادات الصافية	
58,225	32,841	25,384	430	(964)	1,395	57,794	33,805	23,989	أوروبا وآسيا الوسطى
47,144	22,072	25,072	5,527	3,288	2,239	41,617	18,784	22,833	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (سانتياغو)
12,773	5,446	7,327	(7,277)	(7,699)	422	20,050	13,144	6,906	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي (بريدجتاون)
13,564	6,608	6,956	80	(669)	748	13,485	7,277	6,208	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى (بنما سيتي)
136,067	105,299	30,768	20,329	17,052	3,277	115,738	88,247	27,491	ممثلات المنظمة في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
209,548	139,424	70,124	18,659	11,972	6,687	190,890	127,452	63,437	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي
82,558	62,072	20,486	48,079	47,673	406	34,478	14,399	20,080	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)
8,114	1,757	6,358	603	518	85	7,512	1,239	6,273	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا (تونس)
205	205	0	205	205	0	0	0	0	المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن (أبو ظبي)
568	0	568	(7)	0	(7)	576	0	576	المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان المشرق العربي (بيروت)
159,506	147,194	12,312	39,935	38,929	1,006	119,571	108,265	11,306	ممثلات المنظمة في الشرق الأدنى
250,951	211,227	39,724	88,814	87,324	1,489	162,137	123,903	38,234	الشرق الأدنى
(81,789)	0	(81,789)	(27,789)	0	(27,789)	(54,000)	0	(54,000)	صافي إيرادات المنظمة واسترداد التكاليف
600	0	600	0	0	0	600	0	600	المصروفات الطارئة
16,892	0	16,892	0	0	0	16,892	0	16,892	الإنفاق الرأسمالي
22,577	156	22,421	(75)	(75)	0	22,652	231	22,421	الإنفاق الأمني
2,875,581	1,869,946	1,005,635	305,578	305,578	0	2,570,003	1,564,368	1,005,635	المجموع

الملحق 9: عدد الوظائف بحسب الرتب والوحدات التنظيمية

برنامج العمل والميزانية 2020-2021					التغيير					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019					إدارات/ وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
24	12	0	9	3	0	0	0	0	0	24	12	0	9	3	مكتب المدير العام
31	10	0	19	2	0	0	0	0	0	31	10	0	19	2	مكتب الشؤون القانونية والأخلاقية
79	33	0	44	2	0	0	0	0	0	79	33	0	44	2	مكتب الاتصالات في المنظمة
12	3	0	8	1	0	0	0	0	0	12	3	0	8	1	مكتب التقييم
34	13	0	19	2	2	(1)	0	3	0	32	14	0	16	2	مكتب الموارد البشرية
24	4	0	19	1	(1)	(2)	0	1	0	25	6	0	18	1	مكتب المفتش العام
29	7	0	20	2	(1)	0	0	(1)	0	30	7	0	21	2	مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد
233	82	0	138	13	0	(3)	0	3	0	233	85	0	135	13	الإدارة العليا (المدير العام)
8	4	0	3	1	(44)	(40)	0	(4)	0	52	44	0	7	1	نائب المدير العام (العمليات)
57	11	0	44	2	1	0	0	1	0	56	11	0	43	2	شعبة تكنولوجيا المعلومات
63	33	0	28	2	(2)	(1)	0	(1)	0	65	34	0	29	2	شعبة المؤتمر والمجلس وشؤون المراسم
19	7	0	11	1	(1)	(2)	0	1	0	20	9	0	10	1	مكتب دعم المكاتب الميدانية
147	55	0	86	6	(46)	(43)	0	(3)	0	193	98	0	89	6	العمليات
4	2	0	1	1	(1)	0	0	(1)	0	5	2	0	2	1	نائب المدير العام (البرامج)
4	2	0	1	1	0	0	0	0	0	4	2	0	1	1	فريق إدارة برنامج القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي والتغذية (البرنامج الاستراتيجي 1)
4	2	0	1	1	0	0	0	0	0	4	2	0	1	1	فريق إدارة برنامج الزراعة المستدامة (البرنامج الاستراتيجي 2)

برنامج العمل والميزانية 2020-2021					التغيير					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019					إدارات/ وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
4	2	0	1	1	0	0	0	0	0	4	2	0	1	1	فريق إدارة برنامج الحد من الفقر في الريف (البرنامج الاستراتيجي 3)
4	2	0	1	1	0	0	0	0	0	4	2	0	1	1	فريق إدارة برنامج النظم الغذائية (البرنامج الاستراتيجي 4)
3	1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	1	0	1	1	فريق إدارة برنامج القدرة على الصمود (البرنامج الاستراتيجي 5)
3	2	0	0	1	0	0	0	0	0	3	2	0	0	1	مكتب كبير الاحصائيين
106	30	0	71	5	106	30	0	71	5	0	0	0	0	0	شعبة مركز الاستثمار
0	0	0	0	0	(67)	(23)	0	(41)	(3)	67	23	0	41	3	شعبة الشراكات والتعاون في ما بين بلدان الجنوب
132	43	0	77	12	39	8	0	29	2	94	36	0	48	10	البرامج
10	6	0	3	1	0	0	0	0	0	10	6	0	3	1	نائب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية)
10	6	0	3	1	0	0	0	0	0	10	6	0	3	1	المناخ والموارد الطبيعية
13	7	0	5	1	(11)	(3)	0	(8)	0	24	10	0	13	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الزراعة وحماية المستهلك)
42	12	0	28	2	11	3	0	8	0	31	9	0	20	2	شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية
41	9	0	30	2	0	0	0	0	0	41	9	0	30	2	شعبة التغذية والنظم الزراعية
37	8	0	27	2	0	0	0	0	0	37	8	0	27	2	شعبة السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية
56	24	0	30	2	0	0	0	0	0	56	24	0	30	2	شعبة الإحصاء
64	22	0	40	2	0	(1)	0	1	0	64	23	0	39	2	شعبة التجارة والأسواق

برنامج العمل والميزانية 2020-2021					التغيير					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019					إدارات/ وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
255	82	0	162	11	2	(1)	0	3	0	253	83	0	159	11	إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
18	8	0	7	3	0	0	0	0	0	18	8	0	7	3	مكتب المدير العام المساعد (إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه)
26	7	0	17	2	0	0	0	0	0	26	7	0	17	2	شعبة المناخ والبيئة
25	7	0	16	2	0	0	0	0	0	25	7	0	16	2	شعبة الأراضي والمياه
69	22	0	40	7	0	0	0	0	0	69	22	0	40	7	إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه
33	16	0	16	1	0	0	0	0	0	33	16	0	16	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الزراعة وحماية المستهلك)
30	12	0	17	1	0	0	0	0	0	30	12	0	17	1	مكتب سلامة الأغذية
41	12	0	27	2	0	0	0	0	0	41	12	0	27	2	شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان
8	0	0	7	1	0	0	0	0	0	8	0	0	7	1	الشعبة المشتركة بين المنظمة والوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستخدام التقنيات النووية في الأغذية والزراعة
57	22	0	33	2	0	0	0	0	0	57	22	0	33	2	شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات
169	62	0	100	7	0	0	0	0	0	169	62	0	100	7	إدارة الزراعة وحماية المستهلك
7	5	0	1	1	0	0	0	0	0	7	5	0	1	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية)
120	45	0	72	3	0	(1)	0	1	0	120	46	0	71	3	شعبة سياسات وموارد مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
127	50	0	73	4	0	(1)	0	1	0	127	51	0	72	4	إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية
14	8	0	5	1	(1)	0	0	(1)	0	15	8	0	6	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الغابات)

برنامج العمل والميزانية 2020-2021					التغيير					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019					إدارات/ وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
57	15	0	39	3	1	0	0	1	0	56	15	0	38	3	شعبة سياسات وموارد الغابات
71	23	0	44	4	0	0	0	0	0	71	23	0	44	4	إدارة الغابات
0	0	0	0	0	(10)	(6)	0	(3)	(1)	10	6	0	3	1	مكتب المدير العام المساعد
0	0	0	0	0	(2)	0	0	(2)	0	2	0	0	2	0	شعبة الطوارئ وإعادة التأهيل
0	0	0	0	0	(106)	(30)	0	(71)	(5)	106	30	0	71	5	شعبة مركز الاستثمار
0	0	0	0	0	(32)	(15)	0	(16)	(1)	32	15	0	16	1	شعبة تعبئة الموارد
0	0	0	0	0	(150)	(51)	0	(92)	(7)	150	51	0	92	7	إدارة التعاون التقني
12	6	0	5	1	12	6	0	5	1	0	0	0	0	0	مكتب المدير العام المساعد
30	14	0	15	1	30	14	0	15	1	0	0	0	0	0	شعبة تطوير الأعمال وتعبئة الموارد
3	1	0	2	0	3	1	0	2	0	0	0	0	0	0	شعبة الطوارئ والقدرة على الصمود
54	18	0	33	3	54	18	0	33	3	0	0	0	0	0	شعبة الشركات
10	4	0	5	1	10	4	0	5	1	0	0	0	0	0	مكتب التعاون في ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي
109	43	0	60	6	(2)	(1)	0	(2)	1	111	44	0	62	5	إدارة دعم البرامج والتعاون التقني
112	86	0	24	2	96	75	0	20	1	16	11	0	4	1	مكتب المدير العام المساعد (إدارة الخدمات المؤسسية)
0	0	0	0	0	(51)	(35)	0	(15)	(1)	51	35	0	15	1	شعبة الخدمات الإدارية
43	14	0	28	1	0	0	0	0	0	43	14	0	28	1	شعبة الشؤون المالية
99	71	10	17	1	1	(1)	1	1	0	98	72	9	16	1	مركز الخدمات المشتركة
254	171	10	69	4	46	39	1	6	0	208	132	9	63	4	إدارة الخدمات المؤسسية
25	0	0	25	0	0	0	0	0	0	25	0	0	25	0	برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين

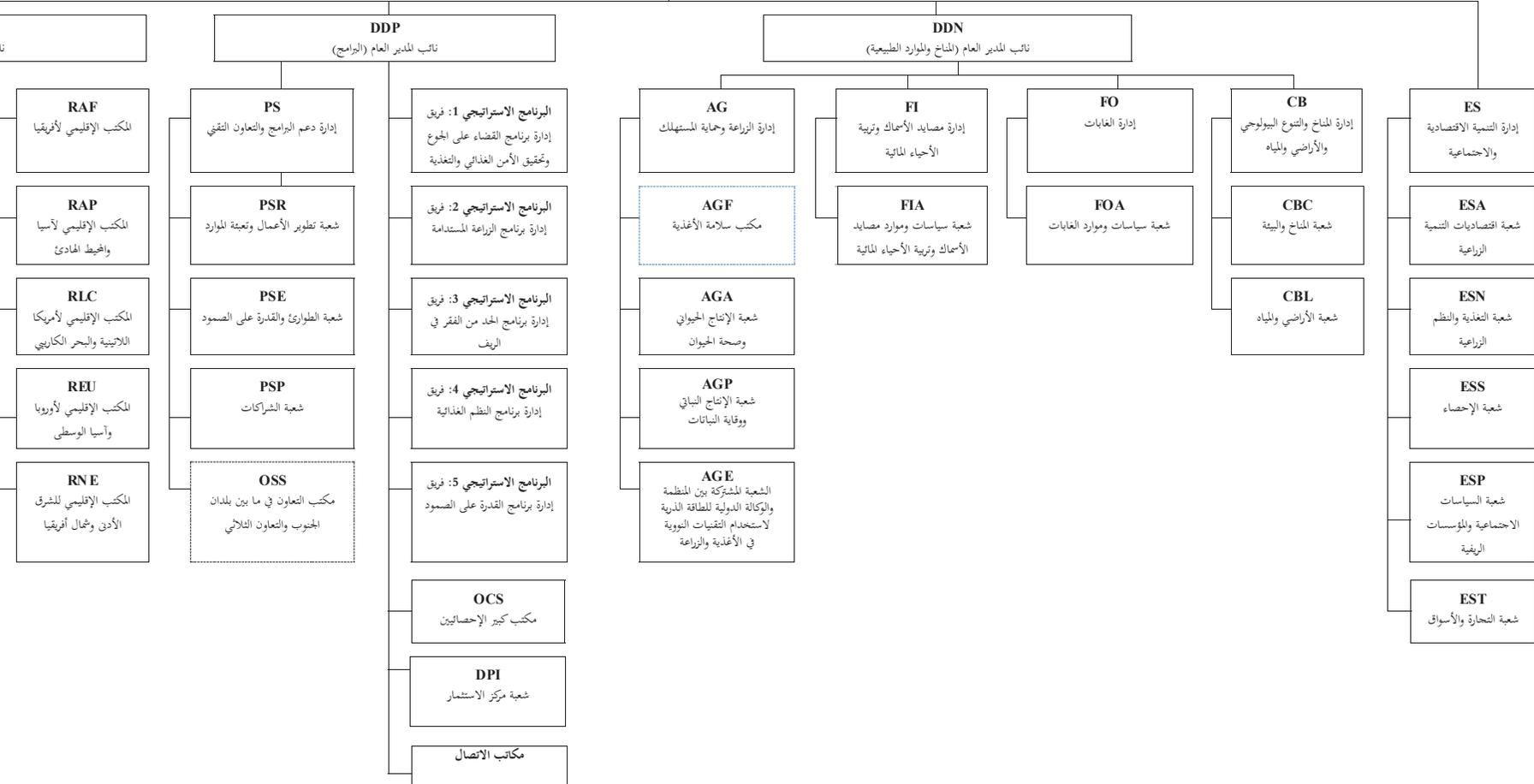
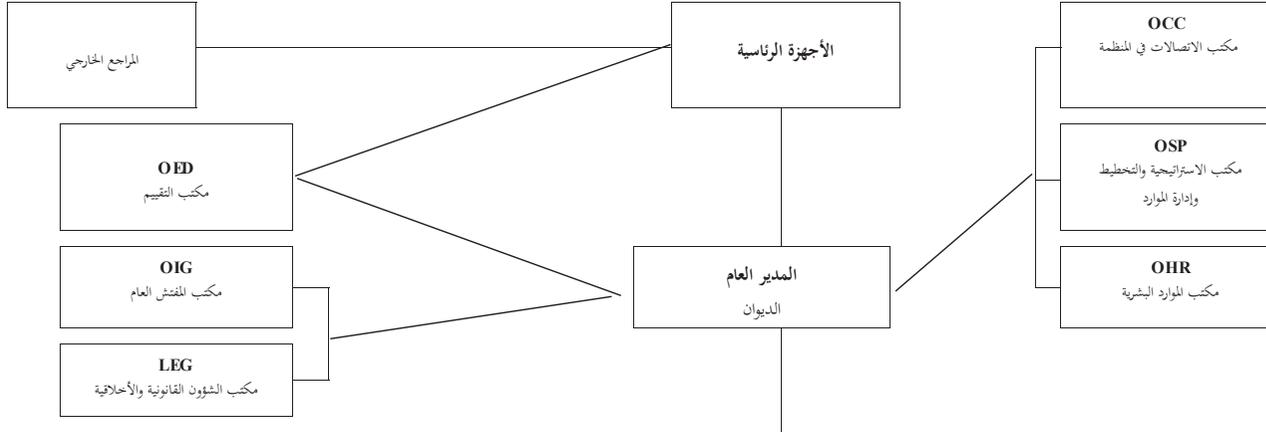
برنامج العمل والميزانية 2020-2021					التغيير					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019					إدارات/ وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
25	0	0	25	0	0	0	0	0	0	25	0	0	25	0	البرامج الخاصة
2	1	0	0	1	0	0	0	0	0	2	1	0	0	1	مكتب الاتصال مع الاتحاد الأوروبي وبلجيكا (بروكسيل)
6	1	0	4	1	0	(1)	0	1	0	6	2	0	3	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة (جنيف)
3	1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	1	0	1	1	مكتب الاتصال مع اليابان (يوكوهاما)
7	3	0	3	1	0	0	0	0	0	7	3	0	3	1	مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة (نيويورك)
3	1	0	1	1	0	0	0	0	0	3	1	0	1	1	مكتب الاتصال مع الاتحاد الروسي (موسكو)
10	8	0	1	1	0	0	0	0	0	10	8	0	1	1	مكتب الاتصال مع أمريكا الشمالية (واشنطن العاصمة)
31	15	0	10	6	0	(1)	0	1	0	31	16	0	9	6	مكاتب الاتصال
732	476	172	65	19	0	(1)	1	1	(1)	732	477	171	64	20	ممثلات المنظمة
78	37	2	36	3	(1)	0	1	(2)	0	79	37	1	38	3	المكتب الإقليمي لأفريقيا (أكرا)
15	5	1	8	1	1	0	(1)	2	0	14	5	2	6	1	المكتب الإقليمي الفرعي لغرب أفريقيا (داكار)
17	5	3	8	1	0	0	0	0	0	17	5	3	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الوسطى (ليبرفيل)
21	6	3	11	1	0	0	0	0	0	21	6	3	11	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الشرقية (أديس أبابا)
23	9	3	10	1	0	0	0	0	0	23	9	3	10	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأفريقيا الجنوبية (هاراري)
154	62	12	73	7	0	0	0	0	0	154	62	12	73	7	أفريقيا (المكتب الإقليمي لأفريقيا)

برنامج العمل والميزانية 2020-2021					التغيير					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019					إدارات/ وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
125	67	5	50	3	0	(4)	4	0	0	125	71	1	50	3	المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ (بانكوك)
18	7	1	9	1	0	0	0	0	0	18	7	1	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي لجزر المحيط الهادئ (أبيا)
143	74	6	59	4	0	(4)	4	0	0	143	78	2	59	4	آسيا والمحيط الهادئ (المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)
52	21	4	24	3	0	0	0	0	0	52	21	4	24	3	المكتب الإقليمي لأوروبا وآسيا الوسطى (بودابست)
19	9	2	7	1	0	0	0	0	0	19	9	2	7	1	المكتب الإقليمي الفرعي لآسيا الوسطى (أنقرة)
71	30	6	31	4	0	0	0	0	0	71	30	6	31	4	أوروبا وآسيا الوسطى (المكتب الإقليمي الفرعي لأوروبا وآسيا الوسطى)
79	40	5	31	3	0	(1)	1	0	0	79	41	4	31	3	المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاربي (سانتياغو)
22	10	2	9	1	0	0	0	0	0	22	10	2	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي للبحر الكاريبي (بريدجتاون)
20	6	3	10	1	1	0	0	1	0	19	6	3	9	1	المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى (بنما سيتي)
121	56	10	50	5	1	(1)	1	1	0	120	57	9	49	5	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي)
68	31	4	30	3	0	0	0	0	0	68	31	4	30	3	المكتب الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا (القاهرة)

برنامج العمل والميزانية 2020-2021					التغيير					برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2018-2019					إدارات/ وحدات المنظمة
المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	المجموع	خدمات عامة	موظفون	فنيون	مديرون	
24	12	3	8	1	0	0	0	0	0	24	12	3	8	1	المكتب الإقليمي الفرعي لشمال أفريقيا (تونس)
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	المكتب الإقليمي الفرعي لدول مجلس التعاون الخليجي واليمن (أبو ظبي)
1	0	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	0	1	المكتب الإقليمي الفرعي لبلدان المشرق العربي (بيروت)
93	43	7	38	5	0	0	0	0	0	93	43	7	38	5	المكتب الإقليمي للمشرق الأدنى
2,945	1,395	223	1,202	125	0	(16)	7	9	0	2,945	1,411	216	1,193	125	المجموع

الملحق 10: الهيكل التنظيمي لمكاتب المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية

الهيكل التنظيمي
للمقر الرئيسي



الهيكل التنظيمي للمكاتب الميدانية





C 2019

MY734A/2019